

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 29 يونيو/حزيران – 3 يوليو/تموز 2020

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 14 من جدول الأعمال

التوزيع: محدود

WFP/EB.A/2020/14

التاريخ: 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020

جدول المحتويات

3	مسائل أخرى
3	مقترح إعادة تنظيم هيكل القيادة العليا للبرنامج 2020/EB.A/1
3	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3	ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي 2020/EB.A/2
4	جلسة فريق النقاش الافتراضي
7	البيانات العامة
8	مسائل أخرى
8	تحديث شفوي عن استجابة البرنامج لجائحة كوفيد-19
8	تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)
8	تحديث شفوي عن آثار التوجهات بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على البرنامج
12	مسائل الموارد والمالية والميزانية
12	استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة 2020/EB.A/3
12	مسائل التسيير والإدارة
12	كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس
14	مسائل أخرى
14	خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز 2020/EB.A/4
16	التقارير السنوية
16	التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2019 2020/EB.A/5
17	التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2019، ورد الإدارة عليه 2020/EB.A/6
19	تقرير الأداء السنوي لعام 2019 2020/EB.A/7
20	قضايا السياسات
20	استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) 2020/EB.A/8
22	مسائل الموارد والمالية والميزانية
22	بيان القائمة دال بشأن مسائل الرقابة
22	التقرير السنوي للمفتش العام، ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه 2020/EB.A/9
23	استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2019 2020/EB.A/10

24	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات	2020/EB.A/11
25	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2019	2020/EB.A/12
26	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات، ورد إدارة البرنامج على توصياته	2020/EB.A/13
27	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي، ورد إدارة البرنامج على توصياته	2020/EB.A/14
28	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	2020/EB.A/15
28	تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين	2020/EB.A/16
29	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019)	2020/EB.A/17
29	قضايا السياسات	
29	تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية	2020/EB.A/18
30	تحديث عن عمليات تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	
31	مسائل التسيير والإدارة	
31	تعيين عضو واحد في لجنة مراجعة الحسابات	2020/EB.A/19
31	تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج	2020/EB.A/20
32	تقارير التقييم	
32	تقرير التقييم السنوي لعام 2019، ورد الإدارة عليه	2020/EB.A/21
33	تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020)، ورد الإدارة عليه	2020/EB.A/22
35	تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لتمويل أعمال البرنامج (2014-2019)، ورد الإدارة عليه	2020/EB.A/23
36	تقرير تجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات البرنامج (2011-2019)، ورد الإدارة عليه	2020/EB.A/24
37	حالة تنفيذ توصيات التقييم	2020/EB.A/25
37	المسائل التشغيلية	
37	الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا	
39	الخطط الاستراتيجية القطرية – إثيوبيا (2020-2025)	2020/EB.A/26
40	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا	
41	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
42	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي	
44	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
45	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ	
46	تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي	
47	تحديث شفوي عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية	
47	تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021	
49	ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2020	
49	ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2020	2020/EB.A/27
50	الملحق الأول	
50	القرارات والتوصيات	
56	الملحق الثاني	
56	جدول الأعمال	

مسائل أخرى

2020/EB.A/1 مقترح إعادة تنظيم هيكل القيادة العليا للبرنامج

- 1- ذكّر الرئيس بأن مقترح المدير التنفيذي بشأن إعادة تنظيم هيكل القيادة العليا للبرنامج قد أُضيف إلى جدول أعمال الدورة الحالية بناء على الطلب الذي تقدم به أعضاء المجلس خلال مشاوررة غير رسمية بتاريخ 26 يونيو/حزيران. كما ناقشت هيئة مكتب المجلس هذا المقترح أثناء لقاءات المدير التنفيذي مع القوائم الإقليمية تحضيراً للدورة هذه.
- 2- وقال المدير التنفيذي إن الطلبات المتزايدة الموجهة إلى قادة البرنامج بسبب تزايد أعباء عمله لم يترك لهم طويلاً وقتاً للعناية برفاق الموظفين وثقافة مكان العمل. وستلقي التغييرات المقترحة بالمسؤولية الشاملة على عاتق المستشارين الأولى المعنية بثقافة مكان العمل فيما يتصل بهذه المسائل المهمة بحيث يُتاح لرئيس الديوان التركيز على الأدوار والمسؤوليات التقليدية لوظيفته.
- 3- ورحب أعضاء المجلس بالتنظيم المقترح، ولاحظوا أن ليس له من تبعات مالية وأن مدير مكتب الأخلاقيات ومدير مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة سيرفعان تقاريرهما مباشرة إلى المدير التنفيذي وأشاروا إلى أن ذلك يوفر التوجه الصحيح نحو التماسك التنظيمي الأمثل. وأثنى الأعضاء على المدير التنفيذي لما اتصف به نهجه إزاء تقديم وتنفيذ مقترح إعادة التنظيم من شفافية، وشمولية للأعضاء، وتشاركية. وأكد هؤلاء أهمية ترجمة النوايا الطيبة إلى نتائج ملموسة، وحثوا قيادة البرنامج على اتخاذ تدابير عاجلة بشأن أية قضايا ناشئة تتعلق بثقافة مكان العمل ورفاه الموظفين ورصد تنفيذ هذه التدابير. ولاحظ الأعضاء أن إجراء تغيير مفيد في ثقافة مكان العمل في البرنامج قد يتطلب سنوات عديدة، وطلبوا تزويدهم بتحديث عن نتائج عملية إعادة التنظيم بعد سنتين من التنفيذ وبتقييم عن المسألة بعد أربع سنوات.
- 4- وحال اعتماد المقرر بشأن المسألة جدد الرئيس الإعراب عن التقدير للنهج الفكري الذي اعتمده إدارة البرنامج المتمسك بالتوجه نحو الأعضاء والسعي لإشراكهم، ووصف ذلك بأنه أفضل ممارسة متعددة الأطراف، وأنه نموذجي في سياق الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بل وخارج نطاقها أيضاً.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2020/EB.A/2 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

- 5- عرض المدير التنفيذي دور البرنامج في إطار الاستجابة العالمية لجائحة فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) وما نجم عنها من أزمة صحية واقتصادية اجتماعية. وفوق خسائر الدخل الأسري والنتائج المحلي الإجمالي الوطني جاءت عمليات إقفال وسائل النقل، والضوابط الحدودية، والقيود على الحركة، وحظر الصادرات مما أخل بالنظم الغذائية وقاد إلى حالات نقص في الأغذية على الصعيد المحلي. وتشير التقديرات إلى أن نحو 270 مليون شخص سيقعون في هوة انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول نهاية عام 2020، وهو ما يشكل ضعف العدد الذي كان قائماً قبل الجائحة وقدره 135 مليون شخص.
- 6- ويعتزم البرنامج التوسع في عملياته وعددها 83 عملية، بحيث يزيد عدد المستفيدين من 100 مليون نسمة إلى 138 مليون نسمة، ويزود الحكومات والشركاء بالمساعدة التقنية في مختلف أرجاء العالم. ويتطلب ذلك ما مجموعه 12.8 مليار دولار أمريكي من التمويل عام 2020، وقد وجّه البرنامج نداءات عاجلة للحصول على 4.9 مليار دولار أمريكي للأشهر الستة المقبلة. وبفضل مسارعة المانحين إلى تقديم مبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي من المساهمات التي تم التعهد بها قبلاً، فقد تمكن البرنامج من أن يخزّن الأغذية مسبقاً ويحافظ على الخدمات الأساسية اللازمة للشركاء. وفضلاً عن ذلك فقد صُرف مبلغ 445 مليون دولار أمريكي من حساب الاستجابة العاجلة لصالح العمليات الناقصة التمويل. وكانت اليمن من المناطق الباعثة على القلق بشكل خاص إذ يعاني فيها 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في الوقت الذي اضطر فيه البرنامج بسبب التأخيرات البيروقراطية والقيود المفروضة إلى تقليص العمليات في المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرة الحوثيين في أواخر مارس/آذار.

ويعمل البرنامج مع السلطات المحلية للتغلب على القيود واستكمال التسجيل البيومترى للمستفيدين وإنجاز تقدير لاحتياجات الأمن الغذائي.

7- وكجزء من مساهمته في الاستجابة العالمية للجائحة على مدى الأشهر الثلاثة الفائتة فقد وسَّع البرنامج نطاق دعمه للنظم الحكومية للحماية الاجتماعية في 49 بلداً وانتقل من توفير الوجبات المدرسية إلى تقديم الحصص المنزلية لنحو 6.2 مليون طفل في برامج التغذية المدرسية التابعة له. وكفلت المشتريات المحلية من الأغذية بما قيمته 210 ملايين دولار أمريكي وتقديم تحويلات قائمة على النقد بمبلغ 524 مليون دولار أمريكي ضخ النقد في الاقتصادات المحلية. ويوفر نظام المدفوعات الرقمي في البرنامج خدماته لـ 10 ملايين مستفيد.

8- وشملت الخدمات المشتركة للبرنامج في عملية الاستجابة ثمانية مراكز للاستجابة الإنسانية افتتحت مؤخراً لتوزيع المعدات، والإمدادات، والموظفين؛ و375 من الرحلات الجوية للمسافرين والبضائع إلى 130 وجهة، تم فيها نقل 300 5 من العاملين في الخطوط الأمامية و25 000 متر مكعب من البضائع الإنسانية؛ وإقامة مستشفيات ميدانية في أكرا وأديس أبابا. كما تولت وحدة النقل الجوي في البرنامج إيصال مستلزمات المعالجة الطبية المنقذة للأرواح للعاملين المعتلين بشدة. وفقد أربعة من العاملين في البرنامج أرواحهم بسبب جائحة كوفيد-19 التي أصابت بعدواها حتى الآن 130 موظفاً. ويحتاج البرنامج إلى 965 مليون دولار أمريكي للحفاظ على خدمات النقل الجوي التي يقدمها بعد شهر يوليو/تموز.

9- وانتقل المدير التنفيذي إلى الحديث عن المسائل الداخلية مؤكداً التزام البرنامج بالنهوض بثقافة مكان العمل، والقضاء على كل أشكال التمييز والإساءة، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع الأصعدة. وقد تحقق تقدم في معالجة مسائل المخاطر والضوابط بفضل إنشاء شعبة إدارة المخاطر المؤسسية وتعيين المزيد من المراجعين. ووضعت القيادة العليا خطة عمل لاستكمال تنفيذ توصيات المراجعة المعلقة ويعمل مكتب رئيس الديوان على تتبع التقدم على طريق التنفيذ. ومن أصل التدابير التي أوصت بها المراجعة الأخيرة بشأن "إعطاء القدوة في أعلى الهرم" وعددها 21 توصية، نُفذت أربع توصيات أثناء المراجعة، وطُبقت ستُ أخرى بعد ذلك، وستكون هناك خمس توصيات جاهزة لاستعراض المفتش العام أثناء فصل الصيف.

10- وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للمجلس لمساندته المطردة ودعا الأعضاء إلى مواصلة تقديم إسهاماتهم وتعقيباتهم بما يساعد البرنامج على التحسن وعلى إنقاذ المزيد من الأرواح.

جلسة فريق النقاش الافتراضي

11- في أعقاب الملاحظات التي أدلى بها المدير التنفيذي افتتح الرئيس جلسة فريق النقاش الافتراضي التي ضمت أربعة من الضيوف المرموقين للحديث عن موضوع "العمل معاً لضمان اتساق جهود العمل الإنساني والتنمية والسلام لتلبية احتياجات السكان الأكثر ضعفاً وتقليلها خلال جائحة كوفيد-19".

12- وقال سعادة السيد Janez Lenarčič، المفوض الأوروبي لإدارة الأزمات في المفوضية الأوروبية، إن الجائحة قد برهنت على أهمية العمل معاً في المحور الثلاثي للعمل الإنساني والتنمية والسلام، بما يجمع بين الاستجابة القصيرة الأجل في قطاعات مثل الصحة، والمياه والإصحاح من جهة، وجهود التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرة على الصمود من جهة أخرى. ورحب بخطة الأمم المتحدة العالمية للاستجابة الإنسانية، التي تعد الأولى من نوعها، والتي اشتملت على خطة الخدمات المشتركة العالمية للبرنامج لتيسير تسليم المساعدة في ظل قيود السفر والعوائق اللوجستية القاسية الناجمة عن الأزمة.

13- وكجزء من الاستجابة للجائحة فقد أطلق الاتحاد الأوروبي في أوائل أبريل/نيسان خطة استجابة شاملة ضمنت تعبئة كل أدوات الاتحاد الأوروبي في ميدان العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتعهدت مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأكثر من 36 مليار يورو لمواجهة عواقب الجائحة الفورية والطويلة الأجل، بما قدّم النموذج لما ستكون عليه استجابات "الاتحاد الأوروبي كله" إزاء التحديات العالمية في المستقبل. وسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز شراكاته الاستراتيجية مع البرنامج وشتى وكالات

الأمم المتحدة. ودعا المفوض البرنامج والجهات الفاعلة الأخرى إلى تجميع دراياتها والاستجابة معاً للجائحة وفقاً لنقاط القوة الجوهرية لكل منها.

14- ووصفت معالي السيدة ريم إبراهيم الهاشمي، وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة، الجائحة بأنها خطر مشترك يهدد كل بلدان العالم، ومجتمعاتها المحلية، وأسرها، وأنها تخلف آثاراً بالغة الشدة على البلدان والمجتمعات المحلية الضعيفة التي تنوء أصلاً تحت وطأة النزاعات والكوارث الطبيعية. وما لم تكن هناك استجابة عالمية وافية فإن ربع مليار إنسان سيُدفعون إلى حافة المجاعة بحلول نهاية عام 2020، وعلى الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أن تضم صفوفها ضمن جهود عالمية منسقة تكفل عدم تخلف أحد عن الركب.

15- وشملت مساهمة الإمارات العربية المتحدة في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19 النقل الجوي للمعدات والإمدادات الطبية وغير الطبية إلى المنظمات العاملة في 70 بلداً. وعمل جسر جوي أُطلق مع البرنامج في مايو/أيار على نقل الإمدادات الصحية والإنسانية إلى مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك نقل مواد إلى مستشفيات البرنامج الميدانية في غانا وإثيوبيا. فضلاً عن ذلك أرسلت معدات الوقاية الشخصية، والأغذية، والأدوية إلى نحو مليون من العاملين في مجال الرعاية انطلاقاً من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في دبي الذي يقوده البرنامج.

16- وتسدعي الجائحة توثيق التعاون الدولي في دعم أشد المجتمعات المحلية والأفراد ضعفاً، وتقوية الاقتصادات، والنظم الصحية، والنظم الغذائية بغية إنشاء مجتمعات منيعة وصامدة في وجه الصدمات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

17- وأعربت السيدة Susanna Moorehead، رئيسة لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عن ترحيبها بالتزام البرنامج ببذل جهوده على محور العمل الإنساني والتنمية والسلام بما يلبي توصية منظماتها التي يوفر أعضاؤها أكثر من 85 في المائة من تمويل البرنامج. ويتطلب نهج المحور تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، والكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف، والنهوض بعملية البرمجة التي تراعي على حد سواء الاستجابة القصيرة الأجل للآزمات والتنمية الطويلة الأجل وتحسين استراتيجيات التمويل من أجل توفير التمويل المتعدد السنوات والقابل للتنبؤ.

18- ويعمل البرنامج بالفعل ضمن إطار المحور ويقر بأن الأمن الغذائي هو عنصر حاسم في تفادي وقوع النزاعات وضمن الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي وأن الروابط بين الاستجابة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل هي أمر ضروري. كما أنه بحاجة إلى تعزيز قدرته على تحليل النزاعات وتوثيق العمل مع الجهات الفاعلة في مجال السلام وغيرها بشأن بناء القدرة على الصمود.

19- وزادت الجائحة من أهمية العمل على المحور المذكور بشكل لا سابق له وذلك مع سعي البلدان للاستعداد لمجابهة الارتفاعات الحادة في معدلات الفقر والجوع في وقت تراجع فيه التمويل الإنمائي والإنساني نتيجة الأثر الاقتصادي للجائحة على المتبرعين. وعلى البرنامج وشركائه في العمل الإنساني والتنمية والسلام أن يبرهنوا لأصحاب المصلحة في البلدان المضيفة والمانحة على أنهم يعملون على تعظيم فعالية وأثر عملهم وأن نهج المحور يتيح لهم التصدي للأزمة الصحية الراهنة مع حماية الاقتصادات، والوظائف، والمجموعات السكانية الأشد ضعفاً في الوقت ذاته.

20- وشاطر السيد Mark Lowcock، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ما أبداه المتحدثون السابقون من هموم بشأن المعدلات المتصاعدة للفقر، والمجاعة، ووفيات الأطفال، والعنف الجنساني، التي تفاقمت بفعل الجائحة والانهيار اللاحق لخدمات التمتع، والتعليم، وغيرها من خدمات. ويواجه العالم خطر عودة المجاعات بمستوى بالغ من الشدة لم يظهر منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي. وتعد المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج ضرورية لإنقاذ الأرواح لا من المجاعات فحسب بل وأيضاً من العداوى التي تسهل إصابة الجوعى من ذوي النظم المناعية المنقوصة بها. وردد نداء المدير التنفيذي الداعي إلى تقديم تمويل إضافي، ولا سيما لعمليات البرنامج في اليمن وخدماته في ميدان الشؤون اللوجستية والنقل الجوي، التي يعتمد عليها العاملون الإنسانيون في العديد من أنحاء العالم.

- 21- ولاحظ أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعهدت باستثمار 9 ترليون دولار أمريكي لحماية الاقتصاد العالمي من تأثيرات الجائحة، وأن 1 في المائة فحسب من هذا المبلغ يكفي لحماية 700 مليون من الأشخاص الأشد ضعفاً في العالم. ويمكن أن يجيء ثلثا مبلغ التسعين ملياراً اللازم من المؤسسات المالية الدولية بينما قد يرد المبلغ المتبقي وقدره 30 مليار دولار أمريكي من الهيئات المقدمة إلى الوكالات الإنسانية. وهذا المبلغ يبدو ضئيلاً نسبياً بالمقارنة مع أثره الكفيل بتفادي ما يمكن أن يكون أفدح خسائر في الأرواح تعيها الذاكرة المعاصرة.
- 22- وعبر أعضاء المجلس عن شكرهم لأعضاء فريق النقاش لما طرحوه من آراء متبصرة، ورحبوا بالتزام البرنامج بإعمال توصية لجنة المساعدة الغذائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن بذل الجهود على المحور الثلاثي، وهو أمر يحظى بالأولوية بالنسبة للكثير من البلدان الأعضاء. وزادت الجائحة من ضرورة التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى، وحث الأعضاء البرنامج على تعزيز شراكاته بشأن تحليل الاحتياجات المشتركة، ونهج الاستهداف، واستراتيجيات الخروج، والاستفادة من المزايا النسبية لكل شريك. وأعربوا عن التزامهم بمواصلة دعم البرنامج، وأكدوا الدعوات إلى التمويل من مصادر إنسانية وإنمائية على حد سواء لاستجابة البرنامج للجائحة.
- 23- وطلب الأعضاء معلومات إضافية عن تخصيص الأموال لخطة الاستجابة الإنسانية في صفوف شتى وكالات الأمم المتحدة المعنية؛ والتدابير اللازمة للتخفيف من أثر الجائحة على النساء والأطفال؛ والتعاون بين الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية؛ وإنشاء البرنامج لمراكز للاستجابة الإنسانية؛ والفوائد والممارسات المثلى المستخلصة من نهج المحور الثلاثي؛ والاستثمار البالغ 90 مليار دولار الذي اقترحه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.
- 24- وقال السيد Lenarčič إن الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19 توفر مثلاً طيباً على نهج المحور لأنها تحشد أدوات العمل الإنساني، والتنمية، والسلام، والأمن، والتمويل وفقاً لاحتياجات كل بلد ومجتمع محلي، في حين أنها تتطلب عملاً منسقاً من وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان.
- 25- وأقرت السيدة الهاشمي بأن هناك فرصاً للنهوض بالتعاون، وقالت إنها لمست رغبة قوية لخدمة الإنسانية في أوساط العاملين الإنسانيين والإنمائيين في الميدان. ويمكن الاستفادة من هذه الأحاسيس في الجهود المبذولة لهدم "الصوامع" التي تعمل فيها الكثير من الوكالات. كما أن برامج الممارسات الفضلى من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يمكن أن تساعد على تبني نهج تعاوني متعدد الأطراف لمجابهة التحديات العالمية.
- 26- وقالت السيدة Moorehead إن تحسين التعاون في الميدان هو السبيل إلى تشجيع المانحين على زيادة التمويل، في حين أن نظام المنسق المقيم المفوض في الأمم المتحدة سيزودهم بخطة واحدة للأمم المتحدة تركز عليها قرارات التمويل. ويسر تنقل الموظفين بين الحكومات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف التعاون وعززت تفهم قيم العمل معاً لتعظيم النتائج. وتعترم لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استضافة مائدة مستديرة بشأن الممارسات المثلى والدروس المستخلصة من العمل على المحور.
- 27- وقال السيد Lowcock إن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تعقد اجتماعات أسبوعية خلال أزمة كوفيد-19 وإن الوكالات تتعاون في الميدان بفعالية أكبر مما هو معتاد، وذلك يرجع في جانب منه إلى الخدمات المشتركة التي يوفرها البرنامج. وتتمثل العقبة الرئيسية في وجه تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في نقص التمويل. وتسعى الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية الصادرة في مايو/أيار إلى الحصول على 6.7 مليار دولار أمريكي للاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك مليار دولار أمريكي واحد لعنصر اللوجستيات الذي يقدمه البرنامج. وتتألف الخطة من المقترحات التي تقدمت بها كل وكالة، وقد اختار المانحون المقترحات التي يودون تمويلها.

- 28- وفيما يتعلق بتمويل أنشطة البرنامج الأخرى، فقد حض السيد Lowcock المانحين على زيادة مساهماتهم إلى البرامج الموجهة للنساء والبنات؛ إذ أن التمويل يغطي نسبة 8 في المائة فحسب من البرامج الموجهة للنساء والبنات ذات الميزانية المنخفضة أصلاً والبالغة 400 مليون دولار أمريكي المدرجة في خطط الاستجابة الإنسانية واللاجئين لعام 2020. كما أن الحاجة تدعو إلى زيادة هائلة في التمويل لجهود البرنامج والوكالات الأخرى في اليمن لإبقاء الناس على قيد الحياة في الوقت الذي يتم الاتفاق فيه على صفقة للسلام. وبالنسبة لاقتراحه الداعي إلى تعبئة 90 مليار دولار أمريكي لمساندة الأشد ضعفاً في العالم، قال السيد Lowcock إن بالمستطاع الحصول على 60 مليار دولار أمريكي من المؤسسات المالية الدولية، إلا أن من الصعب إتاحة هذه الموارد بشروط ميسرة وسخية بشكل كاف إلى البلدان التي تواجه أعظم التحديات الإنسانية.
- 29- وقال المدير التنفيذي إن البرنامج أقام مراكزه اللوجستية في مواقع استراتيجية حيث تصل الاحتياجات إلى ذروتها. ويتزايد التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، ويوفر البرنامج القدرة المالية اللازمة لتوسيع نطاق العمليات في حين تسهم المنظمة بدرائها في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي. وأضاف أنه يتوقع أن يبسر هيكل القيادة الجديدة للبرنامج قدرته على العمل على المحور. وتعهد المدير التنفيذي بمواصلة جهوده لجمع الأموال، وحذر من أن التأثيرات الاقتصادية للجائحة على البلدان المانحة ستخلق بيئة تمويلية لعام 2021 أشد صعوبة حتى مما هو معتاد.

البيانات العامة

- 30- بعد انتهاء جلسة فريق النقاش الافتراضي أدلى أعضاء المجلس ببياناتهم العامة بشأن المسائل قيد البحث في الدورة الحالية.
- 31- وأثنى الأعضاء على موظفي البرنامج لالتزامهم بخدمة الفقراء والضعفاء الذين نُكبوا بعدد لا سابق له من حالات الطوارئ من المستويين 2 و3 في مختلف أرجاء العالم وشاركوا بذكر الموظفين الأربعة الذين فقدوا أرواحهم بسبب جائحة كوفيد-19. وامتدحوا السعي الجاري لتتبع قاعدة تمويل البرنامج والنهوض الأمثل بها.
- 32- وبرهنت استجابة البرنامج لأزمة كوفيد-19 قدرته على تحويل موارده بسرعة في حالات الطوارئ، بما في ذلك عبر تكييف الأنشطة مثل التغذية المدرسية لمجابهة تأثيرات الجائحة. وامتدح الأعضاء توفير البرنامج للخدمات اللوجستية المشتركة وتركيزه على حماية الإنتاج الغذائي والتجارة الغذائية وضمان عمل النظم الغذائية. وتتطلب الأزمة عملاً منسقاً وتجميعاً للتمويل وللقدرة بين الجهات الفاعلة الساعية إلى حماية سلاسل الإمدادات الغذائية والقدرة على الوصول إلى المساعدة الغذائية. وتعتبر الشراكات ضرورية وينبغي أن تنصب الجهود على المناطق الجغرافية ذات النظم المحدودة للحماية الصحية والاجتماعية وعلى بناء قدرة تسليم الخدمات العامة وتعزيز الصمود بين الناس والمجتمعات المحلية. كما أن الكثير من البلدان المتوسطة الدخل ستطلب المساعدة حيث أن الجائحة أحدثت فجوات في الإنفاق الحكومي. وأوصى الأعضاء بتوثيق الممارسات الفضلى المعتمدة أثناء الجائحة وتقاسمها بغية النهوض بتدابير الاستجابة في المستقبل. وسيساعد توافر معلومات واضحة عن البلدان والقطاعات الأشد تضرراً من فجوات التمويل في أنشطة البرنامج الحكومات والمانحين الآخرين عند اتخاذ قراراتهم بشأن تخصيص الموارد.
- 33- وعند الانتقال إلى الحديث عن مجالات عمل البرنامج الأخرى، رحب الأعضاء باستحداث أدوات جديدة لمكافحة الجوع، بما فيها معجل الابتكار في ميونيخ، وحثوا البرنامج على التركيز على التقليل من خسائر الأغذية. ويمكن لُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك عبر مراكز الامتياز التابعة للبرنامج في مختلف أنحاء العالم، أن تضطلع بدور مهم في مساعدة البلدان على الوصول إلى الأمن الغذائي.

- 34- ومع ما تحدثه جائحة كوفيد-19 من تفاقم في عدم المساواة بين الجنسين وما يقود إليه ذلك من تصاعد في العنف الجنساني في الكثير من البلدان، فإن مسألة دعم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات تغدو أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتطلب تعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية توفير موارد كافية، وتعزيز قدرة الموظفين، وإرساء إطار متين للمساءلة. كما دعا الأعضاء

إلى صياغة خارطة طريق بشأن شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، على أن يصبحها إطاراً للتناج والمساءلة لتوفير الأدلة عن مدى تقدم البرنامج على طريق الوفاء بالتزاماته بموجب استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

35- وبنبغي أن تستنير جهود صياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج بما خلص إليه استعراض منتصف المدة للخطة الحالية وأن تراعي المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحماية، واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والبيئة. ويتعين ربط الأولويات والموارد ربطاً واضحاً بالنتائج بغية تبني نهج هين بشأن التخصيص ومرن فيما يتعلق بالتمويل.

36- ورحب الأعضاء بتركيز البرنامج على الإشراف وإدارة المخاطر وقالوا إنهم يتطلعون إلى معاينة المزيد من التقدم في هذه المجالات. كما أبدوا ترحيبهم بالالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين على مختلف مستويات التوظيف وبالإجراءات الجديدة المتخذة لتغيير ثقافة مكان العمل في البرنامج.

37- وستكون المداولات بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 عنصراً بارزاً من عناصر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية المزمع عقدها عام 2020. وأوصى الأعضاء بأن تستند مساهمة البرنامج في تلك المساهمات إلى عمله في مجال النهوض بنظم الحماية الغذائية والاجتماعية وتقوية شبكات تسليم الأغذية وتوزيعها كوسائل لحماية المجتمعات المحلية من تأثيرات جائحة كوفيد-19.

38- وتحضيراً للبرنامج للتصدي للتحديات المقبلة فقد دعا الأعضاء إلى التوسع في التعاون بين الوكالات وفي الشراكات بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وحثوا كل الجهات المانحة على زيادة مساهماتها. وفي الوقت الذي ينصب فيه اهتمام العالم على الاستجابة لجائحة كوفيد-19 فإن البرنامج بحاجة إلى قاعدة تمويل صلبة وقابلة للتنبؤ لكل أعماله، بما في ذلك ما يقوم به إزاء الأزمات الأقل بروزاً. وبدون هذا الدعم فإن الكثير من البلدان مهددة بتبديد ثمار عقود من المساعدة الإنسانية والإنمائية.

مسائل أخرى

تحديث شفوي عن استجابة البرنامج لجائحة كوفيد-19

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

تحديث شفوي عن آثار التوجيهات بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على البرنامج

39- حذر مدير الاستجابة البرنامج المؤسسية لجائحة كوفيد-19 من أن طارئة غذائية عالمية قد أضحت وشيكة إذ أن جائحة كوفيد-19 تلحق خراباً شديداً بالنظم الغذائية، والاقتصادات والقطاعات غير النظامية. وما لم يتم اتخاذ تدابير فورية فإن ما يقدر بنحو 270 مليون شخص يمكن أن يواجهوا انعداماً حاداً في الأمن الغذائي قبل نهاية العام.

40- ومن المتوقع أن تصل احتياجات المساعدة إلى ذروتها بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، وأن تكون أقاليم أمريكا اللاتينية، وغرب ووسط أفريقيا، والجنوب الأفريقي، في عداد أكثر المناطق إثارة للقلق. وبفضل استجابة المانحين السريعة فقد تلقى البرنامج 1.88 مليار دولار أمريكي كمساهمات أولية لاستجابته لجائحة كوفيد-19. وكان البرنامج قد قام بتخزين السلع مسبقاً وهو يعتزم توسيع المساعدة لقرابة 38 مليون شخص دفعت بهم الجائحة إلى حافة الجوع، مع العمل في الوقت نفسه على مواصلة دعم 100 مليون من المستفيدين المباشرين في إطار عملياته التي ترجع إلى ما قبل مرحلة الجائحة. كما يجري تقديم المساعدة التقنية والخدمات الأخرى للحكومات والشركاء لمساعدتهم في الاستجابة للجائحة.

41- وعدّل البرنامج قيمة ميزانيته للأشهر الستة المقبلة لتصبح 7.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يتضمن توسيع نطاق أنشطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأبرز المدير وجود نقص بقيمة 4.9 مليار دولار أمريكي لهذه الفترة مؤكداً الحاجة الملحة إلى التمويل للاستجابة بسرعة للعواقب الفورية للأزمة، والتعظيم الأمثل لاستخدام مرافق الشراء ذات الكفاءة من حيث التكاليف، وضمان التأهب التشغيلي لمجابهة الصدمات الجديدة. وينخرط البرنامج مع مصارف التنمية الكبرى لتوسيع قاعدة تمويله ولكنه

يواجه تحديات خاصة في ضمان التمويل للعمليات في البلدان المتوسطة الدخل حيث يقل حضوره. وبالنظر إلى الأثر الشديد للأزمة على العديد من البلدان المانحة فإن آفاق التمويل لعام 2021 مقلقة للغاية، وقد دعا البرنامج الدول الأعضاء إلى المساعدة على إنقاذ الوعي بالنطاق المتسع للتحدي.

42- وحتى الآن أرسلت عمليات الخدمات المشتركة في البرنامج أكثر من 24 000 متر مكعب من المواد المرتبطة بالجائحة إلى 138 بلداً، ونقلت 5 267 مسافراً إلى 50 وجهة، وساعدت 18 عملية للإجلاء الطبي. ويتصاعد الطلب على خدمات نقل البضائع والمسافرين وتُفتح طرق جديدة أمام البرنامج. كما أن البرنامج يرصد القطاع التجاري، وهو على استعداد لخفض خدماته حال استئناف الخدمات التجارية الآمنة والموثوقة. على أنه من أصل مبلغ 965 مليون دولار أمريكي الذي طلبه البرنامج لهذه الخدمات المشتركة كجزء من الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية فقد تلقى 181 مليون دولار أمريكي فحسب: وما لم يتم توفير المزيد من التمويل فإن الخدمات المشتركة ستوقف بحلول نهاية يوليو/تموز.

43- ويضطلع البرنامج بدور بارز في الاستجابة الإنسانية المنسقة للجائحة وفي تصميم وتنفيذ الاستجابة الاقتصادية الاجتماعية. كما كان البرنامج من بين المساهمين الرئيسيين في موجز سياسة الأمين العام بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية. وتشير أفرقة الأمم المتحدة القطرية أكثر فأكثر إلى إطار الاستجابة الاقتصادية الاجتماعية، وقد وضع البرنامج إطاراً برامجياً متوسط الأجل يطبق خطته لتغيير الحياة على الاستجابة للجائحة، بما ينسجم مع إطار الأمين العام.

44- ويواصل البرنامج الانخراط في مناقشات تتعلق بمحور العمل الإنساني والتنمية وتعهد الشركات من خلال المشاركة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة والإنعاش المعني بجائحة كوفيد-19 والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وعززت آليات التنسيق الداخلي تحسباً للزيادة المتوقعة في تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية المتعلقة بالجائحة.

45- وأعرب نائب المدير التنفيذي عن القلق العميق من أن أزمة كوفيد-19 ستؤدي إلى انتكاس مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2. ولاحظ الدور الأساسي للدول الأعضاء في تحديد ملامح قمة النظم الغذائية لعام 2021 والاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهو ما يتيح فرصاً لتسريع التقدم على طريق الشركات بغرض تحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

46- ورغم الأزمة تستمر جهود الإصلاح، ولا سيما فيما يتصل باستعراضات المكاتب الإقليمية والمتعددة البلدان. وقد بدأ تنفيذ نظام تمكين المنسق المقيم قبل أكثر من عام، ورغم أن بعض المديرين القطريين يرون أن من السابق لأوانه تقدير أثره الكامل فإنه أنتج إحساساً أعظم بالشمول، واحتراماً متبادلاً، وملكية مشتركة في بعض البلدان. وفي بلدان أخرى كانت هناك تحديات تتعلق بقدرة مكتب المنسق المقيم وتأخيرات التعيين. ويعتبر النهج التعاوني والمرن أساسياً في ضمان استفادة المنسقين المقيمين من الأفرقة القطرية ذات الأداء الجيد.

47- وقدم مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية تحديثاً عن الجوانب البرمجية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتم اعتماد إرشادات تقنية مؤقتة بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة؛ ومن المقرر أن تصدر الإرشادات النهائية في يوليو/تموز. واستناداً إلى هذه الإرشادات فقد أعد البرنامج بالفعل مشروع مبادئه التوجيهية لإرشاد الموظفين خلال التحليلات القطرية المشتركة وعمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وستناظر مدد الخطط الاستراتيجية القطرية مدد إطار الأمم المتحدة المذكور، بحيث تُطرح معظم الخطط الاستراتيجية القطرية للموافقة قبل بدء فترات أطر الأمم المتحدة. وسيزيد ذلك من العبء الملقى على كاهل المجلس في دورات نوفمبر/تشرين الثاني لأن معظم أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ستبدأ في 1 يناير/كانون الثاني. وإذا كان هناك تأخيرات في الحصول على موافقة الحكومات على الأطر، فإن وكالات الأمم المتحدة ستكون قادرة على ممارسة سلطتها التقديرية وعرض خططها القطرية على مجالسها للموافقة رغم ذلك؛ وسيستشير البرنامج المجلس التنفيذي في حالات كهذه. كما سيكون بمستطاع

الوكالات الانتظار حتى عام واحد بعد توقيع الحكومات على أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة قبل التماس موافقة المجلس على خططها القطرية. وسيكون هذا المستوى من المرونة مفيداً بشكل خاص في وجه حالات عدم اليقين التي تثيرها جائحة كوفيد-19، مما قد يؤدي إلى تعديل الحكومات للجدول الزمنية للخطط الإنمائية الوطنية، مع ما لذلك من تبعات على برامج الوكالات مثل الخطط الاستراتيجية القطرية.

48- وأعرب الأعضاء عن شكرهم للبرنامج لتقاريره المتكررة، والشاملة، والشفافة بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-19، ولانخراطه الفوري مع المجلس في مسائل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وأثنى الأعضاء على موظفي البرنامج الذين يعملون دون كلل في ظروف بالغة الشدة، وسلطوا الضوء على الجهود المبذولة لتأمين نقل العاملين الإنسانيين والصحيين ومعداتهم.

49- وعبر الأعضاء عن قلقهم من التصاعد المتوقع في ظاهرة الجوع ولاحظوا أن الجائحة تعمق من انعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة، وخصوصاً في أفريقيا حيث تُفاقم من تأثيرات الجفاف، والكوارث الطبيعية، والأزمات الغذائية. وشدد الأعضاء على أهمية وجود استجابة جماعية ومنسقة قوية للأزمة وحثوا البرنامج على إجراء تقديرات قطرية مشتركة للاحتياجات وتقاسم البيانات مع الشركاء لضمان أن تكون هذه الاستجابة ذات كفاءة وفعالية.

50- وقال بعض الأعضاء إن الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية يجب أن تتمحور حول الناس لا حول القطاعات، مع إيلاء الاهتمام إلى المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وحقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الضعفاء. وحضوا البرنامج على استطلاع إمكانية توسيع استخدام التحويلات القائمة على النقد والقسائم، بالترافق مع الإجراءات الضرورية لمنع التدليس.

51- ولاحظ الأعضاء نداء البرنامج العاجل بشأن تمويل الخدمات المشتركة، ودعوا كل المانحين المحتملين إلى المساهمة في تمويل استجابة الأمم المتحدة المشتركة لجائحة كوفيد-19. وأثنى بعض الأعضاء على المدير التنفيذي لما أصابه من نجاح في تعبئة التمويل وتطوير الثقة بين المانحين بفضل قيادته للبرنامج. وطلب آخرون تزويدهم بتفاصيل عن انخراط البرنامج في مشروعات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء.

52- ورأى بعض الأعضاء في الأزمة فرصة للأمم المتحدة كي ترسي نظاماً غذائياً أكثر شمولاً وطموحاً وقائماً على التضامن والمساواة. وفي حين امتدح الكثيرون شراكات البرنامج، ولا سيما مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، فإن أحد الأعضاء حث البرنامج على توسيع نطاق شراكاته إلى القطاع الخاص، ولا سيما جهوده المتصلة بإعادة بناء النظم الغذائية. كما طلب تزويده بالمزيد من المعلومات عن كيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على مخيمات اللاجئين.

53- وأثنى الأعضاء على التزام البرنامج بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما حققه من تقدم في الوفاء بالعديد من التزامات اتفاق التمويل. وأبرز أحد الأعضاء النهج الإيجابي لمعظم المديرين القطريين إزاء نظام المنسق المقيم؛ غير أن عضواً آخر اقترح أن يعقد البرنامج إحاطة غير رسمية لمناقشة بعض الشواغل المتعلقة بالإصلاح بشكل مفصل. ووصف بعض الأعضاء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإرشادات تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بأنها أدوات مهمة في تحول عمليات البرمجة في البرنامج.

54- والتمس عضو في المجلس فهم المدى الذي قام فيه البرنامج بتغيير لوائحه ومبادئه التوجيهية الداخلية بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة الجديد للإدارة والمساءلة. كما طلب تقديم تحديث عن وضع مرشحي البرنامج الذين رشحوا لمناصب المنسق المقيم.

55- وأفادت الإدارة أنه منذ اندلاع أزمة كوفيد-19 عمل البرنامج مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتخفيف من الاكتظاظ في مخيمات اللاجئين ومن المخاطر المرتبطة بطرائق التسليم والتوزيع. إلا أن خطوط إمداد الأغذية كانت هشة للغاية وكان سكان مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً يعتمدون اعتماداً كاملاً في الغالب على المساعدة. ولم تتوافر خدمات الاختبار في العديد من المخيمات، حتى لو كانت هناك ترتيبات لتتبع المخالطين وللعزل. كما خضع اللاجئون لقيود على حركتهم حالت دون

وصولهم إلى الأسواق. ويتسم التمويل بأهمية حاسمة، وحتى قبل الجائحة فإن نسبة تمويل عمليات اللاجئين التي نفذها البرنامج في شرق أفريقيا كانت تقل عن 60 في المائة. كما أبرزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحاجة إلى دعم المقيمين في المخيمات منذ أمد بعيد الذين نجحوا قبلاً في تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي. وطلبت المفوضية من البرنامج الدعوة إلى شمول هؤلاء اللاجئين بالنظم الوطنية للحماية الاجتماعية وإلى إدراجهم في برامج مساعداته.

56- وأوضحت الإدارة أن العديد من التقديرات التي أنتجت توقعات رقمية عن انعدام الأمن الغذائي تتصل بجائحة كوفيد-19 كانت دراسات مشتركة بين الوكالات نفذها الشركاء. وتنخرط أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك البرنامج، في العديد من التقديرات الميدانية المرتبطة بالخطة العالمية للاستجابة الإنسانية والخطط الوطنية للاستجابة الاقتصادية الاجتماعية. وستشكل هذه التقديرات الأساس لطلبات مشتركة بين الوكالات تُرفع إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء.

57- ووافق البرنامج على أن طرائق النقد والقسائم تضطلع بدور مركزي في الاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ وسيتم تسليم 47 في المائة من المساعدة المزمعة عبر هذه الطرائق، مع تقديم نسبة 41 في المائة منها كمساعدة غذائية عينية، و10 في المائة كتسليم للخدمات، و2 في المائة كتعزيز للقدرات.

58- وبالنسبة للخطة العالمية للاستجابة الإنسانية، أفادت الإدارة أن تحديث يوليو/تموز سيشمل جزءاً من نقص التمويل لدى البرنامج البالغ 4.9 مليار دولار أمريكي في 83 عملية من عملياته حتى نهاية السنة، إضافة إلى 965 مليون دولار أمريكي للخدمات المشتركة العالمية التي يقدمها. كما تشمل الخطة العالمية أيضاً على مطروف بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لمنع المجاعة لمعالجة المناطق التي قد يحدث فيها تدهور كبير في الأمن الغذائي.

59- وكان البرنامج قد شارك في النداء الأول المتعلق بمشروعات الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التي شملت 47 بلداً، بما في ذلك 26 بلداً ينفذ البرنامج عمليات فيها. وتلقى البرنامج 10 ردود إيجابية، وضمن 4 ملايين دولار أمريكي من خلال اقتراحات طُرحت بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة. وترى الإدارة في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء نموذجاً طيباً لتجلي إصلاح الأمم المتحدة استجابة للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19.

60- وبشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، قال نائب المدير التنفيذي إن الجوانب الإيجابية لنظام المنسق المقيم تفوق ما يثيره من شواغل؛ ومع ذلك فإن البرنامج يرحب بأي مشاورة غير رسمية لبحث أي من تلك الشواغل. والدور السياسي للمنسقين المقيمين معقد، ولا سيما حيث تتدهور الأوضاع الإنسانية وحين يُطلب منهم القيام بتمثيل أوجه متعددة للأمم المتحدة في أن معاً. كما أن التنافس على الموارد الشحيحة على المستوى القطري يشكل تحدياً. ويواصل البرنامج طرح أسماء المرشحين لمنصب المنسقين المقيمين، بما في ذلك ترشيح المدير القطري للبرنامج في السنغال مؤخراً لمنصب المنسق المقيم في إكوادور ورئيس مركز الامتياز في كوت ديفوار لمنصب المنسق المقيم في مدغشقر. كما أن بعض المديرين القطريين للبرنامج عملوا كمنسقين مقيمين مؤقتين، وهو ما يعتبر تحضيراً جيداً لهم لتولي مناصب منسقين مقيمين دائمين.

61- وفيما يتعلق بالإرشادات الجديدة لاحظ نائب المدير التنفيذي أن البرنامج كان من بين أوائل الوكالات في تعديل نظام تقدير الأداء لديه لتمكين المنسقين المقيمين من المساهمة في تقدير المديرين القطريين. وصيغت أيضاً إرشادات تتصل بالبرمجة وإطار الإدارة والمساءلة. ورغم أن بعض الإرشادات ما زالت مؤقتة، فإن هناك مكتباً متاحاً للمساعدة كما أن البرنامج يعقد جلسات تتيح للمديرين الإقليميين والقطريين مناقشة شواغلهم.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2020/EB.A/3 استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

62- قدمت الموظفة المسؤولة عن شعبة الميزانية والبرمجة اقتراحاً بنقل مبلغ 30 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والميزانية إلى حساب الاستجابة العاجلة للاستجابة للطلب المتزايد على موارد الحساب الأخير بفعل جائحة كوفيد-19. وقالت إن من شأن ذلك أن يعزز احتياطات البرنامج، وهو أمر يندرج في عداد الوظائف الموكلة إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وبعد عملية النقل هذه، وبالإضافة إلى الطلب المتعلق بصندوق رفاة الموظفين البالغة قيمته 8 ملايين دولار أمريكي، فإن الرصيد المتبقي في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة سيظل كافياً لتغطية ما يعادل نفقات دعم البرامج والإدارة على مدى أربعة أشهر ونصف الشهر في نهاية العام. وأضافت أن الرصيد المتوقع لإقفال حساب تسوية دعم البرامج والإدارة سيكون أعلى من الرصيد الأدنى اللازم لنفقات شهرين الذي اعتمده المجلس.

63- ووافق المجلس على الاقتراح دون تعليق أو سؤال.

مسائل التسيير والإدارة

كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

64- قالت الأمينة العامة لاتحاد موظفي الخدمات العامة في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إن الاتحاد يود أن يقر بصورة رسمية بالجهود التي بذلتها الإدارة خلال حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19 لحماية رفاة الموظفين وأسرتهم في الوقت الذي واصلت فيه العمل على خدمة المستفيدين من البرنامج. ونوّهت بشكل خاص بما أبداه تقنيو تكنولوجيا المعلومات في البرنامج من إخلاص، وما أظهره المدير التنفيذي من تفانٍ حيث واصل العمل دون هوادة رغم إصابته بفيروس كوفيد-19 هو ذاته ليركّز انتباه العالم على الناس الذين يخدمهم البرنامج.

65- ومع أن قرار تجميد التوظيف في فئة الخدمات العامة قد أُلغي، وأن الكثير من الموظفين المؤقتين العاملين منذ فترة طويلة قد حصلوا على وظائف، فإن الإطار المؤقت لعملية التوظيف ما زال قائماً؛ ومن رأي الاتحاد فإن على البرنامج اعتماد ممارسات جديدة في التوظيف والترقية تيسّر تعيين ذوي المؤهلات المناسبة وتمنح كل الموظفين فرصة للنمو والتطور الوظيفي. وقد دُعي الاتحاد للمشاركة في وضع سياسة جديدة لتوظيف وترقية موظفي الخدمات العامة وهو يتطلع للإبلاغ عن المستجدات في هذا الصدد.

66- وبسبب جائحة كوفيد-19 فقد كانت وتيرة التقدم استجابة للاستعراض الخارجي لثقافة مكان العمل والمناخ الأخلاقي في البرنامج أبطأ مما كان منتظراً. وما يزال الاتحاد يأمل في أن تسود أجواء داعمة تشجع الموظفين على الإبلاغ عن حوادث الإساءة، ولكنه يشعر بالقلق من أن البرنامج غير مُلزم بالتحقيق في حوادث الإساءة المبلغ عنها.

67- ويشعر الاتحاد بالخيبة لأنه لم يُستشر على نحو كامل خلال عملية تطوير أداة البرنامج لتعزيز الأداء والكفاءة (PACE)، ولكنه يتناقش مع فريق هذه الأداة لتسوية المسائل المعلقة. ويقوم عدد من الشعب في المقر الرئيسي بتعيين خبراء استشاريين بصورة روتينية كمشرّفين. وهذه الممارسة مثبّطة للموظفين، ومن غير المنصف الطلب إلى الخبراء الاستشاريين إدارة الغايات والطموحات المهنية الطويلة الأجل للموظفين بعقود مستمرة أو محددة المدة، ولا سيما وأن الخبراء الاستشاريين يعانون أنفسهم من الغبن بطرق شتى منها عدم الأهلية للمشاركة في الصندوق التقاعدي للموظفين. وبالإضافة إلى الحيف اللاحق بهم فإن استبعاد الخبراء الاستشاريين من نظام التقاعد يهدد النظام نفسه حيث أن عدد الموظفين المساهمين فيه أخذ بالتناقص.

- 68- وكانت سياسة الحيز المفتوح في المقر الرئيسي فاشلة على وجه العموم، ولكن الاتحاد يثني على سياسة العمل عبر الإنترنت التي أتاحت للموظفين الموازنة بين متطلبات الأسرة والعمل أثناء أزمة كوفيد-19. وبرهن موظفو الخدمات العامة على سعة حيلتهم، وتفانيهم، وعطائهم الجزيل خلال الأزمة، ويأمل الاتحاد في أن يُدرج البرنامج العمل عن طريق الإنترنت ضمن إجراءاته التشغيلية الطويلة الأجل.
- 69- وقال رئيس رابطة الموظفين الفنيين إن قلة قليلة من رؤساء وكالات الأمم المتحدة امتلكت الجرأة اللازمة لإبلاغ موظفيها برأيها في الحركة العالمية لمكافحة العنصرية. وعلى حد علمه فإن العنصرية لم تخضع للنقاش أو التحليل بشكل رسمي قط في البرنامج، ولم يتم اعتماد أية إجراءات مخصصة لمكافحة العنصرية في البرنامج، بل ولم ترد أي إشارة عنها على الإطلاق في التقارير المتعلقة بالقضايا التأديبية ذات الصلة بالبرنامج التي تخضع للبحث كل سنة. ومع هذا فإن طاعون العنصرية النظامية ينقش في تدابير تعيين الموظفين، وتقييمهم، وترقيتهم، وتكليفهم. فضلاً عن ذلك فإن عملية تعيين الخبراء الاستشاريين والأعداد الضخمة منهم الذين يعملون في البرنامج تعيق الجهود الرامية إلى ترويج التنوع. كما أن العديد من الموظفين الدوليين وأسره يقاسون من العنصرية النظامية في البلدان المضيفة المتقدمة، وهو ما يشمل الحوانيت، والمطاعم، ومراكز الشرطة، والمستشفيات. ولقد أن الأوان لتبادر الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للمساهمة في القضاء على هذا النوع من العنصرية.
- 70- وبسبب أزمة كوفيد-19 فإن موظفي البرنامج في مختلف أرجاء العالم ما يزالون يواجهون مصاعب جسيمة في أدائهم لواجباتهم ورعاية أسرهم. ومع ذلك فإنهم متمسكون بأداء رسالتهم المتمثلة في إنقاذ الأرواح. وقد سارع هؤلاء إلى احتضان المهام الجديدة الموكلة إليهم في الوقت الذي سعى فيه البرنامج جاهداً لضمان سلامتهم. غير أن البرنامج عجز، في بعض الحالات، عن إبداء المرونة اللازمة إزاء الزملاء الذين يواجهون مشاكل شخصية صعبة. ومن واجب المدراء أن يتقوا بموظفيهم وأن يسمحوا لهم بالعمل عن بعد إذا ما كانوا غير قادرين على القدوم إلى أماكن عملهم خلال الأوقات الصعبة، ومن الضروري بمكان النظر إلى كل المخاطر بعناية قبل إعادة الموظفين إلى مكاتبهم واستئناف ممارسات العمل الاعتيادية.
- 71- وواصلت رابطة الموظفين الفنيين، التي ستحتفل بالذكرى الخامسة عشرة لإنشائها عام 2020، مساندة أكثر من ألف من الموظفين الفنيين. وعملت الرابطة مع شعبة الموارد البشرية وشعبة رفاه الموظفين للحصول على عقد ضمان طبي مستقل وتخصيص خدمات الأمن الاجتماعي من منظمة الأغذية والزراعة إلى البرنامج. وقد عقدت الرابطة العديد من الاجتماعات مع المستشارة الأولى المعنية بثقافة مكان العمل بشأن التحضير لخطة عمل شاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز وهي تواقه لمناقشة المقترحات الملموسة التي أسفر عنها العمل حتى تاريخه.
- 72- وتشعر الرابطة بالقلق للمعدل العالي لدوران مديري شعبة الموارد البشرية، مما يعيق إجراء أي تغيير ذي مغزى، وهي تأمل أن يتم اختيار المدير المقبل من بين ظهرائي البرنامج وأن هذا الاختيار سيستند حصراً إلى معايير الكفاءة والخبرة.
- 73- ورحب أعضاء المجلس ببيانات الهيئات الممثلة للموظفين، وأعربوا عن موافقتهم على النقاط المطروحة. وقال الأعضاء إن من الضروري للغاية ضمان المساواة في الفرص في البرنامج، ولا سيما للموظفين الأفارقة، وكفالة أن يحقق كل الموظفين قدراتهم الكامنة الكاملة. ومن الواجب أن تكون عمليات تقييم الموظفين محايدة من حيث نوع الجنس ولون البشرة، وأن يقيّم جميع الموظفين على أساس أدائهم الوظيفي لا غير. وعلى الإدارة أن تجهد على الدوام للإصغاء إلى آراء الموظفين في هذا الصدد، وأن تبذل لذلك قصارى جهدها لحض الموظفين على المشاركة في الاستقصاءات العالمية لآراء الموظفين في البرنامج. كما تساءل أعضاء المجلس عن السبل التي ستتبع لمعالجة العنصرية ضمن خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز ودعوا إلى مناقشة هذه المسألة في الاجتماع المقبل لهيئة مكتب المجلس. ومن واجب الإدارة العليا أن تتخذ الخطوات الكفيلة بالقضاء على العنصرية في البرنامج حيث أن هذه الظاهرة ما تزال تحول دون أداء الكثير من الموظفين لأدوارهم الكاملة.

74- وقال الرئيس إن العنصرية يجب أن تكون مسألة مهمة بالنسبة لكل موظفي البرنامج، بما في ذلك كبار المديرين، وأعرّب عن تأييده للاقتراح الداعي إلى أن تناقش هيئة المكتب قضية العنصرية في اجتماعها المقبل.

مسائل أخرى

2020/EB.A/4 خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز

75- عرضت المستشارة الأولى للمدير التنفيذي المعنية بثقافة مكان العمل خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز، التي اهتمت بتوصيات الفريق العامل المشترك. وعند تنفيذ هذه الخطة بالكامل فإنها ستسفر عن مكان عمل محسّن، وشمولي، ومحترم تُناقش فيه كل المسائل المرتبطة بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز.

76- ومن بين المبادرات الجارية لخطة العمل الشاملة سلّطت المستشارة الأولى الضوء على المشاورة الشاملة التي شارك فيها 5 000 من موظفي البرنامج لتحديد خمس قيم للبرنامج وما يناظرها من سلوكيات. كما أن العمل جارٍ في تصميم وتطوير التدريب للإدارة الوسطى وصقل مخطط تواصل الخطة، وهو ما يتضمن إطلاق موقع لـمكان عمل البرنامج على شبكة الإنترنت. والمدير التنفيذي ملتزم تماماً بتنفيذ الخطة وقد وقع اتفاقاً مع فريق إدارته العليا أدرجت فيه هذه الخطة كأولوية للجميع.

77- وأدلى المجلس التنفيذي ببيان مشترك بين القوائم أثنى فيه على البرنامج لالتزامه المتين بمعالجة مسائل المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز ولاعتماده النهج التشاوري في صياغة خطة العمل الشاملة. ورحب المجلس بالتحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات، وإدراج المسائل الجنسانية، والتحسينات الملوسة التي جرت بالفعل على إجراءات الاستجابة للتقارير بشأن سوء السلوك.

78- وفي بيانات أخرى طلب أعضاء المجلس المزيد من المعلومات عن الاتفاق بين المدير التنفيذي وكبار المديرين، والآليات القائمة لضمان مساءلة الإدارة الوسطى عن التحسينات في ثقافة مكان العمل ونهج رصد التقدم في تنفيذ خطة العمل الشاملة، ولا سيما خلال السنوات التي لن يُجرى فيها استقصاء عالمي لآراء الموظفين. وسأل الأعضاء كيف سيخطط البرنامج لترتيب أولويات الموارد لمبادرات خطة العمل الشاملة وكيف يمكن للإدارة النهوض باستخدام أداة تعزيز الأداء والكفاءة لتقوية المساءلة عن قرارات التوظيف. كما دعا أعضاء المجلس إلى انخراط أوسع لمكتب الأخلاقيات ومكتب أمين المظالم وطلبوا خارطة طريق لمسألة التواصل لفهم السبل التي سيجري فيها إطلاع الموظفين على مستجدات التقدم.

79- ولاحظ الأعضاء أن بناء التعاون والتواصل الداخلي خلال جائحة كوفيد-19 لن يكون سهلاً وسألوا كيف يزمع البرنامج التعامل مع تقارير سوء السلوك في ظل هذه الظروف، ولا سيما حينما يعجز الموظف الذي يعاني من إساءة المعاملة عن ترك مركز عمله.

80- وفي معرض الإشارة إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثلو الموظفين في إطار البند 10 (ج) من جدول الأعمال، سأل بعض أعضاء المجلس عن السبل التي ستتم بها معالجة التمييز في ظل خطة العمل الشاملة. وطلب أحد الأعضاء تفاصيل عن الخبراء الخارجيين الذين استشارهم البرنامج خلال تصميم الخطة. ودعا عضو آخر البرنامج إلى تحسين نسبة الردود على الاستقصاء العالمي لآراء الموظفين، وتوفير أطر زمنية لتنفيذ كل مبادرات الخطة، ووضع خطة عمل لتدريب الموظفين بشأن كيفية الإبلاغ عن قضايا سوء السلوك. وشدد عدد من الأعضاء على أهمية أن توفر القيادة قدوة حسنة لبقية العاملين في البرنامج؛ وحث أحد الأعضاء البرنامج على معالجة القضايا التي طال عهداً مثل أنواع العقود المستخدمة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين.

- 81- وشدد عضو في المجلس على الأهمية العمومية للشمول، ولا سيما فيما يتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة، وحث البرنامج على عقد مشاورات غير رسمية عن خارطة طريق للشمول يطلع عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2020.
- 82- وقالت المستشارة الأولى إن خطة العمل ترسم بوضوح الأهداف، والأوضاع النهائية المنشودة، والأنشطة، والمكاتب، والأطر الزمنية للتنفيذ، وسيجري تتبعها عبر قاعدة للبيانات. وقالت إن تغيير ثقافة مكان العمل هو مسعى هائل يتطلب الوقت، والالتزام القيادي، والموارد. وبشأن الموارد أفادت المستشارة الأولى أنه تم تخصيص مبلغ 13.2 مليون دولار أمريكي في الفترة الواقعة بين عامي 2018 و2020 لمبادرات ثقافة مكان عمل، بالإضافة إلى مبلغ 5 ملايين دولار أمريكي خصص لخطة العمل الشاملة ذاتها. وأكدت للمجلس أنه على الرغم من اندلاع جائحة كوفيد-19 فقد ظل تنفيذ الخطة من بين أولويات المدير التنفيذي والإدارة العليا، وهو ما يتضح من نتائج عملية إعادة ترتيب الأولويات.
- 83- وبشأن الاتفاق قالت المستشارة الأولى إنه يشكل التزاماً من كل كبار المدراء الاتني عشر الذين أسهموا بمؤشرات وحصائل مخصصة تتعلق بأولويات خطة العمل الشاملة. أما فيما يتعلق بالإبلاغ فلاحظت أن مؤشرات الأداء الرئيسية للخطة قد اختيرت بحيث تترابط مع مؤشرات الاستقصاء العالمي لآراء الموظفين، وخطة الإدارة، وتقرير الأداء السنوي. وكانت الأرقام المستهدفة طموحة بصورة متعمدة مثل تحقيق زيادة بمقدار 10 نقاط مئوية في نسبة الموظفين الذين يعتقدون أنهم يعاملون باحترام في البرنامج، وتصفير الحالات التي يعاني فيها الموظفون شخصياً من المضايقات أو إساءة المعاملة.
- 84- وفي حين تأجل موعد الاستقصاء العالمي المقبل لآراء الموظفين بسبب جائحة كوفيد-19 فإن المستشارة الأولى تعترم تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل الشاملة إلى الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2020. وسيستند التقرير إلى استقصاء نبضي. وأضافت أن نسبة الردود على الاستقصاء العالمي الأخير لآراء الموظفين بلغت 85 في المائة، وهي أعلى بمقدار 15 في المائة عن الاستقصاء الذي سبقه، كما أنها تعد نتيجة طيبة لاستقصاء طوعي. ومع ذلك فإن البرنامج سيواصل العمل لتحقيق أقصى نسبة مشاركة ممكنة في الاستقصاء عند إجرائه (في مطلع عام 2021).
- 85- وفيما يتعلق بالمشاورات الخارجية، قالت المستشارة الأولى إن البرنامج تعاون مع اليونيسف حول الممارسات الفضلى لمعالجة مشكلات المضايقات والتحرش الجنسي، ومع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بشأن التدريب، ومع شركة تدعى "Walking the Talk" وفرت الإرشاد والتحليل لعملية القيم. وعقد اجتماعان أيضاً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقاسم الممارسات الفضلى ذات الأهمية لكل جوانب خطة العمل الشاملة.
- 86- وقالت المستشارة الأولى إن أداة تعزيز الأداء والكفاءة تتسم بالأهمية؛ وإن النسخة الجديدة منها قد أطلقت في أبريل/نيسان وإنها أدخلت تعقيبات على نطاق 360 درجة و180 درجة، وكذلك أهداف ثابتة ومساءلات منتظرة للإدارة. وأشارت مديرة شعبة الموارد البشرية إلى أن البرنامج حقق إحدى أعلى نسب إنجاز نظام تعزيز الأداء والكفاءة بين كيانات الأمم المتحدة وأن هذا النظام مكوّن أساسي في تقييم الأداء.
- 87- وحول التدريب أكدت المديرية للمجلس أن البرنامج يعتمد نهجاً منتظماً يشمل كل المستويات، مع محتوى موجّه نحو الأدوار القيادية ومناصب الإدارة الوسطى. ويُستكمل ذلك بالتدريب والتوجيه أثناء العمل.
- 88- وقد عزز البرنامج آليات الإبلاغ فيه ونجح مؤخراً الإجراءات التأديبية لزيادة التواصل مع الموظفين المتأثرين، وإدارة التطلعات، وتسريع التحقيقات، وتوفير المساعدة الطبية والنفسية. وثمة تركيز على ضمان السلامة البدنية، وإبعاد الأطراف المتهمه بالتورط في السلوك الشائن، وتوفير تعقيبات منتظمة عن سير القضايا.
- 89- وقالت المديرية إن البرنامج ملتزم باستئصال التمييز العرقي والجنساني. وقد أسفرت قضايا التمييز عن اتخاذ تدابير تأديبية حتى في الماضي، ولكن البرنامج حالياً يُبلّغ بانتظام عن كل القضايا. وأكدت المستشارة الأولى أنه سيتم إطلاع المجلس على خارطة طريق مضيئة أن نائب المدير التنفيذي يترأس لجنة توجيهية معنية باستراتيجية البرنامج لشؤون الإعاقة ترتبط بعمل الأمم

المتحدة على مستوى المنظومة عن إدماج منظور الإعاقة، وأنه سيتشاور مع أعضاء المجلس حول السبيل الأفضل لترتيب مشاورة غير رسمية حول المسألة.

90- ورداً على سؤال أفادت المفتشة العامة أن مكتب المفتش العام والرقابة تلقى 145 شكوى عن المضايقات، منها 100 شكوى جرى تقديرها و29 شكوى فُتحت للتحقيق، مع إنجاز تسعة تحقيقات وثبوت التهم في ثلاثة منها. ولاحظت أن شكوى التمييز تُسجل تحت عنوان "المضايقات" في الإحصاءات.

التقارير السنوية

2020/EB.A/5 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2019

91- عرضت مديرة مكتب الأخلاقيات مهمة المكتب وهيكله ومجالات عمله. وأشارت إلى أن الطلب قد تزايد على مشورة المكتب وإرشاده، وأن عدد أنشطته وصل إلى 1 750 نشاطاً عام 2019. وتتصدر المشورة والإرشاد قائمة المكونات الحاسمة لمهمة المكتب، وهما يساعدان الموظفين على تفهم معايير السلوك المطبقة عليهم لتفادي الوقوع في الخطأ، ولاتخاذ قرارات أخلاقية صائبة، ولاكتساب المعارف والمهارات. وأنارت المسائل التي أثارها الموظفون، بما في ذلك الاستجابة إلى الاحتجاجات الأخيرة لحركة "أرواح السود مهمة" درب المكتب في جهوده التثقيفية والتواصلية. وكان من المهم للغاية أن يتولى مهنيون مؤهلون وأكفاء في مجال الأخلاقيات إسداء النصح في هذا الصدد. وواصل البرنامج السنوي للكشف عن تضارب المصالح والوضع المالي توسعه بسبب زيادة عدد الموظفين وتطبيق اللامركزية. وأدى هذا البرنامج إلى حض الموظفين على طرح الحالات المحتملة لتضارب المصالح التي ما كانوا، بخلاف ذلك، ليُبلغوا عنها أو يدركوها.

92- واستمر المكتب في تقديم الإرشاد إلى الإدارة عن إدماج المعايير الأخلاقية ضمن السياسات والعمليات، بما في ذلك توفير إسهامات استباقية تستند إلى عمله وإلى الشواغل المطروحة، وهو ما لقي تجاوباً كبيراً من الإدارة. وأنجز المكتب النسخة المنقحة من سياسة البرامج السنوية بشأن تضارب المصالح والوضع المالي. وفيما يتعلق بالتعميم فقد أُجّل المكتب إدراج الإشارة إلى تضارب المصالح التنظيمية وسيقدم بعدد من التوصيات حول هذا الموضوع قبل نهاية يوليو/تموز 2020.

93- كما قام المكتب بتحديث سياسة البرنامج بشأن حماية المُبلغين عن المخالفات. وعمل المكتب على ست قضايا تتعلق بمزاعم عن الانتقام من المُبلغين عام 2019 وسجل ثلاثة تنبيهات. وكان هناك الكثير مما يجب تعلمه عن تصورات الانتقام، وعمل المكتب على أن يستعرض بدقة الردود على مسائل الانتقال المدرجة في استقصاء مكان العمل المتناعم والأمن.

94- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير ودعوا إلى توفير المزيد من الموارد المالية والبشرية لمكتب الأخلاقيات. وحث الأعضاء الإدارة على دعم توصية المكتب الداعية إلى إنشاء لجنة استشارية للأخلاقيات لمساندة مكاتب الأخلاقيات في الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها وكذلك مطالبته بإشراكه في البرنامج الجديد لتدريب المشرفين والبرنامج التعريفي الجديد للمديرين القطريين ونوابهم الذي تقوده شعبة الموارد البشرية. كما حضوا البرنامج على اعتماد تدريب سنوي إلزامي للأخلاقيات، وهو ما يُعد الممارسة الفضلى. وساند الأعضاء خطط المكتب القاضية بتحديث موقعه الشبكي الخارجي بحيث يعكس بشكل كامل نطاق عمل البرنامج والتزامه بثقافة أخلاقية متينة، وأعربوا عن القلق من انخفاض عدد الاستفسارات الخارجية عبر الموقع، وهو ما يشير إلى أنه لم يعد يعمل بشكل فعال. وسُئلت مديرة مكتب الأخلاقيات كيف يضمن البرنامج تطبيق الشركاء المتعاونين، الذين كثيراً ما يعملون باحتكاك مباشر مع المستفيدين، لمعايير البرنامج ذاتها بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ورحب الأعضاء بأن استراتيجية البرنامج المؤسسية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتي سيُنجزها البرنامج في أقرب فرصة، ستهندي بعمل الفريق العامل الفرعي المعني بالحماية من التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التابع للفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. وسأل أحد الأعضاء عن الكيفية التي سُدّرج بها المسائل المرتبطة بضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين في

استراتيجية الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين وكيف وإلى أي مدى يستخدم مكتب الأخلاقيات نتائج الاستقصاء بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسين في صياغة النهج المستند إلى المخاطر الذي سيرشد البرنامج في هذا المجال. كما طُرح سؤال عن موعد إطلاق نظام إدارة قضايا مكتب الأخلاقيات الذي سيساعد على تتبع وتحليل النصائح، ومتى سُنجز تحليل الردود على الأسئلة المتعلقة بالانتقام الواردة في استقصاء مكان العمل المتناغم والأمن، وكيف سيكفل هذا العمل خطة العمل الشاملة. كما سأل الأعضاء عما إذا كان مكتب أمين المظالم سيشارك في تصميم البرنامج التعريفي الجديد للمديرين القطريين ونوابهم وعن الموعد الذي سُنفتح فيه السياسة المحدثة بشأن حماية المُبلغين للمجلس.

95- وقالت مديرة مكتب الأخلاقيات إن من المهم للغاية تقدير مدى امتثال الشركاء المتعاونين لمعايير البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين وإن المكتب يعمل على توفير المزيد من التدريب للشركاء، بما في ذلك عبر العمل مع طرف ثالث. وقد تم الانتهاء من وضع السياسة المحدثة بشأن حماية المُبلغين وسُنفتح للمجلس عما قريب. ويوشك وضع استراتيجية البرنامج المؤسسية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين على الانتهاء وسُنفتح قريباً للإدارة لتقدم إسهاماتها. ووافقت على أنه ينبغي استشارة كل الأطراف المعنية بشأن البرنامج التعريفي الجديد للمديرين القطريين ونوابهم والمشرفين وإحالة الأمر بخلاف ذلك إلى شعبة الموارد البشرية. وأفادت بأنه تم تنفيذ نظام إدارة القضايا وأنه سيساعد مكتب الأخلاقيات على تحديد المجالات التي تتطلب التدريب المتعلق بالأخلاقيات بشكل خاص. وقد أنجز المكتب تحليلاً أولاً للردود على الأسئلة المتعلقة بالانتقام الواردة في استقصاء مكان العمل المتناغم والأمن وسيرفع توصياته بالاستناد إلى ذلك إلى إدارة البرنامج والمستشارة الأولى المعنية بثقافة مكان العمل في القريب العاجل. ويعمل المكتب الآن بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمدافعة عن حقوق الضحايا، ومنسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين، وأصحاب المصلحة الآخرين على امتداد منظومة الأمم المتحدة بغرض صياغة نهج متكامل وشمولي إزاء الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين لتتوبر الاستراتيجية ذات الصلة التي سترُفع إلى إدارة البرنامج.

2020/EB.A/6 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2019، ورد الإدارة عليه

96- قدمت مديرة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة التقرير السنوي للمكتب لعام 2019 الذي ركز على القيم والمبادئ؛ وترويج المساواة بين الجنسين، والتنوع والشمول (وهي مسألة تثير قلقاً خاصاً في ضوء حركة "أرواح السود مهمة" والاحتجاجات الجارية المناهضة للعنصرية)؛ ومجابهة السلوك المسيء عبر تحسين تجاور إجراءات العدالة الداخلية الرسمية وغير الرسمية. وأكدت أن آليات تسويات النزاعات غير الرسمية، بما فيها الوساطة، والتيسير، والدبلوماسية المكوكية، هي أكثر فعالية في الغالب من الآليات الرسمية في التصدي للسلوك المسيء والنزاعات وترويج ثقافة مكان العمل المحترمة والشاملة. ومن الحيوي بالنسبة لمسائل المساواة بين الجنسين، والتنوع، والشمول أن يتمعن كل الموظفين في أفكارهم وسلوكهم هم وأن يسعوا إلى التغلب على التحيزات الشخصية. كما يتطلب الأمر بذل جهود واعية لتشكيل أفرقة متنوعة والحفاظ عليها. ويعتبر منح النساء والرجال والناس من كل الخلفيات والأقاليم فرصاً متساوية خطوة هامة على طريق التنوع في مكان العمل.

97- وقالت مديرة شعبة الموارد البشرية إن الإدارة رحبت بالتقرير ووافقت على توصياته برمتها تقريباً. ويجري العمل بالفعل على معالجة بعض الفجوات التي حددها مكتب أمين المظالم، سواء في سياق خطة العمل الشاملة كجزء من العمل الجاري لمكاتب البرنامج وشعبه. ورغم التأخير وإعادة ترتيب الأولويات بفعل أزمة كوفيد-19 فقد تحقق تقدم مهم، ولا سيما في تأكيد القيم وتقوية الإجراءات التأديبية.

98- وأحاطت الإدارة علماً بالزيادة المُبلغ عنها في عدد الزيارات إلى مكتب أمين المظالم فيما يتصل بالمزاعم بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. كما أن مكاتب البرنامج الأخرى التي تتعامل مع هذه القضايا شهدت زيادات حادة في الإبلاغ، وهو ما ينبغي النظر إليه على أنه دليل على نجاح الجهود الجارية لترويج ثقافة مكان العمل الآمن والمتناغم. كما أن الزيادة هي شهادة بنجاح مكتب أمين المظالم في اكتساب ثقة الموظفين وتشجيعهم على الإعراب عما يعتمل في نفوسهم.

- 99- وأثنى الأعضاء على عمل مكتب أمين المظالم ودعوا الإدارة إلى تزويده بالموارد البشرية والمالية بما ينسجم مع أعبائه المتصاعدة. وعبر الأعضاء عن قلقهم من زيادة عدد المزاعم بشأن حوادث المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز ولكنهم أعربوا عن الأمل في أن يكون ذلك ناجماً عن نجاح جهود الحد من هذه الحوادث لا إلى تصاعد معدلات وقوعها. وقال الأعضاء إن على البرنامج أن يرحب بأن هناك عدداً متزايداً من المشرفين الذين يلجأون إلى مكتب أمين المظالم طلباً لمساعدته في تسوية النزاعات.
- 100- وقال الأعضاء إن كل توصيات التقرير مناسبة ولها ما يبررها، ولهذا فقد أبدى البعض خيبة أملهم من أن الإدارة منحت موافقتها الجزئية فحسب على بعض منها. وحث الأعضاء الإدارة على قبول كل التوصيات وتنفيذها تماماً، بما في ذلك على وجه الخصوص التوصية رقم 7 حيث أن ذلك سيبعث برسالة واضحة بأن البرنامج ملتزم بقوة بتصفية كل أشكال عدم المساواة بين الجنسين. وتأسف أحد الأعضاء لأن الإدارة لا تعترف اعتماد نهج الوساطة الإلزامية الذي نصت عليه التوصية 10، وقال إن على البرنامج أن يستعرض سبل تسوية المنازعات في المنظمات التي نجحت في اعتماد هذا النهج مثل البنك الدولي. وطلب عضو آخر إلى مديرة مكتب أمين المظالم أن تقدم المزيد من المعلومات عن السبل التي يتبعها المكتب في تسليط الضوء على العوائق الهيكلية التي تحول دون تحقيق الموظفين لقدراتهم الكامنة بأكملها وأن تناقش بعض مبادرات الوساطة الناجحة غير الرسمية التي قام بها المكتب.
- 101- وقالت مديرة شعبة الموارد البشرية إن البرنامج قام مؤخراً بتنقيح سياسته بشأن تحديد الأجور بما يكفل استبعاد أي إمكانية للتمييز على أساس العرق أو نوع الجنس؛ ولم يعد الراتب السابق للموظف يؤخذ في الاعتبار على الإطلاق، وغدت كل الرواتب تحدد حصراً على أساس مؤهلات الموظفين وخبراتهم. وستعمل الشعبة على رصد تنفيذ السياسة رسداً وثيقاً لتفادي أي تمييز يتعلق بالرواتب. ولاحظت أن ميثاق الأمم المتحدة ينص بالفعل على مبادئ الإنصاف والشمول فيما يتصل بالعمالة وأن البرنامج هو أحد برامج الأمم المتحدة، ولذلك فإن من غير المناسب اللجوء إلى كيان خارجي لتولي مراجعة وإجازة سياسات التعويض في البرنامج.
- 102- وفضلاً عن ذلك، وبسبب طبيعة بعض الاختلافات والشواغل المتعلقة بالسرية، فإن الوساطة ليست مناسبة على الدوام. كما أن الوساطة لا يمكن أن تنجح إلا إذا قبل بها طرفا النزاع. ويمكن حرض الأطراف بقوة على المشاركة فيها ولكن البرنامج لا يمكن له إنفاذ الوساطة الإلزامية بفعالية وهو ما قد يؤثر سلباً أيضاً على ديناميات مكان العمل.
- 103- وأعربت مديرة مكتب أمين المظالم عن شكرها لأعضاء المجلس لدعمهم أمر التنفيذ الكامل لكل التوصيات الواردة في التقرير السنوي. ورحبت بسياسة البرنامج الجديدة بشأن تحديد الرواتب، لكنها كررت القول بأن على الإدارة أن تنتظر أيضاً في اعتماد مسار عمل معني بالتحقق من المساواة في الأجور. وكان عام 2019 ثقيل الوطأة على مكتبها الذي واصل التعامل مع الأعباء الثقيلة بموارد بشرية ومالية محدودة. وقالت إن الاستثمار في التسوية غير الرسمية للنزاعات يعني الاستثمار في تفادي وقوع هذه النزاعات أصلاً. وفي الحقيقة فإن مكتب أمين المظالم يحتل موقعاً مثالياً ليلفت انتباه الإدارة إلى شواغل العاملين على كل الأصعدة فيما يتعلق بثقافة مكان العمل وبيئته.
- 104- ولا يدعو المكتب إلى اعتماد نهج الوساطة الإلزامية. وعوضاً عن ذلك فقد اقترح أنه حينما يفضل أحد الطرفين الوساطة ويرى مكتب أمين المظالم أن ذلك يعتبر خياراً صالحاً فإن على البرنامج أن ينظر في إلزام الطرفين بحضور جلسة وساطة أولية، وبعدها فإن عليهما تقرير ما إذا كانا راغبين في مواصلة حلها. ولقد اعتمد البنك الدولي هذا النهج بنجاح.
- 105- وفي الختام لفتت مديرة مكتب المظالم الانتباه إلى حالة نجاح فيها المكتب، عبر التدخلات، في تسوية نزاع بين موظف للبرنامج من بلد أفريقي من جهة ومدراء هذا الموظف في مقر البرنامج في روما من جهة أخرى.

106- وفي ضوء النقاش الوارد أعلاه تم الاتفاق، وفقاً لما اقترحه الرئيس، على تعديل مشروع القرار المطروح أمام المجلس للنظر في ظل جدول الأعمال بما يوضح بشكل صريح أن المجلس يساند كل التوصيات الواردة في التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2019.

2020/EB.A/7 تقرير الأداء السنوي لعام 2019

107- أشارت الإدارة إلى أن التعقيبات التي وردت من الأعضاء خلال المشاورات قد أدمجت بتقرير الأداء السنوي لعام 2019، وهو العام الأول الذي تعمل فيه كل المكاتب القطرية للبرنامج ضمن إطار خارطة الطريق المتكاملة وترفع فيه تقاريرها على أساس إطار أوحده للنتائج هو إطار النتائج المؤسسية المنقح (2017-2021). واشتمل التقرير على تحليل لأثر جائحة كوفيد-19 على عمليات البرنامج. وأبرزت صفحة شبكية تفاعلية على موقع البرنامج الإنجازات والأولويات الرئيسية في كل مجال مواضيعي.

108- وأثنى الأعضاء على إنجازات البرنامج في الاستجابة للعدد المرتفع غير المسبوق من حالات الطوارئ من المستويين 2 و3 مع الاستمرار في الوقت ذاته في توفير الخدمات اللوجستية المشتركة لشركائه الإنسانيين. وتدل الزيادة في المساهمات الواردة على ثقة المانحين بفعالية البرنامج وكفاءته.

109- ورحب الأعضاء بالمبادرات الناجحة في المجالات الشاملة مثل المساواة أمام السكان المتضررين، والحماية، والمساواة بين الجنسين، والتكيف مع تغير المناخ، وفي تعزيز الكفاءة عبر التخزين المسبق للأغذية، والتوسع في استخدام التحويلات القائمة على النقد، والابتكارات مثل استخدام المسيرات والتكنولوجيات الرقمية. وامتدح الأعضاء مساندة البرنامج لشبكات الأمان الاجتماعي، بما فيها برامج التغذية المدرسية، وإنجازاته في تقوية سلاسل الإمداد. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تعاظم أهمية هذا العمل إلى مستوى لا سابق له.

110- ولاحظ الأعضاء العدد الضخم من الموظفين الذين أنجزوا التدريب على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحثوا الإدارة على مواصلة التقدم في هذا المجال مستفيدة من أوجه التضافر وعلاقات الترابط مع الخطط الرامية إلى النهوض بثقافة مكان العمل. على أنه ما يزال هناك الكثير للقيام به من حيث ترويج المساواة بين الجنسين وتوسيع الشمول ليغطي الشباب أيضاً، كما أن الأهداف المتعلقة بالآليات الفعالية للشكاوى والتعقيبات لم تُنجز بعد.

111- وأثنى الأعضاء على انخراط البرنامج في الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ولكنهم لاحظوا أنه أنجز نسبة 20 في المائة فحسب من الالتزامات الناشئة عن أحدث نسخة من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وحض الأعضاء الإدارة على معالجة أمر الفجوة القائمة وتساءلوا عن كيفية تأثير الجائحة على تنفيذ إصلاح نظم الأمم المتحدة وعملياتها.

112- وأبرزت الفجوة المتعاطمة في التمويل والارتدادات الاقتصادية المتوقعة للجائحة أهمية توسيع وتنويع قاعدة تمويل البرنامج واجتذاب المزيد من التمويل المرن. وتشمل العناصر الأساسية في هذا الصدد التحديد الواضح للأولويات المؤسسية، والتحليل الشامل للمخاطر، والعمل المشترك مع المنظمات الأخرى. وأكد الأعضاء أهمية مساندة البلدان المتوسطة الدخل، حيث يمكن أن تخفف الاستثمارات في التنمية من حدة تأثيرات الأزمات الإنسانية المقبلة.

113- وطلب الأعضاء أن تتضمن تقارير الأداء السنوية القادمة معلومات عن مساهمات البرنامج في التدخلات على المحور الثلاثي وأن تتبع النتائج لبيان التقدم المحقق على مدى السنوات. وطلب أحد الأعضاء إعداد نسخة مختصرة من التقرير في السنوات المقبلة.

114- ورداً على الأسئلة المطروحة، قالت الإدارة إن المعايير المستخدمة في قياس النتائج هي الخطط المستندة إلى الاحتياجات. وجاءت بعض الحالات الجلية لقصور الأداء عن الإنجاز عام 2019 نتيجة نقص التمويل اللازم لتلبية كل الاحتياجات. وتستطلع

الإدارة سبلاً كفاءة من حيث التكاليف للإبلاغ عن الفئة العمرية 18-30 سنة. وقد أُطلق نظام لتميط وتحسين آليات التعقيبات المجتمعية في نهاية عام 2019.

قضايا السياسات

2020/EB.A/8 استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)

115- تقدمت الإدارة باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) التي اشتملت على إسهامات من الشركاء المتعاونين، وكليات الأمم المتحدة الأخرى، والمجلس التنفيذي للبرنامج. ومع مراعاة أثر الاتجاهات العالمية البارزة على عمليات البرنامج فقد درس الاستعراض البيانات المتوافرة من طائفة واسعة من المصادر لتقييم أولويات الخطة الاستراتيجية الراهنة للبرنامج، وتنفيذها، ونتائجها. وتضمنت توصيات الاستعراض زيادة التركيز على الشراكات الاستراتيجية، وربط نتائج الخطة الاستراتيجية بمدتها، وتوفير الحوافز للمكاتب القطرية لوضع استراتيجيات تحويلية وضمان الموارد المالية والتقنية الكافية للتنفيذ.

116- ورحب أعضاء المجلس باستعراض منتصف المدة، ولا سيما العملية الاستشارية الكامنة وراءه، وبتركيزه على الشراكات والنتائج طويلة الأجل، وبتموضع المسائل الشاملة المتصلة بالامتنال إلى المبادئ الإنسانية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية باعتبارها من المجالات البرامجية الأساسية.

117- ودعا الأعضاء إلى زيادة الاستثمارات في الأنشطة المتصلة بتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والحماية، والقضاء على التمييز، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، والتحول الأخضر. كما أشاروا إلى أن التغذية المدرسية، والمشتريات المحلية، ودعم المنتجين المحليين والحكومات المحلية في مجالات الأمن الغذائي وشبكات الأمان تدرج دورها في عداد الأولويات.

118- وقال أحد الأعضاء إنه ينبغي أن تظل الاستجابة للطوارئ وعمليات إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش تحظى بالنصيب الأعظم من عمل البرنامج، وحذر من أن البرنامج قد يضعف إذا ما انخرط في العمل الإنمائي حينما يكون التمويل غير كاف حتى لعمليات الاستجابة للطوارئ التي يقوم بها. على أن كثيرين آخرين قالوا إن من المتعذر تحقيق التنمية المستدامة دون اعتماد نهج جماعي إزاء الأنشطة الإنسانية والإنمائية؛ وأوصى أحد الأعضاء بأن ينظر البرنامج في الصلات مع أهداف التنمية المستدامة 12-15 بشأن أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولة للإسهام في الحلول المستدامة. وحث العديدين البرنامج على التركيز على النتائج طويلة الأجل وعلى بناء القدرة على الصمود لدى الاقتصادات ونظم الإمدادات الغذائية المحلية. وقال أحد الأعضاء إن الأمر يتطلب أدوات فعالة لترتيب أولويات الموارد في ظل حالات معقدة، وحض البرنامج على المساهمة في تقدير للاحتياجات يركز على الناس ويغطي قطاعات متعددة وعلى أن يتمعن في التوصيات التي طرحها التقييم الأخير عن تمويل أعمال البرنامج.

119- وبشأن تقدير الأداء حث عدد من الأعضاء البرنامج على استعراض إطار النتائج المؤسسية بغية تحسين الربط بين المساهمات والنتائج وقدرة البرنامج على قياس التقدم؛ وأعرب أحد الأعضاء عن خيبة أمله بسبب تعذر إجراء تقدير منظم للأداء يتناول كل الحصائل، والأهداف، والنتائج.

120- وتساءل عدد من الأعضاء عن السبيل الذي يزعم البرنامج اتباعه لتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية، واستثمارات القطاع الخاص، والتمويل المرن. ودعا أحد الأعضاء البرنامج إلى الاضطلاع بدور نشط في جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة وعلى بناء أوجه التضافر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما يضمن إرساء التعاون القطري في ظل قيادة المنسقين المقيمين.

- 121- وقال عضو في المجلس إن أولويات الخطة الاستراتيجية المقبلة ينبغي أن تتضمن إدخال نظرية متينة للتغيير، واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة لقياس التقدم، والتركيز على الإبلاغ الواضح، والمساءلة، والنتائج. واقترح عضو آخر أن يعقد البرنامج مشاوره غير رسمية بشأن نظرية التغيير المزمع استخدامها في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وذكر أحد الأعضاء أن دور البرنامج في جهود الاستعداد والاستجابة للتحديات العالمية الأساسية مثل كوفيد-19 ينبغي أن يُدرج في الخطة. واقترح عدة أعضاء إجراء تقدير خارجي للخطة الاستراتيجية الحالية لتتوير صياغة الخطة المقبلة.
- 122- وحض عضو في المجلس البرنامج على بذل جهد أعظم لتحقيق التكافؤ الجنساني في القوى العاملة لديه وللدعوة للمبادئ الإنسانية.
- 123- ولاحظ عدة أعضاء أن بعض نتائج استعراض منتصف المدة، ولا سيما المتعلقة منها بالتمويل، والمسائل الشاملة، والشراكات الاستراتيجية، وإطار النتائج المؤسسية، والخطط الاستراتيجية القطرية التحويلية، يمكن أن تُنفذ قبل بدء الخطة الاستراتيجية المقبلة. وقال أحد الأعضاء إن هناك حاجة إلى تقوية المتسلسلة البرامجية بين المجالات الثلاثة للاستجابة للأزمات، وبناء القدرة على الصمود، والأسباب الجذرية في الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 124- وطلب أعضاء المجلس المزيد من المعلومات عن مذكرة التفاهم الجديدة المحتملة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وإدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية في الخطة الاستراتيجية الجديدة، وسبل الاستفادة من تعقيبات الشركاء المجموعة خلال عملية استعراض منتصف المدة في إرشاد جهود تصميم البرامج. وطلب أحد الأعضاء تحديد إطار زمني لصياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة.
- 125- قالت الإدارة إنها توافق على أن الأمر يقتضي إحراز تقدم خلال فترة الخطة الاستراتيجية الراهنة، ولا سيما فيما يتصل بالشراكات والتمويل وتنفيذ بعض المسائل الشاملة. وأشارت إلى أن الحاجة واضحة للتحويل بعيداً عن التمويل من خارج الميزانية للمسائل المذكورة وأنه ينبغي العناية بذلك كجزء من الاستعدادات لخطة الإدارة القادمة؛ على أنه ليس هناك من نمو منتظر في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2021 باستثناء ما يتعلق بحالات الطوارئ، والبرامج، والإشراف. وسيكون من العسير تغطية المسائل الشاملة من ميزانية دعم البرامج والإدارة على الفور. وستؤدي عملية الميزنة الاستراتيجية المنطلقة من القاعدة إلى إحداث أهم تغيير في هذا المجال.
- 126- وأكدت الإدارة أن البرنامج ملتزم بتنفيذ خارطة طريقه المعتمدة لإدماج منظور الإعاقة والحد من البصمة البيئية لبرامجه. كما أنه يمضي قدماً على طريق إرساء علاقات ذات طابع استراتيجي أشد مع شركائه كما هو الحال مع اليونيسف التي طوّرت معها خطة استراتيجية جديدة لخفض معدلات انتشار الهزال اعتماداً على التغذية المدرسية؛ كما يجري العمل على استحداث مبادرات مشتركة مع اليونيسف بشأن الصمود والحماية الاجتماعية، ولو أنه ليس هناك من خطط حالياً لتعديل مذكرة التفاهم بين الكيانين. وستناقش الشراكات الرئيسية الأخرى، مثل الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بصورة مستفيضة في إطار البند المتعلق بالشراكات وتمويل التقييم.
- 127- كما أن البرنامج ملتزم بالانخراط في عملية تشاورية لإعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة، وهي عملية ستبدأ في شهر سبتمبر/أيلول. وستشكل نتائج استعراض منتصف المدة وتوصياته نقطة الانطلاق للخطة الجديدة التي ستنعنى بالمسائل المطروحة وستسعى لضمان تموضع البرنامج الجيد كشريك للتعبيل بوتيرة التقدم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستستدعي تحضيرات الخطة الجديدة إجراء مناقشات مع المجلس حول مهمة البرنامج المتعددة الأبعاد ونظرية التغيير.
- 128- وسيُعاد النظر في إطار النتائج المؤسسية للنهوض بسبل الإبلاغ عن النتائج والأداء. وخلص استعراض منتصف المدة لهذا الإطار إلى أن الأمر يقتضي إدخال تحسينات في مجالات مثل النظم الغذائية، والحماية، والإعاقات، والمحور الثلاثي، وتعزيز

القدرات. وعلى المدى القصير فإن الإطار سيُيسَّط؛ أما على المدى الطويل فإن بالمستطاع استخدام مسارات النتائج المؤسسية أو نظريات التغيير لتدعيم كل نتيجة استراتيجية توخياً لمساعدة جهود اتخاذ القرارات وإدارة الأداء.

129- وستطلب الإدارة إلى مكتب التقييم النظر في إمكانية إضافة إجراء تقدير خارجي للخطة الاستراتيجية إلى خطة عمله.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

بيان القائمة دال بشأن مسائل الرقابة

130- تحدثت عضوة في المجلس بالنيابة عن القائمة دال وأدلت ببيان عن مسائل الرقابة عموماً. ولاحظت الهواجس التي أعرب عنها مكتب المفتش العام ولجنة مراجعة الحسابات بشأن المخاطر وأوجه الضعف الراهنة وحضت البرنامج على معالجة المسائل المتكررة والعالية المخاطر قبل أن تؤثر على فعاليته. وتشمل المواضيع المستمرة والشاملة التي تثير أعظم القلق ثقافة مكان العمل؛ وتخطيط القوى العاملة؛ ونظم سلامة الأغذية وجودتها؛ وإدارة المستفيدين، بما في ذلك توفير تحديث في المستقبل القريب عن مسألة التسجيل وغيرها من مسائل النظم المؤتمتة؛ وعمليات الرصد والاستعراض؛ والرقابة على الشركاء المنفذين الحكوميين من خلال نظام رصد داخلي مزعم إنشائه؛ ومنع وقوع التدليس.

2020/EB.A/9 التقرير السنوي للمفتش العام، ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه

131- أفادت المفتشة العامة أنه لم يتم تحديد أي نقاط ضعف مادية في عمليات الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو الرقابة على امتداد البرنامج التي من شأنها أن تخل بالإنجاز العام لأهدافه الاستراتيجية والتشغيلية.

132- ولاحظ فريقها أن أكثر من 37 في المائة من إنفاق البرنامج قد خضع لمراجعة الحسابات عام 2019 وأنه تم إصدار تصنيف واحد على أنه "غير مرضٍ"؛ ومع أن عدد المراجعات التي أسفر عن تصنيفات "غير مرضية" للمراجعة قد انخفض منذ عام 2018 فإن هناك ارتفاعاً في عدد التصنيفات "المرضية جزئياً وبحاجة إلى بعض التحسينات الرئيسية". وتشمل أسباب الحاصل الرديئة للمراجعة المشاكل المرتبطة بترتيب أولويات خطط العمل لتنفيذ توصيات المراجعة، والافتقار إلى التوجيه من المقر الرئيسي، وعملية اتخاذ القرارات اللامركزية التي تؤدي إلى تصميم غير متناسق لاتخاذ القرارات اللامركزية في بعض المجالات، والتكليف الذاتي المفرط لمواصفات النظم والعمليات على المستوى الميداني.

133- وزاد عدد الشكاوى بنسبة تفوق 77 في المائة بين عامي 2018 و2019، بحيث وصل عدد التحقيقات خلال السنة إلى 174 تحقيقاً. وتتعلق نسبة تقرب من 50 في المائة من التحقيقات المنجزة أو التي تشارف الإنجاز بتقارير عن التدليس أو الفساد، و27 في المائة بأشكال أخرى من سوء سلوك الموظفين، بما في ذلك المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز.

134- وقدم رئيس الديوان مذكرة المدير التنفيذي بشأن تقرير المفتش العام الذي أبرز رأي المراجعة الإيجابي الصادر بشأن عام 2019. وواصل المدير التنفيذي التأكيد على أهمية إقبال توصيات المراجعة في الموعد المناسب، ولاحظ أن الأداة الجديدة التي استحدثها مكتب المفتش العام تيسر تتبع التوصيات المعلقة. كما تم إدخال آلية جديدة لضمان قيام الإدارة بتحديد مواعيد نهائية واقعية لتنفيذ توصيات المراجعة.

135- وأفاد رئيس الديوان أنه تم إقبال 10 توصيات من أصل 21 توصية صادرة نتيجة مراجعة "إعطاء القدوة في أعلى الهرم" وأن من المنتظر إقبال خمس أخرى في غضون الشهرين المقبلين؛ ويجري العمل على المسائل المتبقية بدعم من مكتب الأخلاقيات والمستشارة الأولى المعنية بثقافة مكان العمل.

- 136- ورحب الأعضاء برأي المراجعة وأثنوا على البرنامج لزيادته ميزانية مكتب المفتش العام، غير أن العديد منهم أعربوا عن قلقهم من العدد المتصاعد للمراجعات التي تدعو إلى إدخال تحسينات كبرى وعدم نجاح البرنامج في معالجة المسائل المستمرة في مجالات مثل إدارة المنظمات غير الحكومية، وتخطيط القوى العاملة، وإدارة الأداء.
- 137- وأيد أحد الأعضاء ملاحظات لجنة مراجعة الحسابات القائلة بأن على الإدارة الدفع بالتحسين المتواصل في كل خطوط الدفاع الثلاثة، وبالتالي تعزيز قدرتها على منع وقوع المشاكل عوضاً عن الاستجابة لها. وحث عدد من الأعضاء البرنامج على تعديل آليات رقابته وإشرافه للحد من مخاطر التدليس والفساد، ولا سيما بالنظر إلى ما يواجهه من نقص في التمويل وما يتعرض له من إجهاد إضافي بفعل جائحة كوفيد-19.
- 138- وأعرب بعض الأعضاء عن خيبة أملهم بسبب تراكم التوصيات التي فات أجل استحقاقها، وحثوا من أن الإحجام عن العمل سيرعرض البرنامج لصعوبات في الميدان، ويضر بمصداقيته، ويقوض ما يحقق من نتائج في نهاية المطاف. وأثنى آخرون على نجاح البرنامج في تنفيذ العديد من التوصيات رغم تحديات جائحة كوفيد-19، ولاحظوا أن عدد التوصيات ذات الأولوية العالية مرتفع جداً.
- 139- وأعلمت المفتشة العامة المجلس أن مكتب المراجعة الداخلية يعمل على مشروع لتقديم الضمانات في الوقت الحقيقي فيما يتعلق بضوابط جائحة كوفيد-19، وأن المكتب سيقوم بموجب ذلك بتنبيه الإدارة عبر مذكرة فور تحديد أية مسألة. وسيتم تلخيص كل هذه المذكرات وعرضها على المجلس في تقرير مكتب المفتش العام في نهاية العام.
- 140- وأقرت الإدارة بالحاجة إلى تحسين معدل تنفيذ توصيات المراجعة، ولا سيما فيما يتصل بالمجالات ذات المخاطر العالية لوقوع الخسائر. وفي عام 2019 بلغ عدد التوصيات التي أفلحها البرنامج ضعفي ما كان عليه الحال عام 2018؛ غير أن عام 2019 شهد إصدار ضعفي العدد من توصيات المخاطر العالية بالمقارنة مع عام 2018، مما أدى إلى زيادة صافية في عدد التوصيات التي تنتظر التنفيذ. وكررت الإدارة التزامها بالعمل على توصيات المراجعة، وسلطت الضوء على عدد من التغييرات في الإجراءات، بما في ذلك تأكيد التدابير التي اعتمدها لجنة الرقابة والسياسات، وخصوصاً التوصيات ذات الأثر الواسع جداً، واشترط توقيع مديري المكاتب الإقليمية والشعب على مجموعة الخطوط الزمنية لتنفيذ التوصيات في الميدان.
- 141- ويتحقق التقدم في مجال تعزيز تخطيط القوى العاملة، ولا سيما من خلال نظام إدارة الأداء (PACE). وأوضحت الإدارة أن هذا الأداء هو من بين العديد من مصادر المعلومات التي ينظر فيها المدراء، وأنها واثقة من أن الأداء الرديء لا يلقى المسامحة في البرنامج.

2020/EB.A/10 استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2019

- 142- قالت الإدارة إن استعراض المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة يستند إلى تعقيبات الإدارة الواردة من مختلف أنحاء البرنامج، إلى جانب نتائج لجنة المراجعة، وتقارير الرقابة، وسجلات المخاطر المؤسسية.
- 143- ورحب أعضاء المجلس بالإجراءات المتخذة لمجابهة المخاطر، وقالوا إن جودة الأغذية ومعاييرها تتسم بأهمية خاصة بسبب تأثيراتها المحتملة على مستفيدي البرنامج الضعفاء. وطلب الأعضاء المزيد من المعلومات عن الإشراف على البرامج المنفذة مع الحكومات المضيفة والمنظمات الشريكة غير الحكومية، وإجراءات مكافحة الجريمة السيبرانية، وخطط ضمان توافر عاملين مؤهلين للنشر السريع في عمليات الطوارئ.
- 144- وأقر الأعضاء بأن البيئة التشغيلية اللامركزية تتطلب قدرًا من المرونة في تقبل المخاطر، إلا أنهم حثوا الإدارة على تزويد المكاتب القطرية بإرشادات واضحة عن سياسة إدارة المخاطر وضوابطها ومنح الأولوية لتنفيذ التوصيات المعقّلة الصادرة عن

مكتب المفتش العام. وطلب هؤلاء إلى الإدارة إبقاء المجلس على علم بالتقدم في معالجة هذه المسائل وأكدوا أهمية إعلام المانحين بسرعة وبشفافية عن كل مزاعم التدليس ومخاطر تحويل وجهه المعونة.

145- وقالت الإدارة إن لدى البرنامج فريقاً مستقلاً لسلامة الأغذية وجودتها وإجراءً جديداً لإدارة حوادث سلامة وجودة الأغذية؛ كما تم إعداد كتيب عن سلامة الأغذية وجودتها. وصدر مؤخراً دليل عن تقدير حوادث التدليس ومنع وقوعها، وبفضل التدريب على الكشف عن التدليس والتخفيف من وطأته، الذي شمل أيضاً المديرين القطريين، فقد كانت هناك زيادة بنسبة 80 في المائة في الإبلاغ عن الحالات المحتملة للتدليس بالمقارنة مع عام 2019. ولمكافحة الجريمة السيبرانية يجري العمل على تعيين موظف مسؤول عن حماية البيانات. ويُطوّر إطار للانخراط مع الحكومات المضيفة، وسيكون بمقدور البرنامج تقديم المزيد من المعلومات المفصلة بشأنه في موعد لاحق من العام. وتواجه جهود تعزيز قدرات الشركاء من المنظمات غير الحكومية المصاعب لأن البرنامج قادر فحسب على إبرام عقود قصيرة الأجل مع شركائه. وسيساعد التوسع في التمويل المتعدد السنوات على تذليل هذه التحديات.

146- وأضاف نائب المدير التنفيذي أنه يجري إرساء مجموعة مواهب دولية مستقبلية للموظفين وطريقة منتظمة لتناوبهم دولياً بغية توفير دعم كاف للاستجابات لحالات الطوارئ مثل تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وأن تمويلاً من حساب الاستجابة العاجلة يُستخدم في ذلك.

2020/EB.A/11 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

147- أجمل رئيس لجنة مراجعة الحسابات النقاط الرئيسية لتقرير اللجنة السنوي ومشورتها المقدمة إلى الإدارة بشأن تحسين بيئة مكافحة المخاطر؛ وتنفيذ توصيات المراجعة المعقّقة؛ وإذكاء الوعي بإدارة المخاطر المؤسسية وتقويتها، ولا سيما فيما يتصل بالمخاطر المرتبطة بسلامة الأغذية، وإدارة المنظمات غير الحكومية، وإدارة المستفيدين وتخطيط القوى العاملة؛ والحفاظ على التركيز على تحسين ثقافة مكان العمل.

148- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير وأعربوا عن تقديم الدعم القِيم الذي توفره اللجنة للمجلس ودورها في رعاية الشفافية والمساءلة في مختلف أنحاء البرنامج. وسلط الأعضاء الضوء على العديد من الآراء المطروحة في التقرير، وكرروا دعواتهم للتسريع بالعمل على تنفيذ توصيات المراجعة المعقّقة وطلبوا تزويدهم بمعلومات إضافية عن الإجراءات المتخذة لمعالجة المسائل المتكررة، وخاصة الوقاية من التدليس؛ وضمان سلامة الأغذية وجودتها، وهي مسألة أساسية لصحة وسلامة المستفيدين من البرنامج؛ وتدعيم إدارة المواهب وتخطيط القوى العاملة التي ينتظرون، كما للجنة، أن تُدرج في استراتيجية شؤون العاملين المقبلة في البرنامج. وقالوا إنهم يتطلعون إلى تلقي المزيد من التفاصيل عن عملية ترتيب الأولويات بشأن توصيات المراجعة المستحقة ذات المخاطر العالية التي أعلنت عنها الإدارة في الدورة الحالية والدورات السابقة للمجلس.

149- وبما أن البرنامج منظمة تدير مليارات الدولارات فإنه بحاجة إلى نظم متينة لإدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية. وردد الأعضاء صدى دعوة اللجنة إلى قيام الإدارة بتوضيح مدى تقبل البرنامج للمخاطر وتحسين الاتصالات مع المكاتب الإقليمية والقطرية بغية تضمين إدارة المخاطر في كل أنحاء البرنامج. كما حثوا على بذل جهود معززة لبيان قيمة عمل البرنامج في التنمية وإحلال السلام مشيرين إلى أن التقييمات يمكن أن توفر أدلة مفيدة في هذا الصدد.

150- وأقر الأعضاء بأن جائحة كوفيد-19 قد خلقت تحديات إضافية لإدارة المخاطر، وقالوا إن من الضروري الحفاظ على مستوى مناسب من الرقابة الداخلية. ولاحظ الأعضاء أن الأزمة قد أسفرت عن تغييرات في مرتسم مخاطر البرنامج وعن تكييف بعض إجراءات الرقابة مع الظروف الجديدة، وحثوا الإدارة على مواصلة الانخراط مع المجلس بشأن تقدير مدى تقبل المخاطر وإطلاع اللجنة على كل الإجراءات الاستثنائية المعتمدة لمجابهة الأزمة.

151- وقال رئيس اللجنة إن لجنته نصحت البرنامج بأن يقيس بدقة أي تساهل في الضوابط، وأن يرصد العواقب غير المقصودة، وأن يتخذ التدابير الضرورية للتخفيف من هذه العواقب. وفي حين أقرت اللجنة بأن تنفيذ بعض توصيات المراجعة يمكن أن يتطلب وقتاً طويلاً، فقد نصحت بتنفيذ هذه التوصيات طبقاً لما هو متفق عليه وأن تكون الأطر الزمنية المعتمدة واقعية، ولا سيما بالنسبة للبنود العالية المخاطر. وبرأي اللجنة فإن تحقيق تقدم في ميدان إدارة المخاطر يتطلب من الإدارة ألا تتعامل مع إدارة المخاطر كما لو كانت العملية ذات طابع كمي طاع لأن للمخاطر جانبها النوعي أيضاً الذي يتعين مراعاته.

2020/EB.A/12 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2019

152- قالت الإدارة لدى إفادتها عن الأداء المالي للبرنامج إن الإيرادات زادت بنسبة 12 في المائة عام 2019 بحيث بلغت مستوى قياسياً قدره 8.272 مليار دولار أمريكي، في حين أن النفقات ارتفعت بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 7.613 مليار دولار، مما حقق فائضاً قدره 658 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض بنسبة 10 في المائة عما كان عليه الحال عام 2018. ويظل السبب الرئيسي الكامن وراء الفائض هو الفارق الزمني بين تسجيل الإيرادات وتسجيل النفقات في البرنامج. وشكلت المساهمات المصدر الرئيسي للإيرادات، بينما بلغت قيمة الإيرادات الأخرى 301 مليون دولار أمريكي، مقابل توفير السلع والخدمات أساساً. وزادت نفقات التحويلات القائمة على النقد بنسبة 21 في المائة، في حين ارتفعت نفقات الأغذية الموزعة بنسبة 10 في المائة. وجاء ارتفاع تكاليف التوزيع والخدمات التعاقدية بفعل الزيادات في عمليات توزيع الأغذية أساساً. وأدت زيادات أعداد الموظفين إلى ارتفاع تكاليف الموظفين بمقدار 13 في المائة بحيث بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي.

153- وبالانتقال إلى الوضع المالي للبرنامج أبلغت الإدارة عن زيادة بنسبة 15 في المائة في مجموع الأصول ليصل إلى 9.435 مليار دولار وارتفاع بنسبة 24 في المائة في مجموع الخصوم ليلعب 3.565 مليار دولار، وهكذا فإن قيمة الأصول الصافية وصلت إلى 5.87 مليار دولار أمريكي. وتمثل أرصدة الصناديق التشغيلية ستة أشهر من النشاط التشغيلي، أي أنها ظلت على حالها عموماً بالمقارنة بما كانت عليه عام 2018. واشتملت زيادة مجموع الخصوم على ارتفاع كبير في خصوم استحقاقات الموظفين وهو ما يرجع أساساً إلى استخدام سعر حسم أدنى نتيجة هبوط أسعار الفائدة السوقية عند حساب القيمة الصافية الحالية. وتم تخصيص أصول إضافية لتغطية الخصوم وتصل نسبة خصوم استحقاقات الموظفين المغطاة حالياً إلى 75 في المائة بالمقارنة مع 80 في المائة عام 2018. وتراقب الإدارة بصورة وثيقة الأسواق المالية لتتنبأ تأثيرها على حوافز البرنامج الاستثمارية؛ وفي منتصف يونيو/حزيران كان عائد الاستثمار من صندوق استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل مستقرًا (عند نسبة الصفر) بينما وصل عائد حافطة السيولة القصيرة الأجل إلى 1.4 في المائة.

154- وعند مقارنة المبالغ المحددة في الميزانية بالمبالغ الفعلية لاحظت الإدارة أن الميزانية النهائية البالغة 12 مليار دولار أمريكي لعام 2019 كانت أعلى بنسبة 25 في المائة من الميزانية الأصلية القائمة على الاحتياجات. ووصلت نسبة الاستخدام إلى 64 في المائة مقابل الميزانية النهائية و87 في المائة مقابل خطة التنفيذ أي خطة العمل المحددة الأولويات في 1 يناير/كانون الثاني 2019.

155- وأعلن مراجع الحسابات الخارجي، عند تقديمه لتقرير مراجعة الحسابات السنوية للبرنامج، أن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج قد أسفرت عن رأي غير مشفوع بتحفظات بأن هذه الكشوف تعطي صورة نزيهة عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، ونتائج عملياته خلال تلك السنة. ولفت الانتباه إلى الفائض المتوافر لدى البرنامج وقدره 658 مليون دولار أمريكي الذي تم التعامل معه في بيان المدير التنفيذي وفقاً لتوصية عام 2018 بشأن الإبلاغ المالي. ومن المهم إعلام المانحين أن الفائض يرجع أساساً إلى عوامل محاسبية تقنية، بما في ذلك الفاصل الزمني بين جمع الأموال وصرفها وإلى أن نسبة ضخمة من المساهمات قد وردت في نهاية العام؛ ولا يشير هذا الفائض إلى أن البرنامج عجز عن إنفاق ما تلقاه من مساهمات. وبالمثل فإن خصوم استحقاقات الموظفين ذات طابع تقني في المقام الأول، وهي ناشئة عن تغيير الافتراضات المستخدمة فيما يتعلق بسعر الحسم الذي مثل تحسناً ملموساً في جودة تقديرات الخصوم في الأجل الطويل. وأخيراً أثنى المراجع

الخارجي على الإدارة لما أدخلته من تحسينات على الأمن السيبراني وعلى تنفيذ نظام "سكوب" لرصد المستفيدين من التحويلات القائمة على النقد، ولاحظ أن هذا الرصد يعد مسألة حساسة في بعض البلدان.

156- وأعرب أعضاء المجلس عن رضاهم عن الوضع المالي المتين للبرنامج ولكنهم قالوا إن النمو القوي للإيرادات يستدعي مواصلة وتوسيع الرقابة، ولا سيما بالنظر إلى الطابع اللامركزي الشديد لعمليات البرنامج. ورحبوا بجهود المدير التنفيذي والإدارة الهادفة إلى تنفيذ توصيات المراجع الخارجي وما أحرز من تقدم في تنفيذ نظام "سكوب" ومجابهة المخاطر السيبرانية، وحثوا على مواصلة الجهود لمعالجة مسائل الرقابة وإدارة المخاطر المحددة في تقرير المراجعة ومواصلة توسيع نطاق تغطية نظام "سكوب". وعبر الأعضاء عن موافقتهم على الاستخدام المتزايد للتحويلات القائمة على النقد وما صاحب ذلك من منح الأولوية للكشف المبكر عن المخاطر ضمن البرنامج ولكنهم قالوا إن هناك حاجة متواصلة لإعطاء الأولوية لسياسة مكافحة الجريمة السيبرانية. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من تأثير جائحة كوفيد-19 على تمويل البرنامج وعملياته، وحضوا على زيادة المشتريات المحلية والاهتمام الوثيق بأسواق الأسهم.

157- وأكدت الإدارة للمجلس أنه في سياق جائحة كوفيد-19 فإن البرنامج يعطي الأولوية لمشتريات الأغذية المحلية التي زادت بالفعل بنسبة 22 في المائة خلال عام 2019، وأنه يرصد رسداً وثيقاً للتقلبات في الأسواق المالية. وفي حين واصل البرنامج التوسع في استخدام التحويلات القائمة على النقد والسعي لتغطية كاملة بنظام "سكوب" فإن التركيز الراهن ينصب على الرقابة المالية عن بُعد التي تم إرساء إجراءات خاصة بها. وتشير التوقعات لعام 2020 إلى حدوث عجز بنحو 400 مليون دولار أمريكي، مع زيادة في عمليات توزيع الأغذية بنسبة 20 في المائة مع بقاء التحويلات القائمة على النقد على حالها بالنظر إلى انتهاء عملية ضخمة مع المفوضية الأوروبية في أبريل/نيسان. وفيما وراء عام 2020 ستنعى الإدارة بأمر القيام على أموال البرنامج بصورة حصيفة قدر المستطاع أملة في الوقت ذاته بأن يواصل المانحون سخاءهم، لأن التخفيضات في المساهمات قد تركت الأثر الأعظم على المستفيدين.

2020/EB.A/13 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات، ورد إدارة البرنامج على توصياته

158- عرض المراجع الخارجي التقرير المتعلق بمراجعة أداء حافظة عقارات البرنامج الذي درس مسألة عقارات البرنامج من حيث الجرد، والاستراتيجية، والإدارة المالية، ومشروع توسيع المقر، وجهود البرنامج للالتزام بالرقم المستهدف لمنظومة الأمم المتحدة القاضي بتقاسم 50 في المائة من المباني بحلول عام 2021. وأسفرت المراجعة عن طرح 15 توصية.

159- ورحبت الإدارة بالتوصيات قائلة إن تنفيذها سيعزز من إدارة العقارات في البرنامج. وقد بدأ بالفعل هذا التنفيذ، وجرت الإشارة إلى أن تكيف المقر لاستيعاب العدد المتزايد من الموظفين سيأخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة خلال جائحة كوفيد-19، التي اندلعت بعد استكمال تقرير المراجعة.

160- وأعرب الأعضاء عن رضاهم عن موافقة الإدارة الكاملة على 14 توصية من أصل التوصيات الخمس عشرة وعلى تفسيرها لاكتفائها بالموافقة الجزئية على التوصية المتبقية. وتستحق مراجعة الأداء الترحيب بشكل خاص نظراً إلى آثارها المالية وأهميتها بالنسبة للرقم المستهدف لتقاسم المباني وقدره 50 في المائة. وأقر الأعضاء بأن هذا الرقم طموح، ولا سيما لمنظمة لامركزية مثل البرنامج، ورحبوا بدعم البرنامج الاستباقي لمبدأ تقاسم المباني وإرساء المعايير للاستثناءات في تطبيقه. وحُضت الإدارة على التنسيق مع شركاء البرنامج في منظومة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات مقر البرنامج وعلى ضمان مراعاة الاعتبارات التنظيمية العملية عند النظر في تقاسم المباني على المستوى القطري. كما عبر الأعضاء عن تأييدهم للانخراط المتزايد للمقر في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالعقارات في الميدان ولكنهم طرخوا هواجس بشأن التأثير المحتمل على مبدأ اللامركزية. وفيما يتصل بالإدارة المالية للمباني قال الأعضاء إنهم مسرورون من أنه سيكون هناك تقدير للجدوى فيما يتصل بإدماج التكاليف الجارية للمباني مع تكاليف الإيجار ودعوا البرنامج إلى توفير المعلومات عن الاستراتيجية الكلية للتعامل مع هذه التكاليف مع العمل في الوقت ذاته على النهوض بإجراءات الإدارة والقدرة على تتبعها.

161- واقترح المراجع الخارجي تحديث الملاحظات الواردة في تقرير المراجعة بحيث تعكس تجربة جائحة كوفيد-19. وفيما يتصل بالإدارة المالية للمباني لاحظ بارتياح أن الإدارة تزمع تقدير جدوى التنفيذ الكامل لتوصية المراجعة الهادفة إلى تحسين جودة معلومات المالية والإدارة المتعلقة بالعقارات. ومن حيث اتخاذ القرارات الاستراتيجية قال إن نهج اللامركزية أساسي لإدارة العمليات الجارية ولكنه غير مبرر بذات القدر فيما يتصل بقرارات العقارات لأنها تستتبع التزامات في الأجل المتوسط إلى الطويل. فضلاً عن ذلك فإن المراجعة قد أظهرت أن المكاتب القطرية لا تُطبق على الدوام المعايير المناسبة لقرارات الاستئجار أو الشراء وأنها لا تشاور المقر في كل الحالات بشأن القرارات الهامة.

162- وأشارت الإدارة إلى التغيير الواسع الذي تدعو الحاجة إلى إجرائه في إدارة المباني نتيجة جائحة كوفيد-19 سواء في المقر أو في المرافق العالمية. ووافقت على أن من المحبذ عموماً اتخاذ القرارات العقارية على المستوى المحلي لأن المديرين القطريين يمتلكون الفهم الأفضل للظروف المحلية؛ غير أنه بالنظر إلى التبعات الطويلة الأجل للقرارات الاستراتيجية بشأن العقارات، فإن هذه القرارات تتطلب أيضاً مشاركة المكاتب الإقليمية أو المقر، وهو ما تنص عليه في الواقع التوجيهات الراهنة. وحول مسألة المباني المشتركة فإن الإدارة توافق تماماً على عدم السماح بضياع أية فرصة لتقاسم المباني وهي ملتزمة بشكل كامل بالعمل مع المكاتب القطرية في هذا الصدد. وعلى الصعيد العملي، فإن الخطة هي إدراج التوجيهات المناسبة في دليل الخدمات الإدارية المعني في البرنامج. كما أكدت الإدارة أهمية المسائل البيئية التي أثارها المراجع الخارجي ودكرت أنه تم تخصيص موارد إضافية لدعم نشر نظام للإدارة البيئية عام 2020، وهو ما سيسمح بتكوين قدرات إضافية على المستوى الإقليمي.

2020/EB.A/14 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي، ورد إدارة البرنامج على توصياته

163- عرض المراجع الخارجي نتائج مراجعة أداء خدمات النقل الجوي فيما يتعلق بحوكمة الخدمات الجوية؛ وأطر الميزانية والشؤون المالية، بما في ذلك خفض المحتمل في رسم استرداد تكاليف الإدارة البالغ 4.5 في المائة وزيادة الأموال المخصصة لخدمات النقل الجوي من رسم تكاليف الدعم غير المباشرة وقدره 6.5 في المائة؛ وإدارة المخاطر؛ والاستراتيجية التشغيلية؛ والأثر البيئي.

164- وأثنت الإدارة على عمق الأعمال التي أنجزها المراجع الخارجي، والتي تتمتع بقيمة عالية للبرنامج باعتباره القِيم على دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وقد قُبلت جميع التوصيات الست عشرة المنبثقة عن المراجعة بصورة كاملة أو جزئية.

165- وشدد أعضاء المجلس على أهمية خدمات النقل الجوي للبرنامج، وهي أهمية تتجلى أكثر فأكثر في ظل أزمة كوفيد-19. وأحاطوا علماً بتقرير المراجع الخارجي وحثوا الإدارة على تنفيذ التوصيات في أوانها. وقال الأعضاء إنهم ينظرون إلى وضع وثيقة سياسات لعمليات النقل الجوي على أنه مهم بشكل خاص؛ فهذه الوثيقة التي يمكن أن تُعنى بأمر عدة توصيات ينبغي أن تهدف إلى ضمان استمرار خدمات النقل الجوي للبرنامج في تلبية احتياجات مستخدمي العمل الإنساني مع البقاء في الوقت ذاته معقولة التكاليف بالنسبة للمستخدمين وللمانحين على حد سواء.

166- وجرى الإعراب عن القلق بشأن شفافية التقارير المرفوعة إلى المانحين، وأشار إلى أن المستوى الراهن للتفاصيل والشفافية عن التكاليف، والأداء، والأثر البيئي، وطرائق تمويل العمليات يعتبر غير كاف؛ غير أنه لوحظ بتقدير أن البرنامج قد وافق على إعادة هيكلة التقرير السنوي لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية بما يعالج ذلك. كما أن البيئة هي أيضاً مبعث قلق خاص، ويُنتظر من البرنامج أن يعزز إدماج المسائل البيئية في استراتيجية خدمات النقل الجوي لديه بما يوفر مشهداً واضحاً لبصمة الكربونية لهذه الخدمات. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر فقد خُصت خدمات النقل الجوي على أن تمنح الأولوية للعمليات الجارية بالفعل لنشر الإرشادات عن إدراج مخاطر التدليس ضمن سجلات مخاطر العمليات ورفع تقارير للمجلس عن التقدم المحرز بهذا الصدد إلى دورته السنوية لعام 2021.

- 167- وردد المراجع الخارجي صدى أهمية وضع وثيقة سياسات عامة لخدمات النقل الجوي ولكنه حذر من أن العملية تتطلب وقفة تأمل في المسائل المحددة، وهو أمر مستصعب في زمن الأزمة الحالي.
- 168- وأعلنت الإدارة المجلس بأن المراجعة التي كان من المقرر أن تنفذها منظمة الطيران المدني الدولي في مايو/أيار 2020 قد تأجلت بسبب جائحة كوفيد-19 ولكن كل الأوراق والاتفاقات الضرورية جاهزة.

2020/EB.A/15 تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

- 169- طرحت الإدارة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، ولاحظت أنه جرت متابعة 54 توصية كانت معلقة وقت الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2019 منذ ذلك الحين وأن 33 منها، أي 61 في المائة، تُعتبر الآن على أنها قد غُلجت على نحو مرضٍ. وتقدم المراجع الخارجي بتعليقات حول إقبال هذه التوصيات. ووصف التقرير التدابير المزمع اتخاذها بشأن التوصيات المتبقية وتواريخ التنفيذ المعنية. وعقب إصدار التقرير نُشرت لمحة عامة عن إطار خارطة الطريق المتكاملة في ركن الأعضاء على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي، وفقاً لما تنص عليه التوصية 1 من تقرير الأداء لعام 2019 الصادر عن المراجع الخارجي حول ميزانيات الحوافز القطرية. وفي عام 2020 كانت هناك أربع توصيات جديدة ناجمة عن مراجعة الحسابات السنوية لعام 2019 و31 توصية إضافية ناتجة عن مراجعات الأداء بشأن حافزة العقارات وخدمات النقل الجوي.
- 170- وأعربت الإدارة عن تقديرها للعمل البناء الذي قام به المراجع الخارجي في تزويد الإدارة بتعليقات بالغة الأهمية وتقديم الضمانات للبلدان الأعضاء.
- 171- ولاحظ الأعضاء بتقدير ما أحرز من تقدم على طريق تنفيذ توصيات المراجع الخارجي وحضوا البرنامج على مواصلة جهوده لمعالجة التوصيات المفتوحة ضمن الأطر الزمنية المقترحة. وعلى وجه الخصوص حثوا البرنامج على الاستمرار في عمله لتعزيز شفافية عمليات تعيين الموظفين والخبراء الاستشاريين والسعي للحوار مع المانحين لضمان تمويل أكثر مرونة لميزانيات الحوافز القطرية.

2020/EB.A/16 تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين

- 172- استكمل عرض الإدارة بشأن تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين المعلومات التي قُدمت خلال الحلقة الدراسية التي عقدها مؤخراً إدارة تسيير الموارد للمجلس وكذلك في دورة لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة في يونيو/حزيران.
- 173- واستند الحساب الخاص لبرامج الرفاه إلى استراتيجية الرفاه الخمسية التي أوشك البرنامج على إنجاز مشروعها للفترة 2020-2024. وفي ظل استراتيجية الفترة 2015-2019 فقد تم استنفاد المخصصات الأولية للحساب الخاص لبرامج الرفاه البالغة 18 مليون دولار أمريكي بفعل النفقات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي تطلبت توفير معدات الوقاية الشخصية للموظفين في كل المكاتب القطرية والإقليمية. وتستأند الإدارة المجلس بتجديد الموارد بما قيمته 8 ملايين دولار أمريكي، منها مبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي سيستخدم في تسديد قرض من ميزانية دعم البرامج والإدارة. ومنذ عام 2015 أُتيح تمويل الرفاه للمكاتب القطرية بناء على الطلب ومن ثم فقد كان مستنداً إلى الاحتياجات.
- 174- وإقراراً بالظروف العسيرة غالباً التي يعمل في ظلها موظفو البرنامج والمخاطر الإضافية التي خلقتها الجائحة، فقد وافق المجلس على تجديد الموارد. ولاحظ الأعضاء أن سمعة البرنامج تعتمد على أداء موظفيه، ويتحمل البرنامج واجباً مهماً في رعاية سلامة العاملين لديه وعافيتهم.

175- ورداً على الأسئلة المطروحة قالت الإدارة إن استراتيجية الفترة 2020-2024 ستحتفظ بالعديد من عناصر الاستراتيجية السابقة ولذلك فإنها تشكل تحديثاً لا استراتيجية جديدة. وسيُرفع المشروع النهائي للاستراتيجية إلى المجلس خلال مشاورات غير رسمية أو عقب دورة رسمية من دورات المجلس.

2020/EB.A/17 تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019)

176- عرضت الإدارة تقرير استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج الذي يصف سبل استخدام البرنامج لهذه الآليات خلال عام 2019 للنهوض الأمثل باستعمال موارده عبر تزويد البرامج بالسلف أو بسلطة الإنفاق المستندة إلى عمليات التخطيط والتوقع المسترشدة بمعلومات المخاطر. وبفضل المرونة المتزايدة التي أبداها المانحون في إتاحة مساهماتهم للتمويل بالسلف فقد تمكن البرنامج من توفير الأموال للعمليات قبل حلول تواريخ تأكيدها ومن ثم فقد كفل ذلك استمرار المشروعات رغم تأخر وصول الأموال، والتخزين المسبق للأغذية لاختصار مهل التسليم الزمنية وتكاليف النقل وتعزيز الكفاءة عند إطلاق أو توسيع عمليات الاستجابة للطوارئ.

177- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير مؤكدين أن هناك حاجة لزيادة المرونة في التمويل لتمكين البرنامج من الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية بكفاءة. وقال أحد الأعضاء إن حساب الاستجابة العاجلة بالغ الأهمية لاستجابة البرنامج للأزمات وإنه لذلك يجب أن يحظى بالمزيد من التمويل.

178- وأثنى عدة أعضاء على البرنامج لإذكائه وعي المانحين بأهمية آليات التمويل بالسلف، ولا سيما التمويل بالسلف الكلية، وأشار أحدهم إلى أن التمويل بالسلف ما هو إلا مثال واحد فحسب على فوائد الحد من تخصيص المساهمات، وحض البرنامج على اتخاذ المزيد من الخطوات لزيادة المرونة المالية.

179- وأبرز عدد من الأعضاء فوائد التمويل بالسلف في شراء الأغذية عبر مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ وحث أحد الأعضاء البرنامج على استطلاع الفرص لتوسيع المشتريات المحلية والإقليمية إلى أقاليم جديدة مثل أمريكا اللاتينية مع الحفاظ على المساءلة والشفافية. وطلب آخر توفير تفاصيل عن سبل تحديد مستوى السلف وتعديله.

180- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على ما أبدوه من تعليقات، وأوضحت أن البرنامج ينخرط في المشتريات المحلية والإقليمية حيثما يعمل؛ وقالت إن لدى مرفق الإدارة الشاملة للسلع خط إمداد في أمريكا اللاتينية لكنه ليس قيد العمل حالياً. وبشأن تحديد وتعديل السلف المزمع تقديمها أوضحت الإدارة أنها تُحدد استناداً إلى برنامج عمل البرنامج (المعروض على المجلس في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام والمنفّج شهرياً في تقارير خطوط الإمداد) وإلى توقعات مستوى التمويل المتاح للمكاتب القطرية لشراء المخزونات المؤسسية أو للوصول إلى أي مرفق للتمويل بالسلف؛ وارتكزت هذه التوقعات على اتجاهات التمويل الماضية والأرقام المنتظرة لتدبير الموارد الصادرة عن إدارة الشركات والدعوة.

قضايا السياسات

2020/EB.A/18 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية

181- تركز عرض الإدارة على المستجدات والمبادرات في الاستجابات الجماعية الإنسانية منذ تعميم التحديث المرفوع إلى الدورة الحالية عن دور البرنامج في هذه الاستجابات.

182- واستجابةً لجائحة كوفيد-19 فقد كَتَّف البرنامج تدخلاته مع القيام في الوقت نفسه بتقديم الخدمات اللوجستية وغيرها إلى شركائه. وكُرِّيس مشاركون للفريق المعني بالسياسات التنفيذية والدعوة التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فإن إدارة البرنامج

تشارك في المداولات بشأن مسائل تتعلق بالاستجابة العالمية للجائحة. واعتمد هذا الفريق توجيهات مؤقتة بشأن نهج التكلفة مع السياق المحلي لأعضائه، وأطلقت أنشطة تدريب وأدوات مشتركة بين الوكالات من أجل ضمان الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مايو/أيار 2020. وعززت مذكرة تفاهم عالمية أبرمها البرنامج مع منظمة الصحة العالمية في فبراير/شباط من التعاون بينهما في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، في حين تشارك البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إرساء برنامج للامتياز ومركز للاستهداف يقوم في ظلها تسعة من الخبراء التقنيين واثان من المنسقين القطريين المعيّنين بصورة مشتركة من جانب الوكالتين بتوفير الدعم للمكاتب القطرية.

183- وشكر الأعضاء الإدارة على التقرير الشامل، وعلى تركيزها على الكفاءة، والفعالية، والابتكار، وإدراج قسم عن الأخلاقيات. وأثنوا على مساهمات البرنامج الواسعة في الاستجابات الإنسانية الجماعية، بما في ذلك الاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ وعلى دوره القيادي في المجموعات الإنسانية العالمية والخدمات الإنسانية المشتركة؛ وتروجه لنهج المحور الثلاثي؛ وعمله للتخفيف من آثار تغير المناخ ومساندة البلدان والناس المتأثرين بظاهرة الهجرة.

184- وتتسم الاستجابة المنسقة التي تنخرط فيها جهات فاعلة متنوعة بالأهمية لنجاح العمل الإنساني، وقد أعرب الأعضاء عن رضاهم لما عقده البرنامج من شراكات، بما في ذلك الشراكات مع النظم الوطنية للحماية الاجتماعية وبشأن البرامج القائمة على النقد، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإساءة، والتمسك بالمبادئ الإنسانية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا سيما قرار مجلس الأمن 2417 (2018) بشأن النزاع والجوع. وفي وجه فجوات التمويل المستمرة أوصى الأعضاء البرنامج وشركاؤه بتيسير جمع الأموال بالتحول بعيداً عن طرق العمل "الصومعية" والانخراط في جهود مشتركة لتحليل الاحتياجات وترتيب أولوياتها بما يرشد عملية اتخاذ القرارات عند المانحين. وحظي انخراط البرنامج في الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين بالترحيب. فضلاً عن ذلك فقد لاحظ الأعضاء دور البرنامج في مبادرة الصفقة الكبرى وتساءلوا عن الوجهة المقبلة.

185- وأوصى الأعضاء كذلك بأن يواصل البرنامج الاستثمار في آليات الإنذار المبكر والتمويل بالسلف، على أن ينسق عمله هذا مع الخدمات الوطنية الرصدية الجوية والهيدرولوجية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالات الوطنية لإدارة الكوارث؛ وأن يركز سياسته المنقحة بشأن الحماية على سلامة وحماية الضعفاء من الأشخاص والمجتمعات المحلية، عوضاً عن توسيعها لتغطي مسائل عامة مثل حماية البيانات وتغير المناخ؛ وإدماج المنظور الجنساني في البرامج القائمة على النقد وزيادة توليد البيانات المفصلة حسب الجنس؛ وضمان أن تكون آليات الشكاوى والتعقيبات فيه آمنة وميسورة المنال وأن يتلقى المستخدمون دعماً كافياً من الموظفين والشركاء في الميدان من أجل المتابعة.

186- ورداً على النقاط المطروحة قالت الإدارة إن البرنامج تلقى مبلغ 148 مليون دولار أمريكي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ عام 2019؛ وإنه تسلّم بالفعل 183 مليون دولار أمريكي من أصل 217 مليون دولار أمريكي مقرر لعام 2020. ويسعى البرنامج للوصول إلى "نافذة" الصندوق الجديدة المتعلقة بمبادئ المساواة بين الجنسين و"عدم ترك أحد خلف الركب". وستقوم الإدارة بتعميم تقرير شعبة الابتكار وإدارة المعرفة، علماً بأنه تم إطلاق نهج جديد لتطوير وتشغيل آليات الشكاوى والتعقيبات في ديسمبر/كانون الأول 2019.

تحديث عن عمليات تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

187- قدمت الإدارة تحديثاً عن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مشيرة إلى أنه يتناغم مع سياق جائحة كوفيد-19 حيث أن الأزمة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي التي أجبرت المجتمع الدولي على النظر إلى الجائحات العالمية لا من حيث انتشارها فحسب بل وكذلك من منظور آثارها الاجتماعية والهيكلية، بما في ذلك تأثيرها على الأرواح وسبل كسب العيش. وأظهرت التجربة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن الأمن الغذائي والتغذية هي من الشروط المسبقة لفعالية الوقاية والعلاج، وهو درس ينطبق أيضاً على كوفيد-19.

- 188- ويمتلك البرنامج سياسة واستراتيجية أيضاً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، كما ويندرج في عداد المنظمات الإحدى عشرة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهو الداعي المشارك لفريقي عمل مشتركين بين الوكالات ومعنيين بخدمات الحماية الاجتماعية وفيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ الإنسانية. وساند البرنامج الخطط الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في 35 بلداً، واهتم، حتى مطلع عام 2020، بمسائل فيروس نقص المناعة البشرية والسل في 26 خطة من الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 189- وثمة انطباق لدى الكثير من الناس بأن أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد انتهت، لكن هذا الانطباق خاطئ في الواقع؛ وحتى نهاية عام 2018 كان هناك 37.9 مليون من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منهم 1.7 من المصابين بالعدوى حديثاً، علماً بأن نسبة المراهقات والنساء بين المصابين مرتفعة للغاية. ومع دخول كوفيد-19 إلى المشهد فقد كان على الناس المهتمين قبلاً في موارد رزقهم، والمحرومين من الأمن الغذائي، والمكابدين المشقة عند التماس العلاج والدواء، وذوي الأوضاع الصحية الرديئة، وضحايا الوصم، أن يتعاملوا في آن واحد مع أمراض متزامنة ومتداخلة. على أن الاندلاع المتزامن للجائحات قد أضحى الواقع الجديد، وقد بادر البرنامج على وجه السرعة إلى إعداد إرشادات لمواءمة البرامج القائمة وفقاً لذلك وإدخال تغييرات إيجابية لصالح مستفيديه.
- 190- وأثنى الأعضاء على البرنامج لما يبذله من جهود لإدماج الدعم الغذائي والتغذوي ضمن التصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وحثوه على إيلاء اهتمام خاص إلى الحوامل والمسنين في السياق الحالي لجائحة كوفيد-19. وفي الأجل الطويل فقد حض الأعضاء البرنامج والرعاة المشاركين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مواصلة بل وتعزيز عملهم في ظل الاستراتيجية العالمية الجديدة للبرنامج المذكور الجاري إعدادها حالياً.

مسائل التسيير والإدارة

2020/EB.A/19 تعيين عضو واحد في لجنة مراجعة الحسابات

- 191- أفادت أمينة المجلس التنفيذي أنه في أعقاب اجتماع إلكتروني وعملية تشاورية أوصى فريق الاختيار الخماسي المعين من المجلس بتجديد فترة عضوية السيدة Agnieszka Słomka-Gołębiowska (بولندا) في اللجنة لولاية ثانية ونهاية مدتها ثلاث سنوات حتى 29 يوليو/تموز 2023، وذلك بعد أن نظر هذا الفريق في سجل خدماتها حتى هذا التاريخ وفي وثائق أخرى. ووافق المجلس على إعادة تعيين السيدة Słomka-Gołębiowska.

2020/EB.A/20 تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج

- 192- عرضت الإدارة الوثيقة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج التي تغطي سبعة تقارير للوحدة وردود الإدارة على 44 توصية جديدة. وعلى وجه العموم فإن الإدارة قامت بمتابعة 55 توصية منذ التقرير الأخير المرفوع إلى المجلس، منها 43 توصية، أي 76 في المائة، تم إقفالها. وتضمنت ملاحق الوثيقة ردود الإدارة على التوصيات، ومعلومات عن وضع التوصيات وروابط بتقارير وحدة التفتيش المشتركة.
- 193- وأثنى أعضاء المجلس على البرنامج لجهوده الطيبة في تنفيذ التوصيات المقفلة التي تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمساواة بين الجنسين، وإدماج منظور الإعاقة، كما عبروا عن مساندتهم للتعاون بين الوكالات. وطُرحت أسئلة بشأن الأطر الزمنية المتعلقة بتسوية التوصيات المفتوحة، التي تنسم بالأهمية بدورها، وخاصة فيما يتصل بالسياسات عن حماية المُبلغين وتضارب المصالح.
- 194- وقالت الإدارة إن الوثيقة التي ستصدر قريباً بشأن الحماية من الانتقام ستعنى بأربع توصيات تتعلق بالإساءات في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتصل بالتوصية المفتوحة منذ عام 2017 فقد كان من المزمع نشر نظام خدمات السفر الذاتية مع أداة متكاملة

للحجوزات الإلكترونية في عام 2020 (ضمن الإطار الزمني الذي حددته وحدة التفتيش المشتركة) إلا أن عملية النشر تعرقلت بسبب التحديث الأخير لنظام وينجز (شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات) وتفشي جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالتوصيات عن تضارب المصالح فقد جرى إعداد نموذج للكشف عن تضارب المصالح قبل التعيين إلا أن الحاجة تتطلب نموذجاً إلكترونياً مبسطاً للنشر العالمي. فضلاً عن ذلك فقد تبين أن من الصعب العثور على خبير استشاري مناسب لوضع خرائط بتضارب المصالح التنظيمي. ومع ذلك فإن البرنامج يأمل في تنفيذ هذه التوصيات بحلول أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021.

تقارير التقييم

2020/EB.A/21 تقرير التقييم السنوي لعام 2019، ورد الإدارة عليه

- 195- قدمت مديرة التقييم تقرير التقييم السنوي لعام 2019 الذي وفر لمحة عامة عن التقييمات المركزية واللامركزية المنفذة عام 2019، ومستجدات وظيفة التقييم وأولويات مكتب التقييم للسنة المقبلة. وقد خضعت خطة عمل التقييم للتعديل استجابة لجائحة كوفيد-19، مع توجيه بعض الموارد نحو دعم التعلم التنظيمي المرتبط بالجائحة.
- 196- ورحبت الإدارة بالتقييم وبالتزام مكتب التقييم المتواصل بإجراء تقييمات فعالة وكفوءة، ولاحظت الأهمية الاستراتيجية للتقييمات الأخيرة بشأن سياسة شبكات الأمان، واستراتيجية شؤون العاملين، والتمويل. وأثنت على دعم مكتب التقييم للمكاتب القطرية ولقدرات التقييم الوطنية وقالت إنها تتطلع قدماً إلى نشر استراتيجية الاتصال وإدارة المعرفة الخاصة بالمكتب، التي سترمي إلى ضمان أن تكون نتائج التقييم ميسورة المنال ومفيدة تماماً في كل مجالات البرنامج.
- 197- وفي معرض امتداح هيكل التقرير السنوي، ومحتواه، وجودته، أثنى أعضاء المجلس على البرنامج للطائفة الواسعة من التقييمات المركزية المنجزة عام 2019، ولا سيما تقييمات الأثر والسياسات والاستراتيجيات. ورحب أحد الأعضاء بإعادة تنظيم مكتب التقييم، وقال إن ذلك يعطي الضمانات باستقلاليته. وأزجى أعضاء آخرون الثناء على استخدام المكتب للابتكار وحلقات العمل لترويج استخدام نتائج التقييمات.
- 198- وأعرب الأعضاء عن مساندتهم لانخراط مكتب التقييم في التقييمات المشتركة بين الوكالات وتقييمات الوقت الحقيقي للاستجابات للأزمات ولالتزامه باستعراض الأقران لطرقه، ولا سيما فيما يتصل بتقييمات الأثر واستخدام المعلومات من التقييمات المفتوحة. وسلط أحد الأعضاء الضوء على قيمة فرقة العمل المتعددة الشعب المعنية بالتمويل المستدام دعماً للتقييمات الرفيعة النوعية.
- 199- وأكد عدة أعضاء أن التقييمات تتسم بأهمية جلية لتصميم الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية، وأثنوا على مكتب التقييم لتعزيزه قدرات التقييم في المكاتب القطرية وللتوقيت الحسن للتقييمات بحيث يمكن إيصال النتائج في الموعد المناسب وتتوير جهود وضع الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 200- والتمس أحد الأعضاء توضيحات بشأن دوافع الاتجاهات الانخفاضية في بعض مؤشرات الأداء الرئيسية مثل المؤشرات المرتبطة بتغطية التقييم وتنفيذ توصيات التقييم. كما طلب المزيد من المعلومات عن التركيب الجنساني لأفرقة التقييم. وسأل عضو آخر عن سبب الانخفاض في نسبة التقييمات التي أوفت بمعايير الجودة المستقلة أو تجاوزتها.
- 201- وحضت عضوة في المجلس البرنامج على رعاية ثقافة التفكير التقييمي، وربط الأولويات بالموارد والنتائج بغية النهوض بالشفافية والمساءلة، ومن ثم التمكن في نهاية المطاف من ضمان تمويل أشد مرونة. وحثت البرنامج على إدراج آراء التقييم المتبصرة ضمن الخطة الاستراتيجية المقبلة.

- 202- وسأل أحد الأعضاء كيف يمكن للمجلس أن يدعم مكتب التقييم ويساعد البرنامج على تحقيق تماسك السياسات، واقترح إنشاء لجنة فرعية تابعة للمجلس أو فريق عامل للمجلس يُعنى بالتقييم. ودعا عضو آخر إلى إجراء المزيد من التقييمات في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- 203- وفيما يتعلق بأثر التقييمات، قالت مديرة مكتب التقييم إن المكتب سيرفع عام 2021 تقريراً جديداً يدرس مدى متابعة التوصيات الناجمة عن تقييمات السياسات والاستراتيجيات منذ عام 2016.
- 204- ورحبت بالاقترح الداعي إلى استطلاع السبل التي يستطيع فيها المجلس زيادة مساهمته في عمل وظيفة التقييم، سواء من حيث ما يقدمه المكتب المجلس أو في استحداث سياسة جديدة للتقييم، وقالت إن للمجلس دوراً هاماً ليتولاه في دراسة ما يمكن أن تكون عليه وظيفة التقييم في البرنامج مستقبلاً.
- 205- ولاحظت أن مكتب التقييم على وشك إنجاز الدفعة الأولى من تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، وأكدت للمجلس أن المكتب سيدرس عمل البرنامج على محور عمليات العمل الإنساني والتنمية وإحلال السلام، بما في ذلك عبر أسئلة مخصصة في تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 206- وأحاطت علماً بالطلب الداعي إلى زيادة تغطية التقييم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث أفرت بأن هناك متسعاً للتوسع في استخدام التقييمات اللامركزية وزيادة الانخراط في التقييمات القطرية للسياسات والبرامج الوطنية.
- 207- وأفاد نائب مدير مكتب التقييم أن الانخفاض الملحوظ في جودة التقييمات يرجع عموماً إلى التقييمات اللامركزية. وقد درس المكتب أربعة تقييمات لم تبلغ عتبة الجودة المطلوبة: فقد أجري أحدها دون إعلام المكتب الإقليمي أو مكتب التقييم وبالتالي فإنه لم يحظ بالدعم، في حين خضع آخر لقيادة فريق تقييم لا خبرة له مع البرنامج. واستجابة لذلك فإن المكتب يقوم بتعزيز الرقابة على التقييمات اللامركزية ويعمل على ضمان منح المقيمين المستجدين على العمل مع البرنامج مساندة كافية. كما أن المكتب يعمل على نظم ضمان الجودة لديه لتحديد مجالات أخرى بحاجة إلى التعزيز.
- 208- وسعى مكتب التقييم إلى تحقيق التكافؤ الجنساني في أفرقة التقييم التابعة له قدر المستطاع. كما أن المكتب يسعى إلى زيادة تنوع أفرقة المعنية بالتقييمات المركزية، التي ما تزال مؤلفة في غالبيتها من المنتمين إلى البلدان المتقدمة.
- 209- وأقرت الإدارة بهبوط نسبة التوصيات المقفلة عام 2019، وقالت إن ذلك يرجع في جانب منه إلى ارتفاع عدد التقييمات وعدد التوصيات الصادرة في أعقاب كل تقييم. كما أن نوع التقييمات المنفذة يؤدي إلى توصيات أشد تعقيداً من الماضي، وأن بعضها يتطلب شراكات مع الحكومات المضيفة والكيانات الأخرى بغرض تنفيذها. والبرنامج على وشك الانتهاء من نشر نظام جديد لمتابعة التقييم لمساعدة المكاتب القطرية على رصد معدلات تنفيذها وتحسين إدارة مواعيدها النهائية.
- 2020/EB.A/22 تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020)، ورد الإدارة عليه**
- 210- قامت مديرة التقييم بعرض تقييم سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020). وتبين للتقييم أن برامج البرنامج ليست متكيفة بشكل متنسق مع الاحتياجات المخصصة للنساء، والرجال، والبنات، والأولاد وأن المشاركة المتساوية للنساء والرجال في تصميم البرامج ليست بالأمر المنهجي بعد. ولم يحقق البرنامج الأرقام المستهدفة للموارد البشرية والمالية الواردة في سياسة المساواة بين الجنسين وكان هناك تقدم متواضع فحسب نحو التكافؤ الجنساني. ودعا التقييم إلى تحديث السياسة، وتوسيع تركيز القيادة ليتجاوز نطاق التكافؤ بين الجنسين، وترجمة أهداف السياسة إلى أنشطة تُنفذ على الصعيدين الإقليمي والقطري، وزيادة الاستثمارات المالية والبشرية. وطرح التقييم ثمانين توصيات قبلتها الإدارة جميعاً.

- 211- وعبر الأعضاء عن رضاهم عن التقرير وعن التزام الإدارة بتنفيذ توصياته ضمن الأطر الزمنية المحددة. وحثت الإدارة على تحديد التزامات ملموسة لردها على التقييم وإلى إبلاغ المجلس بالتقدم المحقق، خطياً، في الدورة السنوية للمجلس عام 2021.
- 212- وقال الأعضاء إنه في حين تحقق تقدم في عدد من المجالات فإن ترجمة السياسة إلى ممارسة يظل أمراً عسيراً. ورحب الأعضاء بقرار الإدارة بإنشاء فريق توجيهي معني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأكدوا أن على البرنامج لدى تحديثه لسياسة المساواة بين الجنسين أن يُشرك منظمات حقوق المرأة، وأن يقوي المساواة أمام النساء والبنات، وأن يعزز دورهن القيادي لضمان إسماع أصواتهن. كما أن على البرنامج أن يغتنم الفرصة لتعزيز اتساق السياسة مع دليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني ومع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن إدماج تدخلات للوقاية من العنف الجنساني في العمل الإنساني. وعلى السياسة المحدثة أن تتلاءم أيضاً مع سياسة الحماية في البرنامج.
- 213- وساند الأعضاء بقوة تخصيص موارد مالية إضافية لتنفيذ السياسة والتمسوا توضيحات حول السبل التي ستُستخدم في قياس الأداء مقابل النسبة المستهدفة للتمويل المؤسسي البالغة 15 في المائة. كما حظيت مسائل توفير موارد بشرية إضافية وتقوية القدرات الجنسانية في المكاتب الإقليمية والقطرية بالدعم أيضاً، وترافق ذلك مع دعوات إلى أنشطة تدريبية مخصصة لكل برنامج وإلى مساندة مخصصة لكل سياق.
- 214- وحث الأعضاء على التركيز القوي والواضح على مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج وتعميم المنظور الجنساني في الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية. ولاحظ الأعضاء انخفاض الشراكات المعنية بالمساواة بين الجنسين على الصعيد المؤسسي، وأكدوا أن ضمان الأثر الدائم يتطلب عدم إهمال التشراك مع الحكومات والمنظمات المعنية.
- 215- وقال الأعضاء إن للبرامج النقدية إمكانية عظيمة لتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق حصائل تحويلية لكل المستفيدين. على أن من الواجب أولاً تحسين جمع البيانات المفصلة حسب العمر والجنس والتحليل الجنساني على صعيد الأسرة وضمها، ودعا الأعضاء إدارة البرنامج إلى التأمل في أسباب الضعف المستمر في جمع البيانات المفصلة بغية معالجة هذا الأمر بشكل فعال.
- 216- وقالت الإدارة إن توقيت التقييم يعني أن نتائجه وتعليقات المجلس وأولوياته ستؤخذ في الحسبان عند التأمل الاستراتيجي الذي سيفضي إلى تحديث السياسة وتصميم الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية. وستشكل تعليقات المجلس واقتراحاته إسهاماً قيماً في وضع اختصاصات اللجنة التوجيهية وأن اللجنة ستطلع بدور رئيسي في منح الأولوية للمسائل الجنسانية وضمن توافر القدرة المناسبة على الأصعدة الإقليمية والقطرية. وسيجري توفير أداة شبكية بحلول نهاية العام تتيح تتبع المصادر المالية الجاري تخصيصها للأنشطة الجنسانية وكذلك أداء البرنامج مقابل النسبة المستهدفة البالغة 15 في المائة.
- 217- ووافقت الإدارة على أن تمكين المرأة هو من بين الفوائد الرئيسية للبرامج النقدية ولكنها قالت إن الدراسات قد أظهرت أن التحويلات القائمة على النقد لا يمكن أن تخلف أثراً إلا إذا كانت جزءاً من حزمة تكفل أيضاً تعريف النساء بحقوقهن، وزيادة درابتهن المالية، ومعالجة مسألة مهام الرعاية غير المأجورة، وإدخال أنشطة معنية بوسائل كسب العيش. وأعدت الإدارة التأكيد على التزام البرنامج بجمع واستخدام البيانات المفصلة حسب الجنس والعمر، إلى جانب إجراء التحليلات الجنسانية. فضلاً عن ذلك فإن البرنامج يهدف إلى الاستفادة من الشراكات لتنفيذ عمليات أمتن لجمع البيانات وتحليلها وأنه يعمل حالياً مع مؤسسة غالوب على جمع البيانات عن الأمن الغذائي المتصل بتمكين المرأة ومع الوكالة الدولية للنهوض بالمرأة بشأن جمع البيانات على المستوى الفردي.
- 218- وسلطت مديرة التقييم الضوء على المقادير المتزايدة من الأدلة والممارسات الطبية المتأتمية من تقييمات البرنامج، ولا سيما تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية والتقييمات اللامركزية التي تناولت الأداء الجنساني القطري والتقدم المحرز على طريق

تحقيق هدف التنمية المستدامة 5. وإلى جانب ذلك فإن التحالف العالمي لتقييم جائحة كوفيد-19، الذي يعتبر البرنامج عضواً نشطاً فيه، سينشر قريباً مذكرة عن الأمن الغذائي، تعقبها مذكرة أخرى عن المنظور الجنساني والتعليم، وستقتنص هاتان المذكرتان الدروس المستخلصة من تقييمات البرنامج. كما أن المنظور الجنساني سيكون موضوع تقييم إنساني مشترك بين الوكالات تنفذه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ويتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكيف يمكن تحقيق ذلك في ظل عمليات الطوارئ. وأخيراً فإن هناك ثلاثة تقييمات جارية عن المنظور الجنساني والبرامج النقدية في كل من السلفادور، وكينيا، والجمهورية العربية السورية ستساعد المكاتب القطرية والبرنامج على اتخاذ القرارات عن البرامج النقدية التي تعظم الفوائد للمستفيدين وتسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

219- وملاحظة أخيرة قالت الإدارة إن الجهود للوصول إلى التكافؤ الجنساني بين موظفي البرنامج قد أسفرت عن توظيف نحو 2 000 امرأة في السنوات الأخيرة، وهو ما سيزيد بالطبع من الاهتمام الموجه نحو المسائل الجنسانية في البرنامج.

2020/EB.A/23 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لتمويل أعمال البرنامج (2014-2019)، ورد الإدارة عليه

220- عرضت مديرة التقييم الاستنتاجات الرئيسية الستة المستخلصة من تقرير تقييم تمويل أعمال البرنامج وهي أن الحجم الكلي للتمويل كان جيداً، ولكن الاستجابة للأزمات حظيت بتمويل أفضل من تمويل جهود بناء القدرة على الصمود والتنمية؛ وأن الاتكال على المساهمات الطوعية لا يتناسب بالشكل الكامل مع بيئة التمويل المتغيرة؛ وأن التحول إلى تمويل مرن ومتعدد السنوات الذي كان يُنتظر أن يؤدي إليه اعتماد خارطة الطريق المتكاملة لم يتحقق بعد؛ وأن طموحات البرنامج التمويلية ليست واقعية دائماً؛ وأن القدرة على إرساء الشراكات، وتعبئة الموارد، والقيام بما يصاحب ذلك من وظائف قد أجهدت، ولا سيما في المكاتب القطرية؛ وأن قلة الفرص المتاحة لتخصيص الموارد الداخلية تعيق اعتماد البرنامج لأولويات استراتيجية أكثر طموحاً لتحريك قرارات التمويل. واتفقت الإدارة تماماً مع التوصيات الثماني الناجمة عن التقييم.

221- ورحب الأعضاء بتقرير التقييم ورد الإدارة الإيجابي على نتائجه وتوصياته على نحو ما عرض المدير التنفيذي المساعد لإدارة الشراكات والدعوة. وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى توضيح الروابط بين مهمة البرنامج المزدوجة وأولوياته التمويلية؛ وبناء قدرة الموظفين في تعبئة الموارد، والاتصالات، والتسويق، والتمويل الابتكاري؛ وتنوع مصادر التمويل بما في ذلك القطاع الخاص وعبر التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأدى الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 إلى إكساب اعتماد نهج فعال لتعبئة الأموال أهمية أكبر من أي وقت مضى. وأوصى الأعضاء بأن تعزز الإدارة الحوار مع الدول الأعضاء، والحكومات، والمانحين المحتملين، واستطلاع فرص التمويل الإنمائي والشراكات مع المؤسسات المالية، والمصارف المتعددة الأطراف، والجهات الفاعلة الثنائية، واستخلاص طرق للبرهنة على دور البرنامج الناشئ في تغيير الحياة. وأشار أحد الأعضاء إلى التمويل القائم على التنبؤات من أجل العمل على بناء الاستعداد بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية كتدبير ابتكاري ومصدر محتمل للتمويل الفعال من حيث التكاليف لأعمال البرنامج.

222- ودعا الأعضاء الجهات المانحة إلى توفير تمويل متعدد السنوات أكثر مرونة وقابلية للتوقع مع الإقرار في الوقت ذاته أيضاً بقيمة المساهمات المخصصة الواسعة النطاق التي تعتبر أساسية في تمكين البرنامج من تلبية مهمته الإنسانية. وهذا المزيغ من نهج التمويل التي يتبعها المانحون يمكّن البرنامج من الاستجابة للأزمات الممتدة، ويسهم في المساهمات على محور العمل الإنساني والتنمية والسلام ويعزز العلاقات مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وحضت الإدارة على ضمان التماسك بين استراتيجية البرنامج والأولويات التمويلية للمانحين وأن توضح الروابط بين غايات وأهداف البرنامج من جهة وطموحاته التمويلية من جهة أخرى في الخطة الاستراتيجية المقبلة. ورحب الأعضاء بخطة الإدارة لإطلاق عملية تشاورية عريضة تُشرك المانحين وأصحاب المصلحة الآخرين في أنشطة التخطيط. وستوفر هذه المشاورات آراء متبصرة بشأن الأسباب الكامنة وراء فشل جهود جمع الأموال لصالح بعض أنشطة البرنامج.

223- وشكرت مديرة التقييم المجلس لرده الإيجابي على التقييم وأعربت عن رضاها عن انخراط الإدارة في تنفيذ التوصيات.

224- وأحاطت الإدارة بما قدمه الأعضاء من نصح وتشجيع وكررت التزامها بتنفيذ التوصيات في مواعيدها المضروبة. وبين عامي 2017 و2020 انخفضت نسبة مجموع المساهمات المخصصة على مستوى النشاط من 77 إلى 72 في المائة بينما ارتفعت نسبة التمويل المتعدد السنوات من 16 إلى 22 في المائة. ورغم أن التمويل المرن المتعدد الأطراف قد انخفض من 6 إلى 5 في المائة من المجموع فإن المقدار الذي تم استلامه ظل ثابتاً. وجرى الإقرار بأن أزمة كوفيد-19 يمكن أن تفرض قيوداً إضافية على المانحين. وقد تركزت جهود البرنامج لاستطلاع فرص التمويل الابتكاري على ثلاثة مجالات رئيسية هي: التمويل المشترك المتعدد الأطراف مع الحكومات، وتخفيف عبء الديون ومبادلتها، والتمويل المختلط. غير أن بعض المبادرات قد لا تتسق مع قواعد البرنامج ولوائحه.

2020/EB.A/24 تقرير تجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات البرنامج (2011-2019)، ورد الإدارة عليه

225- قامت مديرة التقييم بتقديم تقرير تجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات البرنامج بين عامي 2011 و2019، حدد أوجه التضارب في تعاريف السياسات، والأنماط، والرقابة إلى جانب الفجوات في تغطية المسائل الشاملة والتنافس بين مجالات السياسات المتداخلة. كما تم الكشف عن بواعث للقلق في المعلومات التي يستخدمها البرنامج للإبلاغ عن التقدم في تنفيذ التدابير المعتمدة في أعقاب التقييمات. ووفر التقرير التجميعي أربعة دروس للسياسات وست توصيات.

226- ورحبت الإدارة بالتقرير قائلة إنه يجيء في الوقت المناسب لتتويج الجهود المبذولة للنهوض بتشكيل وتماسك إطار السياسات في البرنامج. وكان البرنامج قد أنشأ فريق عمل متعدد الشعب للعناية بدورة السياسات تشتمل مهامه على العمل مع أمانة المجلس التنفيذي على تخطيط مناقشات السياسات التي يجريها المجلس. وسيسترد فريق العمل بتوصيات التقرير التجميعي، ولا سيما التوصية 1 بشأن إجراءات دورة السياسات. ومن المزمع طرح تحديث لوثيقة وضع السياسات لعام 2011 (المعروفة أيضاً باسم "سياسة السياسات") على الاستعراض الداخلي في أواسط عام 2021 قبل رفعه إلى المجلس.

227- وقد اتخذت الإدارة تدابير بالفعل استجابة لتوصية التقرير التجميعي وشكلت لجنة جديدة للرقابة والسياسات برئاسة المدير التنفيذي، وبدأت عملها في وضع إطار جديد للسياسات، واستعراض توجيهات دورة السياسات، وإعادة صياغة خلاصة السياسات الوافية لعام 2020 قبل انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2020. كما تعمل الإدارة بشكل وثيق مع مكتب التقييم على تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية من الجيل الثاني، وعلى إجراء استعراضات أكثر انتظاماً لتوصيات التقييم المعلقة، وعلى ضمان ارتكاز إدارة السياسات المقبلة على المعارف، والأدلة، والتعلم.

228- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير التجميعي وبالتزام البرنامج بتنفيذ توصياته. ولاحظ عدد من الأعضاء أن التقرير حدد نقاط ضعف مهمة في صياغة سياسات البرنامج وتنفيذها فيما يتصل بتماسك السياسات وفحواها. وحذر الأعضاء من أن هذه المسائل يمكن أن تقوض جودة البرامج، وحثوا البرنامج على أن يروج بانتظام لتدابير سياسات متضافرة لتحقيق الأهداف المعتمدة.

229- وأحاط أعضاء المجلس علماً بفريق العمل الجديد لدورة السياسات وقالوا إنهم يتفقون مع التقرير في أن إطاراً محدثاً للسياسات سيساعد على توضيح الأولويات وضمان تناول المسائل الشاملة على النحو المناسب. وقالت عضوة في المجلس إنه ينبغي تنفيذ التوصيات في الخطة الاستراتيجية الجديدة وخطة الإدارة الجديدة. كما شددت على أهمية توفير التمويل الكافي وبناء القدرات لإنجاح تنفيذ السياسات، وللنهوض بالمساءلة عبر أولويات مرتبطة بالنتائج. وفي هذا السياق استقرت عن السبيل الذي سيتبعه البرنامج لتحسين التواصل الاستراتيجي، والتوجيه العملي، واستخدام نماذج الأدوار.

230- وحض الأعضاء البرنامج على تقديم تحديثات منتظمة إلى المجلس عن التقدم المحرز في هذا المجال.

231- وشددت الإدارة على عزمها على مواصلة الحوار مع المجلس، وأكدت أن نتائج التقرير التجميعي وتوصياته قد أخذت في الاعتبار في خطة فريق العمل المشترك بين الشعب. وسيسعى البرنامج إلى توثيق العلاقات بين استراتيجياته، وسياساته،

وبرامجه، ولا سيما فيما يتصل بالجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية. كما سيلتمس البرنامج تطوير شراكات مواضيعية لتبني جهود وضع السياسات وتنفيذها.

2020/EB.A/25 حالة تنفيذ توصيات التقييم

232- قدم مدير شعبة إدارة الأداء والإبلاغ التقرير عن حالة تنفيذ توصيات التقييم الذي درس 112 تقييماً مرفوعاً إلى المجلس بين عامي 2008 و2019. وقد بلغ معدل تنفيذ التوصيات 64 في المائة عام 2019 مما يعني أنه أدنى بـ 17 نقطة مئوية عما كان عليه عام 2018، وهو ما يعود جزئياً إلى زيادة في عدد التقييمات المنفذة وفي عدد التوصيات الصادرة عن كل تقييم. وعلى ما يبدو أيضاً فإن بعض أنواع التقييم تنتج توصيات أكثر تعقيداً تتطلب مدة أطول للتنفيذ.

233- وفي معرض تأكيد التزام البرنامج بتحسين معدل التنفيذ أفاد المدير أن الإدارة تستطلع حالياً سبل إشراك القيادة العليا في استعراض وإقرار إغلاق التوصيات. وسيتم نشر برمجية جديدة لتتبع المخاطر والتوصيات في وقت لاحق من عام 2020 لتحل محل نظام التتبع الراهن وتنهض بالرقابة، والمتابعة، والإبلاغ.

234- وامتدح أعضاء المجلس قدرة البرنامج على التعلم من وظيفة التقييم ورحبوا بإدخال الأداة الجديدة. وأكد الأعضاء أهمية تنفيذ كل توصيات التقييم وحضوا البرنامج على النظر إلى الزيادة في التوصيات على أنها فرصة لتحسين سبل خدمة المجموعات السكانية الضعيفة. وسأل أحد الأعضاء عن الكيفية التي تزمع فيها الإدارة معالجة مسألة انخفاض معدل تنفيذ توصيات تقييمات السياسات، وقال إن استحداث إطار للسياسات استجابة للتقرير التجميعي عن تقييمات السياسات سيساعد في هذا الصدد.

235- وشكرت مديرة مكتب التقييم أعضاء المجلس على اهتمامهم المتواصل وأكدت قيمة توصيات التقييمات بالنسبة للبرنامج مضيفة أن النظام الجديد سيمكّن الإدارة من أن تعمل بصورة أوثق مع المسؤولين عن إقفال التوصيات وبالتالي زيادة معدل التنفيذ. وقالت إن التقرير التجميعي للسياسات قد أبرز أهمية جودة ردود الإدارة، وأشارت إلى أن على الإدارة أن تلتزم بتدابير مجدية وذات أثر زمنية واقعية للتنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير الأكثر تعقيداً. ووافقت على أن بعض التقييمات قد سلطت الضوء على مسائل تنظيمية وهيكلية لا يمكن تسويتها بسرعة. وفي السنوات الأخيرة عملت هي ونائب المدير التنفيذي على ضمان طرح المسائل الناشئة عن التقييمات المركزية، ولا سيما التقييمات التنظيمية والشاملة، على لجنة الرقابة والسياسات لمناقشتها قبل كل جلسة من جلسات المجلس.

المسائل التشغيلية

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

236- قال المدير الإقليمي لشرق أفريقيا إن تقديرات البرنامج الأولية قبل الجائحة كانت تشير إلى أن هناك 24 مليون إنسان يعانون من انعدام الأمن الغذائي في تسعة بلدان في شرق أفريقيا، وقد أزمع على تقديم المساعدة لنحو 21.7 مليون شخص منهم بما قيمته 2.7 مليار دولار أمريكي. وبالإضافة إلى النزاع، وانعدام الأمن، وتأثيرات تغير المناخ التي تقف عادة وراء الحرمان من الأمن الغذائي في الإقليم، فإن جائحة كوفيد-19 وفاشية الجراد الصحراوي فاقمتا من انعدام الأمن الغذائي وقوضتا سبل كسب العيش والمكاسب الإنمائية التي تتطلب تحقيقها سنوات وسنوات. ونتيجة ذلك فقد ارتفع العدد التقديري للمحرومين من الأمن الغذائي بمقدار 41.5 مليون نسمة، أي بزيادة قدرها 73 في المائة عن الرقم المنتظر قبل جائحة كوفيد-19.

237- واستجابة لأزمة كوفيد-19 فقد عدّل البرنامج من برامجه القائمة وأزمع على مساعدة عدد إضافي من المستفيدين قدره 3.9 مليون مستفيد بحيث يصل المجموع إلى 26 مليون مستفيد. وتصل قيمة التمويل اللازم للنصف الثاني من العام 1.7 مليار دولار أمريكي بينما يبلغ النقص الحالي 1 مليار دولار أمريكي. وساعد البرنامج على زيادة المخزونات في مخيمات اللاجئين ووسّع نظم الرصد والتقديرات لتتويج أنشطة الاستهداف وترتيب الأولويات. وتلقى البرنامج ترخيصاً من العديد من الحكومات بعبور

الرحلات الجوية للمسافرين على امتداد الإقليم وأنشأ مؤخراً مركزاً للنقل الجوي الإنساني في أديس أبابا بالتعاون الوثيق مع حكومة أثيوبيا.

238- ودخلت فاشية الجراد الصحراوي التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2020 مرحلتها الثانية الآن، وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن تكون هذه المرحلة أسوأ من سابقتها بعشرين مرة، مما يمكن أن يضر بعدد إضافي من الأشخاص قدره 2.5 مليون نسمة. وقد لحق الخراب بالفعل بعشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية والمراعي عبر الإقليم. ويعمل البرنامج على توسيع أنشطته في مجال الصمود ويساند منظمة الأغذية والزراعة والحكومات حينما أمكن. وأعرب المدير الإقليمي عن تقديره لدعم المانحين لهذه الجهود.

239- وفي إفادته عن عملية الطوارئ من المستوى 3 في جنوب السودان قال المدير الإقليمي إن من المتوقع أن يعاني 6.4 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ذروة موسم الجذب عام 2020. وكان الوضع الأمني هشاً في مختلف أنحاء البلد في اللحظة القصوى من موسم الجوع، وفاقت معدلات التشرد، والإصابات، والوفيات خلال الفترة يناير/كانون الثاني-مايو/أيار عام 2020 ما كنت عليه خلال عام 2019 بأكمله. وقال إن العنف الجاري خلق تحديات خطيرة أمام تسليم المساعدة الإنسانية، وحض شركاء البرنامج على الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية والتقدم على طريق تنفيذ "الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان". وقد تمكن البرنامج بالفعل من الوصول إلى 3.8 مليون من المستفيدين وأطلق تدخلاً حضرياً في معظمه للوصول إلى 1.6 مليون شخص إضافي. كما خزّن مسبقاً 147 000 مليون طن متري من الأغذية قبل موسم الأمطار، وهو واثق من أنه سيحرز المزيد من التقدم على طريق الوصول إلى هدفه المنشود المتعلق بالتخزين المسبق.

240- وكانت بوروندي منطقة أخرى من مناطق تركيز البرنامج، حيث تشكلت حكومة جديدة مؤخراً في أعقاب انتخابات سلمية في مايو/أيار. وبسبب الوفاة المفاجئة للرئيس السابق فقد أعلن عن فوز مرشح الحزب الحاكم وتسلم مهام منصبه في 18 يونيو/حزيران. واعتمد الرئيس الجديد مسألتي الأمن الغذائي وكوفيد-19 من بين أولوياته القصوى وأعرب عن استعداده للعمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك البرنامج. وتعاني بوروندي من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، كما تشهد في الواقع ثاني أعلى معدل تقزم في العالم. ويرى البرنامج، مع ذلك، أن البلد يمتلك فرصة حقيقية لإرساء حقبة إيجابية، ومن أجل ذلك فإن من المهم للغاية أن تحظى بوروندي باهتمام المجتمع الدولي ومساعدته. ويرغب البرنامج بالعمل مع كل الحكومات لمساندة البورونديين في هذه اللحظة الحيوية الراهنة.

241- ومن زاوية الأنباء الإيجابية عن الإقليم فقد أظهرت الدراسات التي أجراها البرنامج بالتعاون مع جامعة كاليفورنيا في ديفيز لتحديد حجم الأثر الاقتصادي لأنشطة البرنامج أن هناك مُضاعفاً قدره 1.9-2.5 مقابل كل دولار أمريكي ينقله البرنامج. وفضلاً عن ذلك، وكجزء من تشديده الراهن على المشتريات المحلية والإقليمية، فقد اشترى البرنامج 322 000 طن متري من الأغذية بقيمة 158 مليون دولار أمريكي عام 2019، وهو ما عزز القطاعات الزراعية، وسلاسل الإمداد، والتنمية الاقتصادية في البلدان المعنية.

242- كما استثمر البرنامج بقوة في الشراكات استجابة لجائحة كوفيد-19 وقبل وقوعها أيضاً. ويعمل البرنامج على تطوير ودعم جماعة شرق أفريقيا ويتعاون بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وللمرة الأولى انخرط البرنامج مع صندوق النقد الدولي وعزز علاقته مع البنك الدولي، ولا سيما فيما يتصل بأنشطة التحليل والاستثمار المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وهكذا، ورغم أن جائحة كوفيد-19 شكلت تحدياً فإن البرنامج عثر في خضمها على سبل لتقوية شراكاته بما يجعله أكثر فعالية.

243- وحتى نهاية العام فإن من المنتظر أن يواصل البرنامج استجابته للصدمات عند حدوثها، وخاصة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والجراد الصحراوي، وأن يتابع الانخراط مع حكومة إريتريا لاستطلاع الفرص لتعزيز الدعم للأمن الغذائي. وأخيراً فإن البرنامج يعمل الآن على إطلاق مركز للابتكار في نيروبي للبناء على عمل معجل الابتكار في ميونيخ والأنشطة الأخرى في الإقليم بما يكفل تمكن البرنامج من إنجاز أهدافه.

244- وقال الأعضاء إنهم يثمنون جهود البرنامج لمواءمة أنشطته بما يراعي الأثر المضاف لجائحة كوفيد-19 والجراد الصحراوي على الإقليم، وشددوا على أهمية مركز الابتكار الجديد في نيروبي كوسيلة لتوسيع أنشطة الابتكار وبناء القدرات في الإقليم.

2020/EB.A/26 الخطط الاستراتيجية القطرية – إثيوبيا (2020-2025)

245- أفاد المدير القطري لإثيوبيا عن القلاقل الجارية في أنحاء من إثيوبيا إثر مقتل السيد Hachalu Hundessa مؤخرًا، وهو موسيقي مشهور وناشط اجتماعي. والموظفون في كل مواقع البرنامج في البلد في أمان الآن، ولكن لانعدام الأمن المتفاقم، بما في ذلك فقد الاتصال عبر شبكة الإنترنت، تأثير بالغ. وإلى جانب سائر وكالات الأمم المتحدة فإن البرنامج يطبق ترتيبات "البقاء في المنزل" على الموظفين في أديس أبابا وفي ثلاثة مواقع أخرى.

246- وبعد شريط فيديو قصير عن إثيوبيا وعرض وجيز عن الخطة الاستراتيجية القطرية لهذا البلد، حذر المدير القطري من أن البرنامج سيواجه نقصاً تمويلياً بقيمة 158 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020؛ وبدون تقديم التزامات تمويلية جديدة فإنه سيضطر إلى تعليق التدخلات الموجهة للمصابين بسوء التغذية من النساء والأطفال وخفض حصص اللاجئين. وتلقت خطة استجابة إنسانية منقحة للأمم المتحدة أطلقت في يونيو/حزيران وراعت أثر جائحة كوفيد-19 وتفشي الجراد الصحراوي نسبة 28 في المائة فقط من الأموال اللازمة.

247- ورحب الأعضاء بوثيقة الخطة الاستراتيجية القطرية، وانخراط البرنامج مع الشركاء في صياغتها واشتمالها على استراتيجية مفصلة للانتقال وتسليم المسؤولية لكل حصيلة استراتيجية. وأثنوا على سعة حيلة البرنامج في استجابته المتزامنة لجائحة كوفيد-19 وأزمة الجراد الصحراوي؛ وجهود تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وقدرات سلاسل الإمداد مع الشركاء؛ وتنوع مبادرات سبل كسب العيش؛ والتركيز على التغذية، عبر برنامج مشترك بشأن التغذية المدرسية، والتغذية، والحماية الاجتماعية، بالاشتراك مع اليونيسف؛ ونشر آلية للشكاوى والتعقيبات؛ واستحداث أدوات تكنولوجية وغيرها للتخفيف من وطأة الصدمات المناخية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، والبرامج المستندة إلى السوائل للتأمين والتخفيف من مخاطر المناخ.

248- ورحب العديد من الأعضاء بخطط البرنامج للتحويل عن أنشطة الإغاثة إلى أنشطة الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان، وبناء القدرة على الصمود، وزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد، والتوسع في الانخراط في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. ولقد كان العمل على هذا المحور مهماً جداً لإثيوبيا ويمكن أن تنتج عنه ممارسات فضلى للاستخدام في أماكن أخرى. على أن من المهم في الوقت ذاته أن يحافظ البرنامج على عمله في ميدان الطوارئ، بما في ذلك من خلال مسؤولياته عن خط الإمداد الغذائي ومجموعة اللوجستيات.

249- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للالتزام البرنامج بوضع استراتيجية قائمة على الأدلة للاستهداف وترتيب الأولويات، من شأنها أن تساعد المانحين عند اتخاذ قرارات التمويل، وحثوا الإدارة على ضمان الرصد الوثيق لآثار جائحة كوفيد-19 وللأمن الغذائي للاجئين عند دخولهم وخروجهم من سوق العمل. ويتطلب الأمر أن يتمتع البرنامج بالمرونة في توفير المساعدة التي تلبى الاحتياجات الفورية. ورحب الأعضاء بتعيين رصد ميدانيين إضافيين.

250- وسيتعزز تعميم الاعتبارات الجنسانية في مختلف أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية من خلال إدراج نواتج استراتيجية جنسانية مخصصة وتعزيز التحليل الجنساني مثل استخدام البيانات الأساسية المفصلة حسب الجنس، وزيادة الاهتمام بآثار العنف الجنسي والجنساني على الأمن الغذائي وفرص كسب العيش، وتحليل دور المرأة في الزراعة وتقسيم العمل داخل الأسر. وقال أحد الأعضاء إن هناك إغفالاً تاماً لمسائل الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في عمل البرنامج، ورحب بإدراج صندوق الأمم المتحدة للسكان كشريك في الخطة الاستراتيجية القطرية.

251- وأعرب المدير القطري عن شكره لأعضاء المجلس على مساندتهم المتينة، وقال إن رصد البرنامج لآثار جائحة كوفيد-19 يتضمن إجراء تقديرات مشتركة مع الوكالات الأخرى والمركز الوطني للتنسيق في حالات الطوارئ التابع للحكومة. واقتنصت

الخطة المنقحة للاستجابة الإنسانية آثار تفشي الجراد الصحراوي، وجائحة كوفيد-19، والفيضانات. وسيعمل البرنامج على مجابهة أي تدهور خطير في الأمن الغذائي ناجم عن الجائحة من خلال تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية بناء على المداولات مع الحكومة والمانحين. وتلقى المستفيدون معلومات في الوقت المناسب عبر خدمات مكاتب المساعدة، والخطوط الهاتفية الساخنة، والرسائل النصية في آلية الشكاوى والتعقيبات التابعة للبرنامج. وقد دخل برنامج شبكة الأمان الإنتاجية للفترة 2020-2025 المراحل النهائية من الصياغة، ووافقت الحكومة على زيادة بنسبة 23 في المائة في قيمة التحويلات القائمة على النقد في هذا البرنامج، إلا أن إنجاز عملية الصياغة مرهون بحصيلة المداولات مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج دعمه.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

252- قال المدير الإقليمي لغرب أفريقيا إن من الممكن النظر إلى الأزمة في الإقليم على أنها فرصة للتغيير إذا ما تم تعلم دروسها، وهي دروس لم تحظ بفهم كامل قبل عقد خلال الأزمات المالية والسعرية الغذائية العالمية. وتتطلب هذه الدروس استجابة على ثلاثة مستويات: تعزيز التصدي للأزمة لمعالجة الاحتياجات الفورية الضخمة، ومواصلة تقوية العمل المتكامل لبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية لتكون أكثر قدرة على تحمل الصدمات الحالية والمقبلة، والعمل مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها واليونيسف؛ وتوجيه بعض الجهود في الإقليم نحو تدعيم النظم الوطنية للحماية الاجتماعية والنظم الغذائية الصامدة لمعالجة الأسباب الجذرية بما يتيح المضي قدماً على طريق القضاء على الجوع. وتتطلب كل هذه الجهود العمل على امتداد محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وفي شراكة مع الجهات الأخرى.

253- وقد غدا انعدام الأمن الغذائي جانباً خطيراً من جوانب جائحة كوفيد-19 في غرب أفريقيا. وكان الإقليم يعاني من انعدام متصاعد للأمن الغذائي حتى قبل الجائحة بسبب الأثر المتضافر للنمو السكاني المطرد، والفقر المدقع، والتغير المناخي في بيئة إيكولوجية هشة، وتفشي النزاع المسلح، وتشرد السكان. وقبل الجائحة كان من المنتظر أن يُحرم 21.2 مليون شخص من الأمن الغذائي خلال موسم الجذب عام 2020، بزيادة قدرها 8 ملايين نسمة عما كان عليه الحال عام 2019. وأسفرت الجائحة عن زيادة هذه التقديرات بمعدل مرتين ونصف المرة بحيث يصل هذا العدد إلى ما لا يقل عن 57.6 مليون نسمة. كما أدت الجائحة إلى تفاقم الأسباب القائمة قبلاً لانعدام الأمن الغذائي على امتداد منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى وخلقت نقاطاً ساخنة جديدة للحرمان من الأمن الغذائي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وخصوصاً في البلدان الساحلية التي تعد سيراليون وليبيريا من بينها مبعثاً لقلق خاص. وأدى الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على أوجه الهشاشة القائمة وعلى السلام والاستقرار في الإقليم إلى إبعاد الهموم الصحية عن دائرة الضوء.

254- وانطلاقاً من الجناح الشرقي الأقصى للإقليم قال المدير الإقليمي إن جمهورية أفريقيا الوسطى قد شهدت عدة موجات من النزاع منذ استقلالها عام 1960؛ ويستمر تركيز الاهتمام والموارد على العاصمة وضواحيها، في حين أن المناطق الداخلية والأطراف ما تزال موضع الإهمال، وهو ما عرقل جهود بناء الدولة وأشعل نوبات العنف. وما انفكت المجموعات المسلحة تتصارع للسيطرة على أجزاء من البلد وعلى ثرواته الطبيعية، رغم اتفاق السلام الموقع في فبراير/شباط 2019. وكان البلد يعاني أصلاً من وضع غذائي "مقلق للغاية" حيث احتل المرتبة الأخيرة في مؤشر الجوع العالمي لعام 2019، وزادت جائحة كوفيد-19 الأمر سوءاً. وكان عام 2020 بالغ الأهمية في تاريخ البلد، حيث من المقرر إجراء الانتخابات الوطنية في نهاية العام؛ وإذا ما تكللت بالنجاح، فستكون المرة الأولى في تاريخ البلد التي يشهد فيها عقد جولتين متتاليتين من الانتخابات الوطنية المشروعة. ولذلك فإن الوقت مهم للغاية للحفاظ على الدعم المقدم لجمهورية أفريقيا الوسطى التي تشهد إحدى عمليات البرنامج الأكثر معاناة من نقص التمويل وإحدى حالات الطوارئ الأشد افتقاراً للاهتمام الإعلامي في العالم.

255- وعند التوجه أكثر نحو الغرب فإن الوضع الأمني في حوض بحيرة تشاد، وهو ما يشمل تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا، شهد تدهوراً بدور، حيث صعدت المجموعات المسلحة غير الحكومية من هجماتها في الوقت الذي كانت فيه القوات الحكومية منسغلة بإفاد إجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وكانت هناك في الأونة الأخيرة هجمات على المراكز الإنسانية، وهو ما يعد ظاهرة جديدة.

256- وفي إقليم الساحل، عبر بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، زاد انعدام الأمن أيضاً، الذي سَعَرته الأزمة الاقتصادية المحدقة حيث أن الإجراءات المطبقة لإبطاء مسيرة جائحة كوفيد-19 أضرت بالزراعة وبقدرة المجتمعات المحلية على إطعام أنفسهم. واستقرت أسعار الأغذية بعد أن ارتفعت بشكل كبير ولكنها ظلت فوق مستويات ما قبل إجراءات ملازمة المنازل. ويشهد الإقليم زيادة مقلقة في التوتر والنزاع، حيث غدت المجموعات المسلحة غير الحكومية أكثر جرأة وكثفت من هجماتها وعمليات خطفها على امتداد الإقليم، بما في ذلك مؤخراً على الحدود مع كوت ديفوار، مما يثير المخاوف من انتقالها. كما تقول الشائعات إن هذه المجموعات تستخدم الجائحة كفرصة للتجنيد في صفوف المجتمعات المحلية التي طالتها تأثيرات الجائحة.

257- وكنتيجة حتمية، ارتفعت معدلات سوء التغذية في صفوف الأطفال دون الخامسة على نحو يبعث على القلق. وقدّر تحليل مشترك مع اليونيسف أن عدد الأطفال دون الخامسة المصابين بسوء التغذية الحاد عام 2020 وفي كل إقليم الساحل وفي السنغال ارتفع بحيث وصل حسب التقديرات إلى 5.4 مليون مصاب وهو ما يشكل زيادة عن التقدير السابق البالغ 4.5 مليون مصاب.

258- ووسع البرنامج من نطاق استجابته في الإقليم، وزاد من المساعدة الغذائية في النصف الثاني من عام 2020 بنسبة 40 في المائة ومن مساعده التقدي بنسبة 46 في المائة لتقديم العون إلى ما مجموعه 23 مليون نسمة عوضاً عن العدد الأولي المزمع وقدره 13.5 مليون نسمة. وأشارت التقديرات إلى وجود نقص تمويلي ضخم يصل إلى 770 مليون دولار أمريكي للنصف الثاني من العام، أي ما يعادل نسبة 67 في المائة من المبلغ المطلوب لغرب أفريقيا وقدره 1.15 مليار دولار أمريكي.

259- على أن أزمة كوفيد-19 تتيح فرصاً للتغيير في النهج للحكومات وللبرنامج على حد سواء، مع استيعاب أفضل للحاجة إلى تعزيز النظم لمجابهة الأزمة المتعددة الطبقات التي تهدد بتصعيد الجوع، وتعميق الفقر، وتبديد المكاسب الإنمائية. ويتطلب التعلم من الجائحة أولاً وقبل كل شيء العناية بالاحتياجات الملحة لحماية الأرواح وسبل كسب العيش. كما أن جهود تقوية الصمود في صفوف المجتمعات المحلية تتطلب التدعيم بدورها. على أن هناك حاجة إلى توجيه الاهتمام أكثر فأكثر لمساندة الحكومات في تعزيز النظم والمنصات الوطنية للحماية الاجتماعية، وكذلك النظم الغذائية، لجعلها أكثر استجابة للصدمات وتمكين مستوى النطاق، والاستدامة، والاستعداد اللازم للتعامل مع الصدمات الحالية والمقبلة. وباغتنامه الفرصة لمعالجة بعض الأسباب الجذرية وإتاحة التغيير النظمي فإن المكتب الإقليمي يساند المساعدة التي تقودها الحكومات للمتضررين من إجراءات ملازمة المنازل ويستجيب بصورة متزايدة أيضاً للطلبات الواردة من مختلف بلدان الإقليم للحصول على المساعدة التقنية فيما يتعلق بتقوية النظم.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

260- قال المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إنه كان هناك 24 مليون نسمة من أبناء الإقليم يعتمدون على مساعدة البرنامج قبل جائحة كوفيد-19 التي دفعت عدداً إضافياً قدره 9.4 مليون نسمة إلى هاوية انعدام الأمن الغذائي. وتشكل عمليات البرنامج في الإقليم أكثر من 40 في المائة من خطة عمله لعام 2020، علماً بأن مجموع المتطلبات يبلغ 5.4 مليار دولار أمريكي وأن النقص في الميزانية سيصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2020 ضمناً.

261- وفي إقليم يقاسي من النزاع، وتشرد السكان، والصراع الاقتصادي، وعدم اليقين السياسي، وتأثيرات تغير المناخ، فقد كانت ضربة الجائحة قاسية. وزاد عدد الحالات المؤكدة لكوفيد-19 على 600 000 حالة بينما وصل عدد الوفيات إلى 23 000 حالة، وسيقتاقم هذا الوضع على الأرجح. ولم يكن موظفو البرنامج بمنجاة من ذلك إذ فقد ثلاثة موظفين في اليمن وموظف واحد في السودان وأرواحهم. وأعرب المدير الإقليمي عن أحر تعازيه لأسرهم. ويعمل البرنامج وشركاؤه على نشر رسائل بشأن تدابير النظافة الشخصية ومعلومات عن أعراض المرض على المستفيدين، والتقليل من عدد المستفيدين في كل موقع لتوزيع المساعدات من خلال تدريب عمليات التوزيع وزيادة وتيرتها، وتوفير معدات الوقاية الشخصية للعاملين في الخطوط الأمامية. وتعمل أفرقة

رصد البرنامج على تعزيز قدرتها للرصد عن بعد والتوسع في عمليات جمع البيانات بالهواتف النقالة التي تتيح في الوقت الحقيقي تتبع تطورات الأسعار والوصول إلى الأغذية.

262- وتخفيفاً لتأثيرات الجائحة تعمل الحكومات على إنشاء أو توسيع برامج الحماية الاجتماعية بدعم تقني، ومالي، وتشغيلي من البرنامج. وفي العراق، مثلاً، يُنتظر أن يتضاعف معدل نقشي الفقر بحيث يصل إلى 40 في المائة، ويعمل البرنامج مع الحكومة على رقمنة نظام التوزيع الحكومي. وكان نحو نصف سكان الجمهورية العربية السورية، أي نحو 9.3 مليون نسمة، يقاسون من الحرمان من الأمن الغذائي، ولولا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القاضي بتمديد العمليات العابرة للحدود لتعذر الوصول إلى زهاء 1.3 مليون شخص يعتمدون على مساعدة البرنامج. وفي لبنان كان من المزمع أن يقدم البرنامج مساعدة غذائية عينية إلى اللاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين الضعفاء وهو يعمل مع الحكومة والبنك الدولي على توسيع البرنامج الوطني لمكافحة الفقر هناك.

263- وبيعت تدهور الأوضاع المعيشية في اليمن على القلق البالغ. وإذا ما استمر الوضع على حاله فإن عدداً إضافياً من السكان يصل إلى 7 ملايين شخص من المصنفين قبلاً في فئة المحرومين من الأمن الغذائي سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، إضافة إلى من يتلقون مساعدة البرنامج بالفعل وعددهم 13 مليون شخص. وفي دولة فلسطين ارتفع معدل البطالة من 47 في المائة إلى 70 في المائة؛ ويقدم البرنامج التحويلات القائمة على النقد إلى نحو 400 000 شخص ويزمّع الوصول إلى شريحة أخرى عددها 65 000 شخص، في حين جرت الاستعاضة عن وجبات البرنامج المدرسية بحصص منزلية وتحويلات قائمة على النقد لصالح 4 ملايين طفل وأسرهم في تسعة بلدان. وفي الأردن يعمل البرنامج على نشر آلات الصيرفة المتنقلة لتيسير مبادلة المستفيدين لاستحقاقاتهم النقدية. وفي مصر يتشارك البرنامج مع الحكومة لإقامة مركز ابتكار في الأقصر بهدف تعزيز الزراعة المستدامة، وتحسين الإنتاج الغذائي، وتطوير الاقتصاد الأخضر.

264- ولاحظ المدير الإقليمي أن الجائحة هي حالة طوارئ عالمية تمس كل الدول الأعضاء، ووجه نداء لمواصلة تقديم الدعم لعمل البرنامج في الإقليم وفي كل مكان.

265- وأعرب الأعضاء عن تعازيهم لأسر وأصدقاء الموظفين ممن فقدوا أرواحهم. وأثنوا على البرنامج لجهوده التي لا تعرف الكلال من أجل مساعدة سكان الإقليم، بما في ذلك تعاونه مع البنك الدولي بشأن نظم الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان. وأبدى الأعضاء استعدادهم لتقاسم خبراتهم ومساندتهم التكنولوجية، واللوجستية، والمالية مع البرنامج في عملياته في الإقليم. وأكد أحد الأعضاء الحاجة إلى حلول مستدامة وطلب المزيد من المعلومات حول خطط تعزيز تحليلات التصدي للأزمة ونهجها التي تيسر على المانحين اتخاذ قرارات التمويل.

266- وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للأعضاء لدعمهم، وقال إنه في إزاء الانخفاضات في قيمة العملات فإن البرنامج يعمل مع الحكومات للحصول على أسعار صرف تفضيلية لتحويلاته القائمة على النقد. ويستكشف البرنامج على الدوام نهجاً مستدامة للمشكلات في الإقليم، ولكن العديد من هذه المشكلات يتطلب حلولاً سياسية. وحالما يسود السلام من جديد في مناطق النزاع فإن البرنامج سيكون أكثر قدرة على الانتقال من نمط الطوارئ إلى نمط الإنعاش.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

267- قالت المديرية الإقليمية للجنوب الأفريقي إن جائحة كوفيد-19 تزيد من تفاقم التحديات ذات الجذور العميقة في الإقليم، بما في ذلك المعدلات العالية من سوء التغذية، وانعدام المساواة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ كما أن تأثيرات تغير المناخ قاسية بدورها، حيث ارتفعت درجات الحرارة بمعدل يزيد عن ضعف المتوسط العالمي، وحدث موسم أمطار طبيعي واحد فحسب على مدى السنوات الخمس الماضية. واستجابة لمواسم الجفاف والجذب المطولة فقد بادر البرنامج إلى توزيع المساعدة الغذائية الطارئة للمرة الأولى منذ سنوات عديدة في بعض البلدان. وعانت إعصارا إيديا وكينيث فساداً في جزر القمر، وملاوي،

وموزامبيق، وزمبابوي عام 2019، كما أن فاشيات الآفات المرتبطة بالطقس غدت تهديداً متنامياً. ومن المنتظر أن تسفر الأحداث الطقسية القاسية عن تفاقم انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر بالفعل على ما بين 20 مليون إلى 45 مليون نسمة في الإقليم كل عام.

268- ونتيجة الجائحة وأثرها الاقتصادي فقد أضحت الحكومات عاجزة عن توظيف الاستثمارات الضرورية في تدابير الحماية الاجتماعية لمعالجة تأثيرات الجوع المتعمق والمتسع في الإقليم. وكانت هناك إشارات مبكرة على أنه في البلدان الأفريقية الجنوبية الاثنتي عشرة التي يعمل فيها البرنامج فإن عدداً يتراوح بين 42 مليون و52 مليون نسمة سيعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأشهر الاثني عشر التالية. وستقاسي المناطق الريفية على نحو خاص إلا أن الجائحة تتسبب أيضاً في الكثير من الفاقة في المناطق الحضرية، وقد طلبت العديد من الحكومات الوطنية إلى البرنامج إطلاق برامج للمساعدة الحضرية مراعية للصدمات.

269- وكانت تدابير الاستعداد والإنذار المبكر بالغة الأهمية: فقد اغتم البرنامج فرصة المواسم الطيبة في بعض بلدان الإقليم واستخدم مرفقه الشامل لإدارة السلع لشراء 70 000 طن متري من الأغذية لتخزينها المسبق في مواقع استراتيجية. وأسهمت برامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول في النهوض بالاكتهاء الذاتي المجتمعي في الكثير من البلدان، وهدف العمل مع الحكومات إلى تعزيز وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية. ومع ترجيح أن تفوق الآثار الاقتصادية الاجتماعية للجائحة الآثار الصحية وتدوم أكثر منها فإن من الحيوي توفير المزيد من الدعم للحماية الاجتماعية.

270- وعلى مدى الجائحة سعى البرنامج إلى التقليل من تعطل العمليات. وقد أرسلت معدات الوقاية الشخصية ومواد النظافة المكتتبية إلى كل المكاتب القطرية والمكاتب الفرعية، كما أدخلت إجراءات لمكافحة المخاطر في مواقع التوزيع، مع اعتماد عمليات توزيع أصغر حجماً وأقل تكراراً بهدف الحد من الحاجة إلى التجمعات الضخمة للمستفيدين، ولا سيما في المناطق ذات المعدلات المرتفعة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وتخفيفاً لتأثيرات إغلاق المدارس فإن البرنامج يقدم حصصاً منزلية لنحو 3 ملايين طفل من المسجلين في برامج التغذية المدرسية.

271- وكان هناك خطر من أن توجج تأثيرات الجائحة القلاقل السياسية والاضطرابات الأهلية وثقافة النزاعات القائمة، كالنزاعات الدائرة في بعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق. كما التهاب العنف الجنساني بصورة مقلقة خلال إجراءات ملازمة المنازل التي فرضتها الحكومات لمكافحة انتشار المرض. وعمل الموظفون في كل مواقع البرنامج لتيسير الإبلاغ عن الإساءات المزعومة عبر الخطوط الساخنة ونظام الرصد بالأجهزة النقالة، وتعاملوا بأسرع ما يمكنهم مع الشكاوى المزعومة وأحالوها إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى عند الاقتضاء. وكانت المخاطر التي أثارها الجائحة عالية على نحو خاص للكثير من اللاجئين والمشردين الذين يعيشون غالباً في ظل ظروف مكتظة وغير نظيفة صحياً على امتداد الإقليم، ولكن عمل البرنامج مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير المساعدة الغذائية المنقذة للأرواح وحلول مستدامة تعرقل بسبب نقص التمويل.

272- وبلغت قيمة نقص التمويل في عمليات البرنامج في الإقليم 880 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة القادمة؛ ونصف هذا المبلغ يتعلق باستجابة البرنامج للجائحة. وتثير حالة الطوارئ الغذائية في جمهورية الكونغو قلقاً خاصاً، علماً بأنها أضخم عملية في العالم بعد اليمن. وقد وسع البرنامج تصديده للأزمة في البلد وهو يعمل مع منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسف، وشركاء آخرين على برنامج لبناء القدرة على الصمود لنحو 600 000 شخص، كثير منهم من النساء.

273- وشكر الأعضاء المديرية الإقليمية على عرضها الشامل وأعربوا عن تقديرهم لجهود البرنامج القيّمة تحت قيادتها.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

- 274- شدد المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على خطورة أزمة كوفيد-19 في الإقليم حيث يعاني 14.8 مليون شخص من انعدام شديد في الأمن الغذائي. وتواجه العمليات نقصاً تمويلياً هائلاً في وقت بلغت فيه الحاجة مستوى غير مسبوق، حيث تشير التقديرات إلى أن العجز سيصل إلى 328 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر الستة المقبلة. ودعت الحاجة إلى توفير المساعدة الغذائية والمساعدة القائمة على النقد حتى في المناطق التي كان البرنامج فيها يقتصر على تقديم المساعدة التقنية وتعزيز القدرات فحسب، مثل الجمهورية الدومينيكية، وبيرو، والبلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية. كما قدم البرنامج المساعدة التقنية في البلدان التي لم يكن له فيها حضور، مثل الأرجنتين.
- 275- وجرى تنقيح سبع خطط استراتيجية قطرية استجابة لجائحة كوفيد-19؛ وقام البرنامج بمواءمة برامجه للتصدي للأزمة عبر الحصص المنزلية في إطار التغذية المدرسية في خضم إغلاق جماعي للمدارس ومن خلال زيادة التحويلات القائمة على النقد في معظم برامجه، ومع تشديد متجدد على المناطق الحضرية. كما أن البرنامج يدعم الحكومات من طريق توفير المساعدة الغذائية إلى مراكز الحجر الصحي أو العزل في كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وإكوادور، وبيرو.
- 276- وبيعت وضع المهاجرين القلق بشكل خاص لأن معظمهم غير مشمولين بنظم الحماية الاجتماعية؛ وهناك مليوناً مهاجر من المعانين من انعدام الأمن الغذائي في كولومبيا، وإكوادور، وبيرو وحدها. وأطلق البرنامج وحكومة كولومبيا مشروعاً تجريبياً ابتكارياً لتوسيع تغطية نظام الحماية الاجتماعية الحكومي ليشمل المهاجرين.
- 277- وللمرة الأولى استخدم البرنامج الطائرات في نقل المساعدة الغذائية إلى مجموعات السكان الأصليين في غابات الأمازون الكولومبية؛ كما أن البرنامج يساند السكان الأصليين المتضررين من جائحة كوفيد-19 في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وهندوراس، ونيكاراغوا، وغواتيمالا. وفي الممر الجاف لأمريكا الوسطى فإن انعدام الأمن الغذائي الحاد سيستمر على الأرجح حتى موسم الحصاد في سبتمبر/أيلول. وفي منطقة الكاريبي ارتفع معدل انعدام الأمن الغذائي من 1 في المائة إلى نحو 10 في المائة في الجمهورية الدومينيكية، في حين أن العديد من الكوبيين يعانون من نقص الأغذية، والوقود، والسلع الأخرى بفعل أثر جائحة كوفيد-19 على تحويلات المغتربين وعلى السياحة. وفي هايتي عظمّت الجائحة من أثر الجفاف والتضخم على انعدام الأمن الغذائي، وتركت نحو 1.3 مليون شخص عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.
- 278- وتشير التوقعات إلى أن موسم الأعاصير المقبل سيكون أسوأ من المعتاد، مما يهدد بتفاقم التحديات التي تواجه العديد من البلدان. وقد تضررت السلفادور بالفعل من عاصفة أماندا بحيث كانت حاجة البرنامج ماسة إلى التمويل لمساندة 203 000 شخص من المنكوبين بهذه العاصفة وبجائحة كوفيد-19، بما يجعلهم في خضم "عاصفة عارمة" بحق. وكجزء من الاستعداد للكوارث فقد قام البرنامج بتخزين الأغذية مسبقاً في هايتي وكوبا، وهو يعمل في بربادوس الآن مع الشركاء على التخزين المسبق للسلع غير الغذائية هناك.
- 279- كما يصعد البرنامج من جهوده لمساعدة الحكومات في مجالات التصميم، والاستهداف، والرصد، واللوجستيات، المتعلقة ببرامجها للحماية الاجتماعية بغية مواءمتها وتوسيع تغطيتها لتشمل المجموعات السكانية المحتاجة. ورغم الأزمة فقد واصل البرنامج عمله للنهوض ببرامج تمكين المرأة، والتغذية، والبرامج المستندة إلى المدارس عبر تعزيز الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسف، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية والشركاء الأساسيين الآخرين في الإقليم.
- 280- وشدد أعضاء المجلس على الأثر المتعدد الأبعاد لجائحة كوفيد-19 التي فاقمت التحديات المتصلة بعدم المساواة، وبطء وتيرة النمو الاقتصادي، والأزمات المالية، والفقر المدقع، والتشرد، والعبء الثلاثي لسوء التغذية. وأثنى عدد من الأعضاء على البرنامج باعتباره شريكاً موثقاً واستراتيجياً للحكومات في مجابهة الجوع، وسوء التغذية، إلى جانب أزمة كوفيد-19 مؤخرًا.

281- وأشار عدة أعضاء إلى أن الإقليم تلقى نسبة 4 في المائة فقط من الميزانية البرمجية للبرنامج وحصل على أدنى مستوى من دعم المانحين، وأعربوا عن قلقهم العميق من الزيادة البالغة 203 في المائة في الميزانية نتيجة جائحة كوفيد-19 التي تيرهن على استمرار الحاجة إلى البرنامج في الإقليم. وأقر هؤلاء بالتحديات المتصلة بتأمين التمويل للعمليات في البلدان المتوسطة الدخل، وحثوا المجتمع الدولي على التركيز على جيوب الفقر الهائلة وعلى ظاهرة عدم المساواة المستمرة في بعض البلدان، ودعوا إلى إيجاد حلول طويلة الأجل وإبداء الالتزام بالتنمية المستدامة من خلال نهج متسقة مع جهود المحور الثلاثي للعمل الإنساني، والتنمية، وإحلال السلام.

282- وشكر المدير الإقليمي الأعضاء على ما أبدوه من دعم والالتزام، واقترح أن تقوم هيئة مكتب المجلس باستطلاع طرق إضافية يسلكها المديرون الإقليميون لتقاسم المعلومات عن المسائل الميدانية مع أعضاء المجلس.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

283- استهل المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ حديثه بوصف الحالة القائمة في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار في بنغلاديش حيث يعيش 850 000 من لاجئي الروهينغا القادمين من ميانمار في ظروف مكتظة ودون تغطية للهواتف النقالة وتحت قيود ثقيلة على الحركة خارج المخيمات. وعلى الأرجح فإن حالات الإصابة بكوفيد-19 المبلغ عنها وعددها 50 حالة ما هي إلا جزء يسير من العدد الفعلي للمصابين. وعلى امتداد الإقليم وصل عدد موظفي البرنامج ذوي الإجازات المرضية إلى أكثر من 100 موظف، وظهرت على كثير منهم أعراض كوفيد-19، في حين فقد موظفان حياتهما بسبب هذا الفيروس. وفي حين أن العديد من الحكومات نجحت في كبح انتشار الجائحة، فإن عدد المصابين في بعض بلدان جنوب آسيا قد ارتفع بشكل هائل مؤخراً.

284- وفي سياق الاستجابة للجائحة، يعمل البرنامج على مواصلة البرامج القائمة بحيث تتم المحافظة على التغطية مع حماية المستفيدين، وتوسيع البرامج لتلبية الاحتياجات الجديدة، ومساندة استجابات الحكومات، وتوفير الخدمات المشتركة الضرورية للشركاء في الوقت نفسه. ومن خلال توفير مساعدات تغطي شهرين أو ثلاثة أشهر في كل توزيع فإن البرنامج خفّض من وتيرة التجمعات الضخمة للمستفيدين. كما أن إجراءات النظافة الصحية قللت من خطر انتقال العدوى في مراكز التوزيع، وكفل التحول من الوجبات المدرسية إلى الحصص المنزلية في برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج دعم الأطفال الضعفاء وأسره أثناء فترة إقفال المدارس – بل إن الحصص الغذائية في بنغلاديش قد سُلمت للأطفال في منازلهم. وفي الفلبين تم تسجيل 350 000 أسرة في منصة "سكوب" التابعة للبرنامج بحيث يمكن لها تلقي التحويلات النقدية الحكومية. ونقلت الخدمات الجوية للبرنامج 300 من العاملين الإنسانيين والدبلوماسيين وتولت تسليم 16 000 متر مكعب من الشحنات الطبية والإنسانية في آسيا وهي على وشك البدء بعمليات في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

285- وفي الأشهر الأخيرة قدم البرنامج المساعدة الغذائية لنحو 5.6 مليون نسمة على امتداد الإقليم، وهو ما يشكل نسبة 70 في المائة من المستفيدين المزمعين. ويستطلع البرنامج طرائق الوصول إلى النسبة المتبقية البالغة 30 في المائة موسعاً نطاق عملياته لبلوغ عدد إضافي من المستفيدين قدره 5.2 مليون شخص ومواصلاً توفير الخدمات المشتركة للحكومات والشركاء الآخرين. ويلتزم موظفو البرنامج بتلبية الاحتياجات المتزايدة وقد عمل بعضهم بقوة ودون هوادة على مدى عدة أشهر. وأنشأ البرنامج مستويات جديدة للموظفين في ثلاثة بلدان، كما زاد البرنامج عدد الأطباء في المكتب الطبي الإقليمي بثلاث مرات بينما ضاعف عدد مستشاري الموظفين للتعامل مع التأثيرات الاجتماعية النفسية للجائحة.

286- ومن المنتظر أن تؤدي الجائحة إلى خسارة 175 مليون وظيفة في الإقليم، بما يدفع عدداً إضافياً قدره 52 مليون شخص إلى هاوية الفقر المدقع و22 مليون شخص إلى برائن الجوع الشديد. وتقوم الحكومات بنشر حزم تحفيزية وتوسيع من برامج الحماية الاجتماعية، إلا أن الكثير منها بحاجة ماسة إلى الدعم الدولي المنسق لمجابهة التهديد الثلاثي للنزاع، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19. ويعمل البرنامج على توسيع عملياته لمساعد 10 ملايين شخص في أفغانستان؛ ويكمل استجابة الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية عبر توفير الخدمات اللوجستية، والأغذية، والمساعدة النقدية والتغذوية لقرابة مليون إنسان في باكستان؛

ويستخدم منصة تسجيله الرقمية لدعم النظام الحكومي للحماية الاجتماعية، ويوسع نطاق تغطية برامج التغذية والتغذية المدرسية، ويوفر المساعدة الغذائية الإغاثية لزماء 50 000 شخص من المهاجرين العائدين في ميانمار.

287- وأثنى الأعضاء على المدير الإقليمي وموظفي البرنامج لعملهم وتقديمهم بتعايهم إلى أسر الموظفين الذين فقدوا أرواحهم.

288- وشكر المدير الإقليمي أعضاء المجلس لمساندتهم وأجاب على التعليقات. وقال إن البرنامج يستعين في الهند بالتجارب المستفادة من بلدان أخرى في الإقليم لمساندة الحكومة في مواصلة البرامج الوطنية للتغذية المدرسية لتتناسب مع ظروف الجائحة ومع إغلاق المدارس. وفي الإقليم الفرعي للمحيط الهادئ يشارك البرنامج في فريق عمل تقوده منظمة الصحة العالمية مع منتدى جزر المحيط الهادئ والشركاء المحليين والدوليين الآخرين وهو يعمل مع سلطات الخدمات الهاتفية في 22 بلداً، إلى جانب إطلاقه للخدمات الجوية للمسافرين والبضائع لصالح 25 من البلدان والأقاليم، ويتعاون مع الشركاء بشأن التقديرات عن بعد في ثمانية بلدان.

تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

289- أفاد الرئيس عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عقد على شبكة الإنترنت في 29 مايو/أيار 2020. وشهد الاجتماع أعضاء من المجالس التنفيذية لست وكالات إلى جانب رؤساء هذه الوكالات أو من يمثلهم. وشاركت فيه السيدة Valerie Guarnieri، مساعدة المدير التنفيذي للبرنامج، بالنيابة عن المدير التنفيذي الذي كان مسافراً، ونائب الأمين العام للأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام. وسبق هذا الاجتماع اجتماع "عام" في 21 أبريل/نيسان حول موضوع كوفيد-19. وبما أن الاجتماع عُقد عن بعد بسبب قيود جائحة كوفيد-19 فقد تقرر اختصار جدول أعماله من يوم كامل إلى نصف يوم لمراعاة الفارق الزمني مع مدينة روما.

290- وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19. ووجهت السيدة Guarnieri الانتباه في كلمتها إلى الأثر الاقتصادي الاجتماعي للجائحة التي ستضاعف حسب التوقعات عدد المعانين من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحيث يصل إلى 260 مليون شخص؛ وإلى القواسم المشتركة للنظم الصحية، والإنسانية، والإنمائية؛ وتوفير البرنامج للخدمات المتعلقة بالولوجيات وسلاسل الإمداد التي وصفها بأنها "العمود الفقري" لمنظومة الأمم المتحدة.

291- وأثنى الرئيس في كلمته على مضاعفة الجهود للعمل بصورة مشتركة على امتداد منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لجائحة كوفيد-19. ونوّه بالتركيز القوي على الأمن الغذائي، والنظم الغذائية، والحق في الحصول على الغذاء في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ملاحظاً أن الخطة ستنبئ التحضيرات لقمة النظم الغذائية لعام 2021 وترشد مداورات فريق أصدقاء القمة غير الرسمي الذي شكله أعضاء الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها مؤخراً. ودعا إلى المزيد من الترشيح لآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات مثل مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للقضاء على نهج "الصوامع" في منظومة الأمم المتحدة وتوسيع الشراكات لدعم الإشراف المنهجي لكيانات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات في الأمم المتحدة.

292- وثمة تقرير عن الاجتماع قيد الترجمة حالياً وسيُنشر بكل اللغات لصالح الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2020.

تحديث شفوي عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية

293- قدم رئيس دائرة النقل الجوي لمحة عامة عن أنشطة النقل الجوي للبرنامج عام 2019 حين قامت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية بنقل رقم قياسي من المسافرين وصل إلى 400 000 مسافر وبضائع قدرها 52 000 طن متري وسط تزايد النزاع وانعدام الأمن في أفغانستان، وليبيا، ونيجيريا، واليمن. كما شكلت فاشية الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأعاصير والفيضانات في مساحات شاسعة من أفريقيا، والقتل السياسي الاجتماعية المتصاعدة في هايتي، عوامل في الطلب المتزايد على خدمات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

294- ورغم التحديات التشغيلية فقد واصلت دائرة النقل الجوي في البرنامج تركيزها على النهوض الأمثل بالفعالية والكفاءة، وحققت خفصاً بسيطاً في التكلفة التشغيلية لكل مسافر في الكيلومتر الواحد. غير أن عوامل الحمولة في دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية كانت أدنى بصورة حتمية من العمليات التجارية بالنظر إلى طابع إنقاذ الأرواح لهذه الخدمات، والحاجة إلى منح الأولوية إلى الاستجابة والفعالية، والطابع الموسمي والقيود على سعة الطائرات نتيجة ظروف المهابط.

295- ثم قدم تحديثاً عن التقدم المحرز في وضع برنامج بيئي للحد من انبعاثات الكربون لطائرات البرنامج وبشأن أداء الميزانية عام 2019. وأعرب عن شكره للمانحين لما وفّروه من مساهمات كفلت تمكن كل العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى أشد المجموعات السكانية ضعفاً في كل أنحاء العالم.

296- وفي الختام حدد الدور الحاسم لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية في تجاوز انقطاع سلاسل الإمداد العالمية نتيجة جائحة كوفيد-19. وتعمل هذه الدائرة انطلاقاً من تسعة مراكز، وهي توفر خدمات لشحن البضائع تغطي 70 في المائة من أرجاء الكرة الأرضية. ووصلت خدمات المسافرين التي تقدمها الدائرة إلى 51 بلداً تُفرض فيها إجراءات ملازمة المنازل، وقد نُفذت أكثر من 400 رحلة جوية لصالح أكثر من 180 منظمة، معظمها من المنظمات غير الحكومية. وأنتى على ألمانيا، وبلجيكا، وسويسرا، وإسبانيا، وكوستاريكا، ومصر لفتحها حدودها في وجه ذوي الحالات الحرجة من الذين تأكدت إصابتهم بفيروس كوفيد-19 وأجلتهم دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية وإدارة الدعم العمليات في الأمم المتحدة.

297- ورحبت عضوة في المجلس بالعرض مؤكداً الأهمية الحاسمة لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية لمجتمع العمل الإنساني بأسره. وذكّرت بالتوصية 2 من تقرير المراجع الخارجي بشأن الخدمات الجوية، وحثت البرنامج على إدراج المزيد من التفاصيل عن التكلفة، والأداء، والأثر البيئي، وطرائق تمويل العمليات في تقرير البرنامج السنوي عن الطيران. كما حضت البرنامج على تقديم عرض سنوي عن أنشطة النقل الجوي أمام المجلس التنفيذي وطلبت رفع التقرير السنوي عن الطيران إلى المجلس للنظر فيه باعتباره وثيقة رسمية اعتباراً من دورة المجلس السنوية عام 2021.

298- وأكد رئيس دائرة الطيران أن بالإمكان إدراج التفاصيل التشغيلية والمالية المطلوبة في التقرير السنوي ولكنه اقترح إعداد تقرير مخصص للمجلس لهذه الغاية تلافياً لتعميم هذه المعلومات على نطاق واسع. ووافق الرئيس على متابعة هذا الاقتراح ولاحظ أن برنامج عمل المجلس لفترة السنتين سيُحدّث وفقاً لذلك.

تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021

299- قدمت مديرة شعبة العلاقات مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ولجنة الأمن الغذائي العالمي تحديثاً إلى المجلس عن التحضيرات الجارية لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، وأعربت عن تأييد البرنامج ووكالاته الشقيقة الكامل لفريق الأصدقاء المشكل أخيراً، الذي قالت إنه سيكفل نقل التعقيبات الجماعية لأعضاء الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها مباشرة إلى المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بقمة النظم الغذائية.

- 300- ومع أن جانحة كوفيد-19 أدت إلى إبطاء التحضيرات للقمة، فإن البرنامج قد انتدب اثنين من موظفيه للعمل مع أمانة المبعوثة الخاصة. ودخل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المخصص للقمة مرحلة التشغيل وشارفت عملية تعيين موظفي الأمانة على الانتهاء. ويجري تنظيم المساحات المكتبية في نيروبي بحيث يمكن للمبعوثة الخاصة وفريقها الانتقال إلى هناك حال رفع القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19.
- 301- ويتطلع البرنامج إلى اجتماع اللجنة الاستشارية المزمع في 7 يوليو/تموز باعتباره فرصة لأعضاء اللجنة لإقرار ما يتعلق بالقمة من رؤية، وأهداف، ومسالك ومسارات للعمل. وأكدت المديرية للمجلس أن البرنامج سيعمل على ضمان أن تكون حصائل القمة صالحة للتطبيق وأن تترك أثراً إيجابياً على النظم الغذائية في كل السياقات، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.
- 302- وأدلى الرئيس ببيان مشترك بين القوائم بالنيابة عن المجلس مرحباً بإنشاء هيئات حوكمة تشاركية تتولى توجيه تحضيرات القمة. وتطلع المجلس إلى تلقي تفاصيل كيفية عمل هذه الهيئات، ولا سيما اللجنة الاستشارية، وفريق العلوم، وشبكة المناصرين، وشدد على أهمية التفاعل الشمولي، والفعال، والكفوء بين كل الأطراف.
- 303- ووصف المجلس فريق الأصدقاء بأنه منصة مهمة للتبادل الشمولي، والمنظم، وغير الرسمي للأراء حول كل جوانب القمة. وقد صُمم هذا الفريق لتيسير مشاركة أعضاء الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في تحضيرات القمة، بما يكفل التواصل والتنسيق الفعالين مع أمانة القمة وهيئات الحوكمة الأخرى.
- 304- وأبدى المجلس تشوقه لتلقي المزيد من المعلومات عن التواريخ، والمواقع، والتكاليف المتعلقة بالاجتماع السابق للقمة وبالقمة ذاتها، بما في ذلك التصورات والآليات المحتملة لمشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. كما طلب المزيد من التفاصيل عن الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين.
- 305- وشدد المجلس على أهمية تحديد حصيلة عملية التوجه للقمة توفر الحافز السياسي والدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري وقال إن إشراك القطاع الخاص، والشبكات العلمية، والمجتمع المدني سيكون أيضاً عاملاً أساسياً في رعاية الحلول المبتكرة والقائمة على الأدلة لبناء نظم غذائية أكثر استدامة.
- 306- وأعرب المجلس عن مساندته للرؤية التي حددتها المبعوثة الخاصة بشأن إبطاء الجوعى ومساندة صحة الناس والكوكب. وفي معرض وصف المجلس لمفارقة نفايات الأغذية الهائلة وتزايد انعدام الأمن الغذائي دعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة متعددة القطاعات لإرساء نظم غذائية صامدة تنتج أغذية آمنة، ومغذية، وكافية.
- 307- وأكد المجلس الحاجة إلى البناء على العمليات الحالية ضمن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الحكومية الأخرى مثل اجتماعات الهيئات الرئاسية لاتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومنظمة التجارة العالمية. ودعا البرنامج إلى المساهمة بخبرته القيمة في القمة مسجراً مزاياه النسبية بالشراسة مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالات الأخرى.
- 308- وتسلم أعضاء المجلس الكلمة للدعوة إلى الإدلاء ببيان مماثل مشترك بين القوائم في الدورة المقبلة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة وطلب إحاطة أخرى من المبعوثة الخاصة بشأن خطة عمل القمة. ولاحظ أحد الأعضاء الاعتماد المتبادل القائم بين النظم الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والغذائية، ودعا المجتمع الدولي إلى اعتماد نهج متعدد الأبعاد لبناء نظم غذائية صامدة تعكس الاحتياجات المخصصة لكل بلد.
- 309- وأوضح الرئيس أن الاجتماع المقبل لفريق الأصدقاء مع المبعوثة الخاصة سيعقد في 14 يوليو/تموز. وقد جرى إطلاع المبعوثة الخاصة على جدول الأعمال المقترح الذي يُعنى بكل أسئلة وتعليقات أعضاء المجلس. وأضاف أنه في حين دخل الصندوق

الاستئماني مرحلة التشغيل فإن هيكله والمجالات التي تتطلب التمويل لم يُحددان بعد. وستتولى أمانة القمة تناول كل المعلومات، وهي تعمل الآن على إنشاء منصة وموقع شبكي لاطلاع الدول الأعضاء على آخر مستجدات التقدم.

ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2020

2020/EB.A/27 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2020

310- أفاد الرئيس أن مقرر الدورة العادية الأولى لعام 2020 قد أعد ملخصاً لأعمال تلك الدورة وأن مشروع هذا الملخص قد عُمم على أعضاء المجلس في يونيو/حزيران 2020.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

311- سلط الرئيس، لدى تقديم هذا البند، الضوء على التحديات التي يطرحها عقد اجتماع رئيسي عن بعد اعتماداً على الوسائل الإلكترونية. وفي حين أمكن التغلب على هذه التحديات عموماً فقد أيد الاقتراح الذي طرحه أحد الأعضاء خلال الدورة والداعي إلى أن يبحث المجلس والإدارة كيفية تحسين هذه الاجتماعات في المستقبل. وتحقيقاً لذلك فقد بدأ الرئيس باستطلاع ترتيبات الأمانة لعقد مشاورة غير رسمية في هذا الصدد.

312- ثم أكد المقرر بعد ذلك أن القرارات والتوصيات المطروحة في مشروع مجموعة القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية تُطابق ما تم الاتفاق عليه خلال الدورة. وستُنشر النسخ النهائية من القرارات والتوصيات المعتمدة في الموقع الشبكي للمجلس في الأسبوع المقبل.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

ستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداوات المجلس، التي سترد نقاطها الرئيسية في ملخص أعمال الدورة.

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال.

29 يونيو/حزيران 2020

تعيين المقرر

عيّن المجلس، وفقاً للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية، السيد Mao Mahad Scech Aues (الصومال، القائمة ألف) مقراً لدورته السنوية لعام 2020.

29 يونيو/حزيران 2020

مسائل أخرى

2020/EB.A/1 مقترح إعادة تنظيم هيكل القيادة العليا للبرنامج

وافق المجلس على مقترح إعادة تنظيم هيكل القيادة العليا للبرنامج، على النحو الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2020/12-F.

29 يونيو/حزيران 2020

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2020/EB.A/2 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

أحاط المجلس علماً بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير التنفيذي. وسترد النقاط الرئيسية التي تطرق لها المدير التنفيذي وتعليقات المجلس عليها في ملخص أعمال الدورة.

29 يونيو/حزيران 2020

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2020/EB.A/3 استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

بعد النظر في الوثيقة "استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة" (WFP/EB.A/2020/6-K/1)، وافق المجلس على تخصيص مبلغ 30 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لحساب الاستجابة العاجلة.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

29 يونيو/حزيران 2020

مسائل أخرى

2020/EB.A/4 خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز

أعرب المجلس عن تقديره لخطة العمل الشاملة الواردة في الوثيقة WFP/EB.A/2020/12-A وطلب من الأمانة: 1) أن تمده بتحديثات شفوية فصلية طوال فترة ولاية المستشارية الأولى للمدير التنفيذي المعنية بثقافة مكان العمل، مع وصف لتنفيذ الخطة وأي تنقيحات عليها؛ 2) أن تقدم تقريراً مرحلياً رسمياً عن تنفيذ الخطة في دورة المجلس العادية الثانية لعام 2020 على أن يُقدّم بعد ذلك سنوياً في إطار تقرير الأداء السنوي للبرنامج.

30 يونيو/حزيران 2020

التقارير السنوية

2020/EB.A/5 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2019

أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2019 (WFP/EB.A/2020/4-B).

30 يونيو/حزيران 2020

2020/EB.A/6 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2019، ومذكرة الإدارة بشأنه

أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي وأيد جميع توصيات مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2019 (WFP/EB.A/2020/4-C).

30 يونيو/حزيران 2020

2020/EB.A/7 تقرير الأداء السنوي لعام 2019

وافق المجلس على تقرير الأداء السنوي لعام 2019 (WFP/EB.A/2020/4-A)، مع ملاحظة أنه يتضمن سجلاً شاملاً لأداء البرنامج في تلك السنة. ويطلب المجلس، وفقاً للمادة السادسة-3 من النظام الأساسي للبرنامج، وعملاً بقراريه 2000/EB.A/2 و2004/EB.A/11، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2013/L.17، وقرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة في عام 2013، إحالة تقرير الأداء السنوي لعام 2019 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة، مشفوعاً بهذا القرار وقراراته وتوصياته لعام 2019.

30 يونيو/حزيران 2020

قضايا السياسات

2020/EB.A/8 استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)" (WFP/EB.A/2020/5-A/Rev.2).

وإن المجلس:

➤ رحب بالاعتراف بأن استخدام "مسارات النتائج المؤسسية" أو "نظريات التغيير" سيساعد البرنامج والمجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات، والتقييم، وإدارة الأداء؛

◀ وطلب من الإدارة أن تحدد عملية تشاورية خلال عام 2021 تتيح للأعضاء مناقشة وإقرار النهج، بما فيه نظرية التغيير، الذي سيستخدم في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2026).

30 يونيو/حزيران 2020

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2020/EB.A/9 التقرير السنوي للمفتش العام، ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه

أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2020/6-D/1/Rev.1) ولاحظ أنه بناء على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر المنفذة والمبلغ عنها في عام 2019، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة. ويتوقع المجلس من الإدارة اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/10 استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2019

أحاط المجلس علماً باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2019 (WFP/EB.A/2020/6-E/1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/11 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2020/6-C/1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/12 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2019

إن المجلس:

- (1) وافق على الكشف المالية السنوية للبرنامج لعام 2019، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للمادة الرابعة عشرة-6(ب) من النظام الأساسي؛
- (2) لاحظ استخدام مبلغ 394 645 دولاراً أمريكياً من الحساب العام في عام 2019 لتمويل مدفوعات الإكراميات وشطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة القبض؛

3) لاحظ أن خسائر السلع في عام 2019 تشكل جزءاً من نفقات التشغيل لنفس الفترة.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/13 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات، ورد إدارة البرنامج على توصياته

أحاط المجلس علماً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات (WFP/EB.A/2020/6-F/1) ورد إدارة البرنامج عليه (WFP/EB.A/2020/6-F/1/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن توصياته، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/14 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي، ورد إدارة البرنامج على توصياته

أحاط المجلس علماً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي (WFP/EB.A/2020/6-G/1) ورد إدارة البرنامج عليه (WFP/EB.A/2020/6-G/1/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن توصياته، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/15 تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

أحاط المجلس علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2020/6-H/1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/16 تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين

وافق المجلس على تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين للأسباب وبالمبالغ الموصوفة في الوثيقة WFP/EB.A/2020/6-B/1.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/17 تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019)

أحاط المجلس علماً بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019) (WFP/EB.A/2020/6-I/1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.A/2020/A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3).

1 يوليو/تموز 2020

قضايا السياسات

2020/EB.A/18 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية

أحاط المجلس علماً بالتحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (WFP/EB.A/2020/5-B).

1 يوليو/تموز 2020

مسائل التسيير والإدارة

2020/EB.A/19 تعيين عضو واحد في لجنة مراجعة الحسابات

وافق المجلس على تجديد عضوية أحد أعضاء لجنة مراجعة الحسابات على النحو التالي:

السيدة Agnieszka Słomka-Gołębiowska (بولندا)، من 30 يوليو/تموز 2020 إلى 29 يوليو/تموز 2023.

1 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/20 تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج

أحاط المجلس علماً بالمعلومات والتوصيات الواردة في الوثيقة المعنونة "تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج" (WFP/EB.A/2020/10-B) وأيد الردود على توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى الأجهزة التشريعية الواردة في ملاحق الوثيقة.

1 يوليو/تموز 2020

تقارير التقييم

2020/EB.A/21 تقرير التقييم السنوي لعام 2019، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بتقرير التقييم السنوي لعام 2019 (WFP/EB.A/2020/7-A) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2020/7-A/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

2 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/22 تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020)، ورد الإدارة عليه
أحاط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020) (WFP/EB.A/2020/7-B) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2020/7-B/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

2 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/23 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لتمويل أعمال البرنامج (2014-2019)، ورد الإدارة عليه
أحاط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن التقييم الاستراتيجي لتمويل أعمال البرنامج (2014-2019) (WFP/EB.A/2020/7-C) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2020/7-C/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

2 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/24 تقرير تجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات البرنامج (2011-2019)، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالتقرير التجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات البرنامج (2011-2019) (WFP/EB.A/2020/7-D) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2020/7-D/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

2 يوليو/تموز 2020

2020/EB.A/25 حالة تنفيذ توصيات التقييم

أحاط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "حالة تنفيذ توصيات التقييم" (WFP/EB.A/2020/7-E).

2 يوليو/تموز 2020

المسائل التشغيلية

2020/EB.A/26 الخطط الاستراتيجية القطرية – إثيوبيا (2020-2025)

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (2020-2025) (WFP/EB.A/2020/8-A/1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 2 586 549 456 دولاراً أمريكياً.

2 يوليو/تموز 2020

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2020/EB.A/27 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2020

وافق المجلس على مشروع ملخص أعمال دورته العادية الأولى لعام 2020، الذي سترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.1/2020/11.

3 يوليو/تموز 2020

الملحق الثاني

جدول الأعمال

- 1) اعتماد جدول الأعمال (للموافقة)
- 2) تعيين المقرر
- 3) ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي
- 4) التقارير السنوية
 - أ) تقرير الأداء السنوي لعام 2019 (للموافقة)
 - ب) التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2019 (لنظر)
 - ج) التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2019، ومذكرة الإدارة بشأنه (لنظر)
- 5) قضايا السياسات
 - أ) استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) (لنظر)
 - ب) تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (لنظر)
 - ج) تحديث عن عمليات تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (للعلم)*
 - د) تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) (للعلم)*
 - هـ) تحديث شفوي عن آثار التوجيهات بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على البرنامج (للعلم)*
- 6) مسائل الموارد والمالية والميزانية
 - أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2019 (للموافقة)
 - ب) تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين (للموافقة)
 - ج) التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (لنظر)
 - د) التقرير السنوي للمفتش العام (لنظر)، ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه (لنظر)
 - هـ) استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2019 (لنظر)
 - و) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات (لنظر)، ورد إدارة البرنامج على توصياته (لنظر)
 - ز) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي (لنظر)، ورد إدارة البرنامج على توصياته (لنظر)
 - ح) تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (لنظر)
 - ط) تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019) (لنظر)

(ي) تقرير المدير التنفيذي عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2019 (للعلم)

(ك) استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (للموافقة)

(7) تقارير التقييم (للتقرير)

(أ) تقرير التقييم السنوي لعام 2019، ورد الإدارة عليه

(ب) تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020)، ورد الإدارة عليه

(ج) تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لتمويل أعمال البرنامج (2014-2019)، ورد الإدارة عليه

(د) تقرير تجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات البرنامج (2011-2019)، ورد الإدارة عليه

(هـ) حالة تنفيذ توصيات التقييم

(8) المسائل التشغيلية

(أ) الخطط الاستراتيجية القطرية (للموافقة)

(1) إثيوبيا (2020-2025)

(ب) تنقيحات مكونات الاستجابة للأزمات في الخطط الاستراتيجية القطرية والزيادات المقابلة في الميزانية التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، بعد تعليقات الدول الأعضاء بشأنها (للعلم)

(1) جمهورية الكونغو الديمقراطية

(9) المسائل التنظيمية والإجرائية

(أ) برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2020-2021) (للعلم)

(10) مسائل التسيير والإدارة

(أ) تعيين عضو واحد في لجنة مراجعة الحسابات (للموافقة)

(ب) تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج (للتقرير)

(ج) كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

(د) تقرير عن الخسائر العالمية للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 (للعلم)

(هـ) تحديث عن شراء الأغذية (للعلم)

(و) تقرير إحصائي عن تشكيل ملاك الموظفين الفنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 (للعلم)

(ز) التقرير الأمني (للعلم)

(11) ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2020 (للموافقة)

(12) مسائل أخرى

(أ) خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز (للتقرير)

(ب) تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (للعلم)*

(ج) تحديث شفوي عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية (للعلم)*

(د) تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 (للعلم)*

(هـ) تحديث شفوي عن استجابة البرنامج لجائحة كوفيد-19 (للعلم)*

(و) مقترح إعادة تنظيم هيكل القيادة العليا للبرنامج (للموافقة)

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمد